مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جـــواد الحمـــد

مدير التحرير

عبد الحميد الكيالي

سكرتير التحرير

ياسمين الأسعـد

هيئة التحرير

إبراهيم أبو عرقوب — أحمـــد البرصـــان

أحمد سعيد نـوفل — عبد الفتاح الرشدان

علـي محـافظـــة — محمـد أبـو حمـــور

محمـــد الموســـى

السنة ١٧ — العدد (٦٥) — خريف ٢٠١٣

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

عمـان – خريف ٢٠١٣

جميع الحقوق محفوظة

لمركز دراسات الشرق الأوسط

والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

مجلة دراسات شرق أوسطية

هاتف ٤٦١٣٤٥١-٦-٩٦٢+ / فاكس ٤٦١٣٤٥٢-٦-٩٦٢+

ص.ب ٩٢٧٦٥٧ - عمان (١١١٩٠) الأردن

E-MAIL: MESJ@MESJ.COM.JO

HTTP:// WWW.MESJ.COM

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠١٠/٩١٦/د)

هيئة المستشارين

الأميرة د. وجدان بنت فواز الهاشمي الأردن	د. أحمد التويجري السعودية
أ.د. أحمد يوسف أحمد مصر	أ.د. إسحاق الفرحان الأردن
أ.د. أمين مشاقبة الأردن	أ.د. سعد ناجي جواد العراق
أ.د. عبد الإله بلقزيز المغرب	د. عبد الله النفيسي الكويت
د. غانم النجار الكويت	د. فهد الحارثي العرابي السعودية
د. مجدي عمر الأردن	أ.د. محمد السيد سليم مصر
أ.د. محمد المجذوب لبنان	أ.د. محمد المسفر قطر
أ.د. مروان كمال الأردن	

قواعد وأصول النشر

١. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.

٢. يشترط في الأبحاث والتقارير المقدمة للنشر تناول قضايا عامة في الشأن الشرق أوسطي، إضافة إلى مناقشتها وطرحها للسيناريوهات المستقبلية للقضية، حيث لا تُعنى المجلة بالقضايا المحلية ولا التاريخية.

٣. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقا أو مقدمة للنشر في أي مكان آخر.

٤. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة شهور من تسلم البحث.

٥. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملا أو جزءاً منه بأي شكل وبأي لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.

٦. تعبر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسات التي تصدرها.

٧. يمنح صاحب البحث المكلَّف فقط مكافأة رمزية في حال موافقة هيئة التحرير على نشره بعد إجازته من التحكيم العلمي.

٨. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.

٩. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه بما لا يزيد عن ٤٠٠ كلمة لكل منهما.

١٠. تقدم البحوث إلكترونياً مرفقة مع نسختين ورقيّتين، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.

١١. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر عن ٦٥٠٠ كلمة، ومراجعة الكتاب عن٧٠٠، والتقرير عن ٢٦٠٠ كلمة.

١٢. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وكاتب التقرير نسخة واحدة.

١٣. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

المحتويات

المقال الافتتاحي

٧ خيارات التحول في العلاقات الأمريكية- الإيرانية وتداعياتها

التحرير

البحوث والدراسات

١٧ التحرك التركي المعاصر في إفريقيا

عبد السلام البغدادي

المقالات والتقارير

٤٩ آفاق العلاقات الإيرانية- الغربية في ظل رئاسة روحاني

سعد بن نامي

٦٧ يهودية الدولة: الأهداف والآثار

عبد الله أبو عيد

٧٥ تداعيات الأزمة السورية على الأردن

عبد الحميد الكيالي

٨١ المبادرة الروسية لنزع الأسلحة الكيميائية السورية

فريق الأزمات العربي

ملف العدد

٩٥ إسرائيل والأزمة في مصر

خيري عمر

١٠٥ انعكاسات الأزمة في مصر على قطاع غزة والقضية الفلسطينية

محمد الجمل

المقال الافتتاحي

خيارات التحول

في العلاقات الأمريكية- الإيرانية وتداعياتها

خلفية إستراتيجية للاتصالات بين الطرفين

أكدت العديد من التقارير أن الإتصالات الأمريكية- الإيرانية لم تنقطع في الأساس منذ الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، وقد تنوعت هذه الإتصالات ومستوياتها، وتمخض عن هذا النوع من التواصل تفاهمات أميركية أساسية مع النظام في إيران في أكثر من محطة، حيث كانت عاملاً مهماً، وربما حاسماً، في تنسيق ودعم الهجوم الأمريكي على أفغانستان لإسقاط العدو المشترك لهما حركة طالبان، وحليفها تنظيم القاعدة عام ٢٠٠١، وعلى نفس النسق والتوجه تم التنسيق الكامل بين النظام في إيران والإدارة الأمريكية بشأن العمليات العسكرية الأمريكية لاحتلال العراق وإسقاط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣، حيث أكدت إيران مراراً وعلى لسان قادتها أنها ساهمت في حسم عملية الإحتلال وإنجاحها، كما استمر التنسيق بين الطرفين بعد ذلك بشأن بناء النظام السياسي في العراق ما بعد صدام حسين، وأصبحت الحكومة العراقية الناشئة عن هذا التنسيق تقليدياً حليفة لإيران إقتصادياً وسياسياً واستراتيجياً بعلم وموافقة الإدارة الأمريكية، وعلى نفس الصعيد كان التنسيق قائماً بمستوى معين بشأن ملاحقة تنظيم القاعدة المتشدد بعد تفجيرات البرجين في نيويورك في ٢٠٠١/٩/١١، كما أجرت الولايات المتحدة اتصالات مكثفة مع النظام الإيراني فيما يتعلق بالملف النووي وفي ظل جهودها لمنع إيران من امتلاك التكنولوجيا النووية ومن ثم السلاح النووي إلى جانب شركائها الأوروبيين.

ومن المحطات المثيرة للجدل والغامضة حتى اليوم ما جرى من دعم إيران بالسلاح الأمريكي أثناء الحرب العراقية- الإيرانية في الفترة ١٩٨١-١٩٨٨، فيما عرف بالولايات المتحدة بفضيحة إيران- كونترا. لكن التطور الأخير موضوع هذا التحليل هو نتاج قفزة نوعية في التفاهمات الروسية- الأمريكية لحل الأزمة السورية، وما يتعلق بنزع السلاح الكيماوي السوري، حيث كانت إيران عاملاً فاعلاً في تحقيق الموافقة السورية الفورية عليه، ليكون مدخلاً في المستقبل لحل مشكلة ملفها النووي بتفاهمات تتسارع في الفضاء السياسي والدبلوماسي بين الطرفين وحلفائهما، ولذلك فإن التطور في هذه العلاقة يشكل بحد ذاته قفزة نوعية وخاصة بعد وصول التفاهمات إلى إطار عملية مستمرة بمراقبة وضبط التكنولوجيا النووية الإيرانية، ما يجعل تداعيات هذا التطور أمرأ حيوياً يستحق التوقف والتحليل لاستشكاف آفاق ومستقبل المنطقة لأنه سيؤثر تأثيراً بليغاً على الوضع الإستراتيجي في المنطقة، وفيما يتعلق باسرائيل وإيران والدول الشرق أوسطية الكبرى الأخرى كسوريا ومصر والسعودية وتركيا.

الدوافع والأهداف الأمريكية والإيرانية

بالنظر إلى الدوافع والأهداف لدى كل طرف فإن الأمريكيين أرادوا بذلك قطع الطريق على تشكل تحالفات روسية في الشرق الأوسط مناهضة لسياسة الولايات المتحدة، كما أرادت الإدارة الأميركية الدخول على الملف النووي بقوة مع إيران عبر تفاهمات صلبة وشاملة تُمكّن إيران من تقديم تنازلات قوية في حال شعرت بأن التحول في العلاقات يعمل لصالحها، وأرادت الإدارة الأمريكية دعم التيار المعتدل في المحافظين بعد انتخاب حسن روحاني رئيساً لإيران، على حساب التيار المتشدد ضد الولايات المتحدة، كما اعتبرت الإدارة الأمريكية نجاحات إيران في تشكيل نفوذ ومشاركة حقيقية بمصالحها وحلفائها وقدراتها والتمدد في المنطقة من اليمن إلى العراق إلى سوريا ولبنان وغزة، اعتبرت ذلك نقطة ثقل إستراتيجي للسياسة الإيرانية وأنها أصبحت تشكل ظاهرة يصعب تجاوز مواقفها ومطالبها ومصالحها، كما أنها أصبحت تشكل ظاهرة دولة إقليمية

عظمى تتمدد باستمرار وبقوة تنافس قوة ونفوذ إسرائيل والولايات المتحدة، كما شكلت تجربة العراق وأفغانستان ومواجهة تنظيم القاعدة مقياساً مهماً لإمكانية تحقيق تفاهمات مستقرة بين الطرفين تحقق للولايات متحدة مزيداً من الاستقرار في المصالح والسياسة الشرق أوسطية، وربما يشكل ذلك مدخلاً وعاملاً مساعداً لحل مشكلتي سوريا وفلسطين عبر التفاهم مع إيران بدلاً من الدخول في معارك معها، كما توقعت الإدارة الأميركية أو وصلتها رسائل أن التفاهم على الملف النووي قد أصبح متاحاً في ظل القيادة الإيرانية الجديدة، وفي ظل التفاهمات حول تدمير السلاح الكيماوي السوري.

وأما على الصعيد الإيراني فقد تشجعت الإدارة الإيرانية الجديدة بنجاح الصفقة الامريكية الروسية إزاء نزع السلاح الكيماوي السوري، وأنها يمكن أن تتقدم خطوة باتجاه واشنطن لتحقيق حضور دولي إستراتيجي في المنطقة، وأن الولايات المتحدة شعرت أن إيران تستطيع، لو أرادت، أن تشكل عامل تهديد حقيقي لمصالح الولايات المتحدة وعلى رأسها إسرائيل، ما يجعل تطور العلاقات الأمريكية- الإيرانية يعجل بالتفاهم حول الملف النووي الإيراني، ويجعل لإيران مخرجاً مهماً من عنق الزجاجة إقتصادياً ويفتح أمامها مجالاً رحباً لتكون دولة إقليمية بوزن دولي معتبر لا يخضع للحصار الاقتصادي الدولي.

مضمون التحول

يصعب بعد تحديد تفاصيل دقيقة فيما يتعلق بمضمون التحول باستثناء ما يتعلق بأمرين، الأول بالملف السوري، وعلى وجه التحديد، فيما يخص تدمير الأسلحة الكيماوية السورية، وربما فيما يتعلق بالحل السياسي للأزمة السورية، والثاني يتعلق بالملف النووي الإيراني وسعي الولايات المتحدة إلى الحد من خطر محتمل مزعوم بامتلاك إيران سلاحاً نووياً خلال السنوات القادمة، الأمر الذي تعتقد الولايات المتحدة وإسرائيل أنه سيخل بالتوازن الإقليمي على حد تعبيرهم، بمعنى أنه لن يُبقي إسرائيل متفوقة في مجال السلاح النووي على جيرانها، وتخضع إيران لذات المعادلة الأمريكية-

الإسرائيلية بالحرص والسعي الشديد لعدم حصول أي دولة عربية أو إسلامية على كفاءة متقدمة في مجال الطاقة النووية وخاصة في حال كان احتمال تحويلها إلى المجال العسكري قائماً، ويذكرنا ذلك بما أشيع في التسعينات عن القنبلة النووية الإسلامية حيث أشير في حينها إلى كل من باكستان وسوريا وليبيا وإيران.

ويمكن النظر بجدية إلى إحتمالات تطور هذه الحوارات بشكل مباشر أو عبر روسيا إلى ضبط القوة النووية الإيرانية السلمية بقواعد المجتمع الدولي، والمحافظة على مستوى التفاهمات القائمة مع إيران فيما يتعلق بكل من العراق وأفغانستان ومحاربة تنظيم القاعدة، حيث تلعب إيران دوراً مهما في دعم توجهات الولايات المتحدة فيها.

ردود الفعل الإقليمية والدولية

شكّل هذه التطور المتوقع منذ سنوات، والذي ظهر بأشكال متعددة، صدمة لحلفاء الولايات المتحدة التقليديين في المنطقة وخاصة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي، فيما أبدت إسرائيل قلقا شديداً إزاء احتمال أن تستفيد إيران من هذا التحول مهما كان حجمه في تحسين صورتها الدولية، تلك التي عملت اسرائيل واللوبي الصهيوني على نشرها وتكريسها في أذهان الساسة الغربيين لعقود مضت، لكن الولايات المتحدة نجحت في تبديد أخطر هذه المخاوف المتعلقة بالسلاح النووي المحتمل ليقول رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو بأن الحصار والعقوبات على إيران آتت أكلها بالفعل، ما يعني أنه اطلع على فحوى التحول في علاقات إيران وأمريكا مرحلياً، ويعتقد أنه سوف يخدم حماية أمن إسرائيل، كما كان الحال بتراجع الضربة العسكرية الأمريكية ضد سوريا لصالح التخلص من ترسانتها وقدراتها في مجال تصنيع السلاح الكيماوي.

وأما فيما يتعلق بالإتحاد الأوروبي فقد رحب جماعياً ومنفرداً بتوجهات الرئيس الإيراني الجديدة تجاه الغرب وبارك خطوات الولايات المتحدة وروسيا على هذا الصعيد، كما فعلت الصين أيضاً، وبذلك تبقى دول الخليج منفردة في القلق من هذا التطور واحتمالاته، خاصة وأنها أعدت نفسها واستراتيجياتها المستقبلية على التحالف القوي

الذي نجحت في بنائه ضد إيران وسوريا، وذهبت بعيداً حين اتخذت خطوات واسعة وقوية لمواجهة قوى الربيع العربي وحركات الإسلام السياسي في مصر ودول عربية أخرى، ما يعني أنها قلقة من أن تفقد الكثير من أوراقها السياسية في المنطقة، تلك التي تشكل لها الوزن الإقليمي والعربي والإسلامي سياسياً في نفس الوقت الذي ينهار فيه مشروعها في بناء تماسك داخلي حولها بحجة مواجهة الخطر الإيراني سياسياً وأمنياً ومذهبياً على حساب الاهتمام بالصراع العربي- الإسرائيلي وقضية فلسطين، ولذلك فإن موقفها الاحتجاجي بالامتناع عن شغل مقعدها في مجلس الأمن وطرح القضيتين السورية والفلسطينية مبرراً لذلك يتساوى مع تحليل رد فعلها على التقارب بين إيران والولايات المتحدة، ناهيك عن خشية مبطنة قد يحملها المتغير في حال كان التحول أعمق وأوسع مما ذهبنا ليضر بأهمية المملكة السعودية الاستراتيجية للولايات المتحدة كحليف وحيد في منطقة الخليج وحليف قوي في الشرق الأوسط، حيث يذكر ذلك بمرحلة سابقة سادت أهمية إيران فيها على أهمية المملكة السعودية في عهد شاه إيران قبل الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩.

خيارات واتجاهات التحول

تحيط بهذا التحول المبدأي في العلاقات الأمريكية- الإيرانية خيارات واتجاهات أساسية أهمها:

الأول: أن يبقى مستوى التحول محصوراً في برنامج تدمير الأسلحة الكيماوية السورية وتشجيع الحل السياسي للأزمة السورية بشكل عام، مع تطوير التوافقات على مسألة البرنامج النووي الإيراني وتخفيف العقوبات عن إيران.

الثاني: أن يتطور التحول إلى تفاهمات أوسع بين أمريكا وإيران يتناول الأمن الإقليمي ومشاركة إيران بفاعلية في إدارته، في مقابل تخليها عن سياسات دعم المقاومة ضد إسرائيل، والتوقف عن معارضة عملية السلام معها، ووقف الاستفزاز والاحتكاك بإسرائيل في المحافل الدولية، وبالتالي تخفيف حدة العداء بين الطرفين الأمريكي

والإيراني وتوسيعها لتخفيف احتقان العلاقات الإيرانية الخليجية، واستفادة إيران بشكل أوسع من الإمكانات الدولية المختلفة لإحداث نهضة اقتصادية، وإخراج إيران من الأزمة الاقتصادية والعقوبات الدولية.

الثالث: تراجع التحول بعد الانتهاء من تدمير السلاح الكيماوي السوري وضبط الإمكانات النووية الإيرانية في ظل احتجاجات الخليج وقلق إسرائيل، وفي ظل رفض إيران المتوقع بالتجاوب مع سياسات الولايات المتحدة بالتخلي عن أوراقها المتعلقة بالمقاومة والقدس وفلسطين.

ويلحظ أن الثابت في هذه الخيارات هو حماية إسرائيل من السلاح الكيماوي والنووي، وأن تبقى الولايات المتحدة تتحكم في إعطاء حسن السلوك الإقليمي والدولي، وألاّ تخسر الولايات المتحدة حلفاءها التقليديين في الخليج في مقابل علاقاتها مع إيران. الأمر الذي يجعل من الخيار الأول الأكثر أماناً للسياسة الأمريكية ولحفظ علاقاتها مع حلفائها وخفض مستوى قلقهم المتنامي إزاء هذه العلاقة.

أما إيران فهي معنية أن تتمتع بمكانة طبيعية في الإقليم ولتكون شريكاً في اقتصاده وسوقه وكذلك في حفظ أمنه، إضافة إلى حرصها على التمتع بصفة عضو النادي النووي الدولي، وأن يعترف بها وبمصالحها ودورها في الشرق الأوسط، ولذلك فإن خيار إيران الطبيعي هو الثاني مع تحفظها على دفع الثمن، ما يعني أن الخيار الأول يبقى الأكثر أماناً وإمكانية تحمل تبعاته بالنسبة لإيران.

ولذلك فإن فرص نجاح الخيار الأول كبيرة من الطرفين، ما يعني أن إيران قد لا تستطيع أن تحل محل السعودية حليفاً إستراتيجياً للولايات المتحدة، لكن ذلك سيعدل ميزان القوى في الخليج ويخفف حدة العداء الإيراني الأمريكي ليتحول الخلاف حول الملفات الأخرى وجهة نظر سياسية وليس صراعاً منفلت العقال.

تداعيات هذا التحول

يشكل هذا التحول في حال اكتمال مساره السياسي والاستراتيجي والنووي تحولاً مهماً في ميزان القوى الإقليمي، حيث تتقدم إيران لتكون الدولة الشرق أوسطية الأولى إلى جانب إسرائيل في امتلاك التكنولوجيا النووية مضافاً لها التوصل إلى منظومة تفاهمات دولية، خاصة في ظل تراجع الدور التركي الإقليمي، كما أن هذا التحول يمكن أن يضعف الوزن النسبي لدول الخليج في الاستراتيجية الأمريكية، وسيعمل على تقوية الوضع الإستراتيجي لإسرائيل بتحييد خطر تهديد وجودي إستراتيجي عنها، ويشجع على دفع إيران للمشاركة في عملية السلام بين الإسرائيليين والعرب والفلسطينيين، كما يمثل التحول ضربة مهمة للربيع العربي الذي يتجه لتقوية الوضع الاستراتيجي للدول العربية إقليمياً ودولياً، خاصة في ظل التوترات والفوضى في مصر بعد الانقلاب على المسار الديمقراطي والدستور منذ ٣/ ٧/ ٢٠١٣، ناهيك عن تأثيره البليغ على الربيع العربي فيما يتعلق بالمسألة السورية واليمنية وإرهاصاتها في العراق، ويشكل التحول حالة جديدة من التماهي الروسي مع السياسة الأمريكية تضعف استقلال السياسة الروسية المناهضة للولايات المتحدة في المنطقة. والسؤال الاستراتيجي هنا: كم سيؤثر هذا التطور على التوازن الاستراتيجي في المنطقة عموماً، وعلى مستقبل الصراع العربي- الإسرائيلي على وجه التحديد؟

التحرير

البحوث والدراسات

التحرك التركي المعاصر

في القرن الأفريقي

د. عبد السلام البغدادي*

مقدمة

يأتي التحرك التركي في القرن الأفريقي ضمن سياق التحرك التركي الفاعل والجديد في عموم القارة الأفريقية من القاهرة إلى الكاب، وهو تحرك ينطوي على مضامين سياسية واقتصادية (تجارية واستثمارية) بل وحتى أمنية، كما يتخذ في الوقت نفسه شعارات ذات طابع إنساني لمساعدة دول الإقليم، لا سيما وأنها دول تعاني من أزمات اقتصادية فضلاً عن مشكلاتها السياسية والاجتماعية ذات الطابع الإثني (العرقي- السياسي)، إضافة إلى صراعات هذه الدول مع بعضها ضمن دائرة القرن الأفريقي المتشابكة.

وعلى الرغم مما تعانيه دول الإقليم من مشكلات، بعضها مرتبط بأذرع خارجية: أمريكية، وإسرائيلية، وأوروبية ، وصينية، إلا أن الإقليم بعدد سكانه الذي يزيد على ١٨٠ مليون نسمه، ومساحته التي تقرب من خمسة ملايين كم٢، وثرواته الزراعية والحيوانية غير المستثمرة على نحو تنموي صحيح، يتيح فرصاً كبيرة جداً لدولة مثل تركيا، تمتاز باقتصادها الناهض الذي سجّل المرتبة ١٦ عالمياً عام ٢٠١٠ (بناتج قومي بلغ ٧١١ مليار دولار وبدخل فردي وصل إلى ٩,٩٥٠ دولار سنوياً)، وبقيادتها ذات رؤى جديدة متعددة الأبعاد في سياستها الخارجية، والتي نظرَّ لها وزير الخارجية أحمد داود أوغلو في كتابه العمق الإستراتيجي، وبقربها الجغرافي البحري؛ حيث لا يفصلها عن دول

*أستاذ قسم الدراسات الإفريقية – مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد.

الإقليم فاصل، والارتباط مباشر عبر البحر المتوسط فقناة السويس فالبحر الأحمر، وبخطابها الجديد الذي يقوم على تبني شعارات إنسانية، ودوافع اقتصادية خالية من أي إرث استعماري.

ويأتي هذا المبحث ليسلط الضوء على أبعاد هذا التحرك في دول القرن الأفريقي، معتمداً على فرضية مفادها أن الفرص التي يتيحها الإقليم لتركيا هي أكبر من كل التوقعات، لا سيما أن تركيا تعتمد في تحركها منهجاً وظيفياً مغطىً بشعارات إنسانية قبل أي شيء آخر، وعلى الأقل لما هو معلن ولما يتوافق وطبيعة المرحلة والظرف، وفي ذلك منفعة للطرفين: الطالب والمطلوب.

١. إثيوبيا

يتوزع التحرك التركي المعاصر في إثيوبيا على ثلاثة محاور: الأول سياسي، والثاني اقتصادي، والأخير اتخذ صبغة إنسانية.

١,١ المحور السياسي

ترجع العلاقات التركية- الإثيوبية في طورها العثماني بالنسبة لتركيا، والإمبراطوري بالنسبة لإثيوبيا، إلى القرن الخامس عشر الميلادي، عندما كانت الإمبراطوريتان: العثمانية والحبشية (الاسم القديم لإثيوبيا) تتواصلان في الأمور ذات المصالح المشتركة، وفي عهد السلطان العثماني عبد الحميد الثاني الذي خُلِع عن العرش عام ١٩٠٩، والإمبراطور الإثيوبي منليك الثاني الذي غيّر اسم البلاد من الحبشة إلى إثيوبيا، وتوفي عام ١٩١٣.

بدأت العلاقات الدبلوماسية تأخذ مسارها بين البلدين، ثم شهدت العلاقات السياسية- الدبلوماسية تقدماً كبيراً بعد تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٤، إذ دشنت تركيا أول سفارة لها في عاصمة إثيوبيا (أديس أبابا) عام ١٩٢٦، وفي العام نفسه أقامت إثيوبيا سفارتها في العاصمة التركية (أنقرة)، وظلت السفارة التركية في إثيوبيا تعمل حتى عام ١٩٨٤، لكنها أغلقت في ذلك العام بعد أن ظهر أن هناك

تبايناً واضحاً في السياسات بين تركيا المرتبطة بحلف شمال الأطلسي (الناتو) وبين إثيوبيا التي أصبحت تدور في الفلك الشيوعي آنذاك في عهد الرئيس الإثيوبي الأسبق (منغستو هيلي ماريام) الذي انتهى حكمه عام ١٩٩١[*]، بيد أن تركيا أعادت افتتاح سفارتها في أديس أبابا في ٢١ نيسان/ أبريل عام ٢٠٠٦، أي بعد سقوط نظام منغستو (المتبني للشيوعية) بخمسة عشر عاماً[١].

ومن طرفها فإن إثيوبيا كانت قد سبقت في قطع العلاقة الدبلوماسية مع تركيا؛ إذ قامت في عام ١٩٧٦- أي بعد سنتين من وصول الشيوعيين الى السلطة في أديس أبابا- بغلق سفارتها في أنقرة، مبررة ذلك بدواعٍ مالية، لكنها ما لبثت أن أعادت افتتاح سفارتها

---

[*] في عام ١٩٧٤ قامت مجموعة من الضباط بانقلاب عسكري على حكم الإمبراطور الإثيوبي (هيلاسي لاسي) ١٩٣٣- ١٩٧٤، وأقامت هذه المجموعة، بدلاً عنه، حكماً جمهورياً، اصطبغ بالماركسية، وأقام علاقة وثيقة مع الاتحاد السوفييتي، ولمع بين صفوف الانقلابيين ضابط شاب برتبة صغيرة، هو (منغستو هيلا ماريام) الذي سرعان ما تجاوز الآخرين، لينصِّب نفسه رئيساً للبلاد وبرتبة جنرال، واستمر حكمه حتى عام ١٩٩١، وهو العام الذي شهد سقوط حكمه، على يد المعارضة المسلحة بزعامة (ميليس زيناوي) المدعوم من الغرب (الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية)، وظل زيناوي يتزعم البلاد (رئيس الوزراء، والرجل القوي فيها) حتى وفاته في ٢٠ آب/ أغسطس ٢٠١٢، بعد مرض مفاجئ ألمّ به.

وقداستمد زيناوي قوته- برغم أنه يتحدر من قومية التغرين التي لا تزيد نسبتها السكانية على ٦٪ من مجموع سكان إثيوبيا- من الدعم القوي الذي كان يحظى به من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، وذلك لتعاونه معهما في دعم سياستهما المناهضة لما يسمى "الإرهاب"، ولتبنيه نظاماً سياسياً يقوم على التعددية السياسية والديمقراطية (الليبرالية)، وإن كان ذلك شكلياً، فالبرلمان الإثيوبي الأخير (٢٠١٠) لم يضم أحداً من المعارضة، وحظي الحزب الحاكم بـ ٩٩٪ من المقاعد فيه.

أما بالنسبة للرئيس الأسبق (ماريام) فقد هرب إلى زيمباوي، ولا يزال يقيم فيها حتى الآن تحت رعاية الرئيس روبرت موغابي.

[١] شريف شعبان مبروك، (إيران وتركيا... علاقات متباينة مع دول حوض النيل)، السياسة الدولية، المجلد ٤٥، العدد ١٨١ تموز (يوليو) ٢٠١٠، ص١٤٤.

في أنقرة عام ٢٠٠٦، أي بعد خمسة عشر عاماً من سقوط النظام الشيوعي في إثيوبيا، وهو العام نفسه الذي أعادت فيه تركيا علاقتها الدبلوماسية مع إثيوبيا[١].

ويبدو أن الطرفين التركي والإثيوبي يسعيان إلى مزيد من تطوير العلاقات الدبلوماسية، بدليل قيام الطرفين بتوقيع اتفاقية في إسطنبول بتاريخ ١٧/ ٢/ ٢٠١١ تستثني حاملي جوازات السفر الدبلوماسية من الحصول على تأشيرة دخول، ومما يدل على أهمية الاتفاقية أن من قام بتوقيعها من الجانب التركي وزير الخارجية أحمد أوغلو، وهو الرجل الثالث في سُلّم القيادة التركية، ومن الجانب الإثيوبي وزير الخارجية هيلا ماريام ديسالين[*]، وتم التوقيع أثناء حضورهما مؤتمر مراجعة الشراكة التركية- الأفريقية الوزاري في أسطنبول[٢].

وعلى صعيد آخر، ولكنه ذو صلة بالجانب السياسي، شاركت تركيا من بين دول وجهات عدة في مراقبة الانتخابات العامة (الفيدرالية والمحلية) التي جرت في إثيوبيا عام ٢٠٠٥[٣][*].

وعلى صعيد الزيارات الرسمية ذات الطابع السياسي، مثلما هي ذات طابع اقتصادي، يُشار إلى زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى العاصمة الإثيوبية أديس أبابا خلال شهر آذار/ مارس عام ٢٠٠٥، وهي أول زيارة لمسؤول تركي

---

[١] أيمن شبانة، (الظهور الإثيوبي في جنوب الشرق الأوسط)، السياسة الدولية، المجلد ٤٤، العدد ١٨٥، يونيو (تموز)، ٢٠١١، ص٨٧.

[*] أصبح (ديسالين) رئيساً للوزراء بعد وفاة زيناوي في ٢٠/ ٨/ ٢٠١٢.

[٢] مصادر تركية تتوقع ارتفاع حجم التجارة مع الدول الأفريقية إلى ٥٠ مليار دولار، ١٧/ ١٢/ ٢٠١١، انظر: **http://www.qirautafrica.com/view/?q=787.**

[٣] سامي السيد (الانتخابات التشريعية في إثيوبيا ٢٠٠٥)، آفاق أفريقية، المجلد السادس، العدد ١٩، شتاء ٢٠٠٦، ص١٠٦.

[*] تجري الانتخابات العامة في إثيوبيا مرة كل خمس سنوات، لاختيار البرلمان الاتحادي، ومسؤولي المقاطعات العشر التي تتكون منها إثيوبيا التي تأخذ بالنظام الفيدرالي (الاتحادي) شكلاً للدولة، والنظام البرلماني شكلاً للنظام السياسي.

رفيع إلى إثيوبيا، مما يؤشر على تطور ملحوظ في العلاقة بين الطرفين ومدخلاً لتوسيع حجم التعامل بين الطرفين في شتى المجالات[١].

١,٢ المحور الاقتصادي

تعد إثيوبيا اقتصادياً من أهم شركاء تركيا الرئيسيين في دول حوض النيل، وقد شهدت العلاقات الثنائية الاقتصادية والتجارية نمواً مطّرداً خلال العقد الأول من القرن الحالي.

وهناك إمكانية لتعميق وتنويع هذه العلاقة مع تسريع آليات اللجنة الاقتصادية المشتركة، ومجلس رجال الأعمال.

وقد بلغ حجم التجارة البينية ١١٠ ملايين دولار عام ٢٠٠٦، كما عزّزت تركيا وجودها في إثيوبيا من خلال زيادة عدد الشركات التركية العاملة بشكل رئيس في صناعة المنسوجات والسلع المعمرة في إثيوبيا[٢].

وتُصدِّر تركيا لإثيوبيا سلعاً متعددة كالحديد والصلب، والسلع الكهربائية، والمنتجات النسيجية، والآلات، والزيوت النباتية، ومعدات تجهيز النفط، كما تستورد تركيا من إثيوبيا البذور الزيتية والفواكه والجلود الخام والبن والشاي والتوابل وألياف النسيج[٣].

وإثيوبيا هي أول بلد أفريقي يُفتتح بها مكتب لمؤسسة "الوكالة التركية للتنمية والتعاون الدولي TIKA"[(*)].

---

[١] ينظر: صحيفة الأهرام، ٣٠ آذار/ مارس ٢٠٠٥، ص١٤ عن وكالة رويترز للأنباء؛ وكذلك: الآن فيكي، (تركيا تهجم على أفريقيا: ديناميات الشركات ونشاط دبلوماسي مكثف)، على الرابط:

Le Monde Diplomatique Editions Arabes. Htty://www.Mondiploar.com/article 3484.htm.

[٢] مبروك، ص١٤٤.

[٣] مبروك، ص١٤٢.

[(*)] وهي وكالة تابعة للحكومة التركية، وتعمل في مجال التعاون الإنمائي.

كما تُمدُّ تركيا إثيوبيا بخبراء ومدربين وفنيين لإعطاء دورات تدريبية تقنية في مختلف المجالات، ومنذ عام ٢٠٠٦ تم تنفيذ تسعة عشر مشروعاً في مجالات التعليم والتعاون الثقافي والاجتماعي والدعم التقني والإعلام، كما وصل عدد الاتفاقات والمعاهدات والبروتوكولات ومذكرات التفاهم الثنائية بين البلدين إلى تسع وعشرين اتفاقية منذ عام ١٩٩٣، وتجري حالياً دراسة إنشاء منطقة تجارة حرة بين البلدين[١].

وساهمت تركيا من خلال الوكالة التركية للتنمية والتعاون الدولي TIKA- المشار إليها سابقاً- في توفير المساعدات التنموية والإنسانية لعدد من الدول الأفريقية المنكوبة بالصراعات والحروب الأهلية والكوارث الطبيعية، من بينها إثيوبيا[٢].

ومن جانبها فإن إثيوبيا التي لا تزال تعد ضمن الدول الزراعية المتخلفة[*] ترى في

---

[١] مبروك، ص١٤٥.

[٢] توم كارجيل، مصالحنا الإستراتيجية المشتركة: دور أفريقيا في عالم ما بعد الدول الثماني (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ٢٠١١) دراسات عالمية العدد ١٠١، ص٨٧. وقارن مع:

- **Mehmet Ozkan, Turkey discovers Africa: Implications and prospect's' SETA policy Brief, No. 22, seta foundation for political, Economic ans social Research, 2008.**

[*] بالنسبة للقدرات الاقتصادية، فأن إثيوبيا دولة زراعية، حيث يسهم الإنتاج الزراعي فيها بنحو ٤٥٪ من الناتج الإجمالي المحلي، وتستوعب الزراعة نحو ٨٥٪ من الأيدي العاملة، ويعتمد دخلها القومي بالأساس على تصدير محصول البن، الأمر الذي يجعل اقتصادها عرضة لتقلبات الأسعار العالمية، ويجعلها أيضاً في حالة اعتماد دائم على القروض والمعونات الخارجية مما دفعها إلى تدعيم علاقاتها مع دول الخليج النفطية، وكذا إسرائيل وتركيا وإيران، من أجل سد الفجوات الغذائية لشعبها الذي يبلغ تعداده ٨٥ مليون نسمة ويقبع ٤٠٪ منه تحت خط الفقر.

وينظرفي هذا: أيمن شبانة، (الظهور الإثيوبي....) ص٨٥.

وبعض المصادر أشار إلى أن عدد سكان إثيوبيا وصل خلال عام ٢٠١٠ إلى ٧٧ مليون نسمة، ينظر: التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠١٠ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، ٢٠١١)، ص٣١٩.

التعاون مع القوى الإقليمية في الشرق الأوسط أهمية محورية في سياستها الخارجية، لا سيما مع كل من دول الجزيرة العربية وإيران وإسرائيل، فضلاً عن تركيا موضع دراستنا؛ إذ ينظر صناع السياسة الإثيوبية إلى تركيا كسوق واسعة وقريبة، وكدولة قطعت شوطاً مهماً على طريق نبذ التطرف الديني، والإصلاح السياسي، والتطور الديمقراطي، وأنها لا تشكل تهديداً آنياً ومستقبلياً للأمن القومي الإثيوبي. وبالتالي يعدّ توثيق العلاقات معها أمراً حيوياً لتدعيم المصالح الاقتصادية الإثيوبية وتعظيمها، خاصة في مجالات التجارة الخارجية والاستثمارات، والمساعدات التقنية، والمشروعات المائية[١].

كما تبنت إثيوبيا- من طرفها- سياسة من شأنها جذب الاستثمارات التركية للسوق الإثيوبية، وتقوية الروابط بين مؤسسات الأعمال في البلدين، وتطوير المنتجات الإثيوبية لتصبح قادرة على دخول السوق التركية، والقضاء على أي معوقات تحول دون تنمية العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين[٢].

وفي ضوء ذلك، أكدت رئيسة غرفة التجارة الإثيوبية (مولوسولومون) أن العلاقات بين إثيوبيا وتركيا تشهد تحسناً في جميع المجالات، وخاصة في مجال التجارة والاستثمار؛ حيث بلغ حجم الاستثمارات التركية أكثر من ١,٨ مليار دولار أمريكي حتى شباط/ فبراير ٢٠١٣.

وقالت (سولومون) خلال لقاء مع وفد يضم ٣٦ مستثمراً تركياً في أديس أبابا في ١٢/ ٣/ ٢٠١٢: إن التبادل التجاري بين البلدين ينمو بمعدل يصل إلى ٢٠٪ سنوياً، وإن حجم التبادل التجاري ارتفع إلى ٣٩٠ مليون دولار عام ٢٠١١ مقارنة مع ١٠٩ ملايين دولار عام ٢٠٠٤[٣].

من جانبه أكد السفير الإثيوبي لدى تركيا (د. مولاتو تشومي) خلال اللقاء على أهمية بذل كل الجهود الممكنة لإحداث توازن في حجم التبادل التجاري بين إثيوبيا

---

[١] شبانة، المصدر نفسه، ص٨٧.

[٢] المصدر نفسه، ص٨٧.

[٣] تركيا اليوم، الثلاثاء ١٣/ ٣/ ٢٠١٢: .**http://Turkey** today.net/node/7168.

وتركيا، مشيراً إلى أن ٨٥٪ من حجم التبادل التجاري لصالح تركيا، وطالب السفير المستثمرين الإثيوبيين بالوفاء بمسؤولياتهم في إحداث توازن في حجم التبادل التجاري بين البلدين، مشيراً الى أن هناك نحو ٢٠٠ مستثمر تركي يشاركون في قطاعات استثمارية مختلفة في البلاد وخاصة في قطاع المنسوجات بإثيوبيا[١].

وأضاف أن السفارة الإثيوبية في تركيا تسعى جاهدة إلى تعزيز علاقات التجارة والاستثمار بين البلدين، وقد ارتفعت صادرات إثيوبيا إلى تركيا من ١٥,٦ مليون دولار عام ٢٠٠٤ إلى ٤٤,٥ مليون دولار عام ٢٠١١، بينما زادت واردات إثيوبيا من تركيا إلى ٣٤٦ مليون دولار عام ٢٠١١ مقارنة مع ٩٤ مليون دولار عام ٢٠٠٤[٢].

ومما يدل على الأهمية التي توليها تركيا لإثيوبيا في هذه المرحلة باعتبارها قلب القرن الأفريقي الإستراتيجي ونافورة أفريقيا المتدفقة بالمياه العذبة- برغم ضعف قدراتها الاقتصادية[*]، وتصنيفها ضمن الدول العشرين الأكثر فشلاً في العالم مع الصومال والسودان[**]- أن تركيا فتحت في إثيوبيا مجلساً فرعياً من أصل ثمانية مجالس فرعية تابعة

---

[١] المصدر نفسه.

[٢] المصدر نفسه.

[*] تتلقى إثيوبيا مساعدات اقتصادية سنوية من الولايات المتحدة الأمريكية، قدرها البعض بما يزيد على ٨٠٠ مليون دولار سنوياً، في حين قدرها البعض الآخر بأربعة مليارات دولار سنوياً، ويفترض أن تستخدم في التنمية لرفع قدرات إثيوبيا اقتصادياً.

ينظر: صلاح خليل، (رحيل زيناوي... والإستراتيجية الأمريكية في القرن الأفريقي).

http://www.qiraatafrica.com/view/?9=787.3/9/2012.

ويقارن مع: عمار الجندي (ميليس زيناوي... حليف الغرب الذي حكم بيد من حديد) آفاق المستقبل، السنة الثالثة، العدد ١٦، أكتوبر/ نوفمبر/ ديسمبر (تشرين الأول/ تشرين الثاني/ كانون الأول) ٢٠١٢، ص٣٠.

[**] تعاني الدولة الإثيوبية من تراجع واضح بمقومات القوة الشاملة، مقارنة بتلك المقومات لدى دول الجوار الإقليمي الأخرى (خارج نطاق القرن الأفريقي- وهي تركيا وإيران وإسرائيل)، وهو التراجع الذي لم يمس مقومات تلك القوة الصلبة لها فحسب، وإنما مس ايضاً مثيلتها الناعمة، للحد الذي جعلها

لمجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية في تركيا (DEIK)[١][(***)].

تتبوأ مكانة متقدمة في تصنيف الدول الفاشلة، الذي تصدره سنوياً مجلة السياسة الخارجية بالتعاون مع صندوق السلام. وهذا المفهوم يعكس درجات الانكشاف الداخلية التي تؤثر على الدور الخارجي للدولة، إذ يعني عدم قدرة الدولة الاضطلاع بالوظائف الأساسية المنوط بها أدائها بالمجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مما يجعلها تشكل خطراً على السلام والأمن العالميين.

ورغم أن هذه المكانة تقدمت نسبياً قياساً لعام ٢٠٠٩، الا أنها تظل تعاني الأسوأ تجاه بقية دول الجوار: إيران- المرتبة ٣٨، إسرائيل- المرتبة ٥٨، وتركيا- المرتبة ٨٥.

إن إثيوبيا تنفرد بكون مناعتها وحصانتها الداخلية تجاه تلك التحديات هي الأضعف والأكثر انكشافاً، بل تعد أسوأ في هذا الترتيب من جيرانها الإقليميين باستثناء الصومال التي شغلت المرتبة رقم (١) والسودان المرتبة رقم (٣)، وإريتريا شغلت المرتبة رقم (٣٠) وجيبوتي المرتبة رقم (٦٨).

ولهذا فإن الوعد الذي قطعه على نفسه رئيس الوزراء الراحل ميليس زيناوي (١٩٩١-٢٠١٢) في كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٩ بإعادة بناء إثيوبيا الجديدة، وأن الدستور الجديد سيرسي دعائم قوية لبناء تعددية وحقوق متساوية لجميع القوميات، فشل في إنجازه عام ٢٠١٠، فلا الأوضاع الداخلية تغيرت نحو تعددية حقيقية أنهت الاحتقان الداخلي، وتحديداً بعد الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٠، ولا تلك الأوضاع مكنتها من الاضطلاع بدور قائد أو مهيمن على منطقة القرن الأفريقي كما كانت تسعى؛ إذ لم تتمكن إثيوبيا من دعم مفهوم الدولة القائد من نطاقها الجيو- سياسي من خلال التدخل الإيجابي بهذا النطاق على مستوى العلاقات الثنائية والإقليمية- الفرعية، أو حتى التمكن من كبح التهديدات الإستراتيجية القادمة من هذا النطاق على أمنها القومي، وكانت النتيجة تبعية للخارج وعدم القدرة على التحرك المستقل بهذا النطاق الجيو- سياسي، بمعزل عن الدعم والمساندة الخارجيتين.

ينظر: إثيوبيا وتفاعلاتها الإقليمية، التقرير الإستراتيجي العربي، ٢٠١٠، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، ٢٠١١)، ص٣١٨.

[١] محمود زكريا محمود، (تركيا وأفريقيا)- تقرير، التقرير الإستراتيجي الأفريقي ٢٠١٠-٢٠١١، الإصدار السابع (جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، مركز البحوث الأفريقية، ٢٠١١)، ص٤١٤.

[(***)] الفرع التركي هو واحد من بين اثنين في القرن الأفريقي أما الآخر فهو في السودان، وتوزعت الفروع الخمسة الأخرى على دول شمالي أفريقيا (العربية) وهي مصر والجزائر والمغرب وتونس وليبيا، وأما الأخير فكان من حصة جمهورية جنوب أفريقيا. ينظر: المصدر نفسه (محمود) ص٤١٤.

وبرغم ضعف قدرات إثيوبيا الاقتصادية، وتصنيفها ضمن الدول العشرين الأكثر فشلاً في العالم، إعلا أن هناك من يضع إثيوبيا- التي تحتضن مقر الاتحاد الأفريقي والمنظمة الفرانكفونية العالمية- ضمن مجموعة الدول الصاعدة في أفريقيا جنوب الصحراء، جنباً إلى جنب مع غانا ونيجيريا وجنوب أفريقيا[١](*).

ويستند هؤلاء في تفاؤلهم على احتلال إثيوبيا لمكانة تليق بموقعها الإستراتيجي، وسعة مساحتها التي تزيد على المليون كم[٢]، وعِظم ثروتها المائية التي تشكل ٨٥٪ من منابع نهر النيل، وعدد سكانها الذيين يتجاوزون ٧٥ مليون نسمة، ومن المؤشرات على بدء صعود إثيوبيا أنها تجاوزت حاجز المجاعة، وارتفع معدل دخل الفرد فيها بنسبة ١٠,٦٪ خلال السنوات العشر الأخيرة من حكم ميليس زيناوي ٢٠٠٢-٢٠١٢، وهبوط نسبة الفقر المدقع من ٤٥٪ إلى ٣٠٪، ورضى الغرب الأورو- أمريكي عن سياساتها في القرن الأفريقي، لدرجة اعتبارها حليفاً إستراتيجياً في القرن الأفريقي[٢].

١,٣ المحور الإنساني

لا تعتمد تركيا في تحركها الجديد إزاء أفريقيا على البعدين السياسي والاقتصادي وحسب، وإنما تضفي عليه صبغة إنسانية[٣]، لا سيما أن أفريقيا بحاجة إلى المساعدات والمنح، وهذه الصبغة تساهم في تيسير حركة تركيا ومصالحها المتنامية في أفريقيا.

ومن بين ثلاث دول أفريقية، حظيت إثيوبيا بافتتاح مكتب تركي للمساعدات

---

[١] أحمد طاهر، (دبلوماسية الرئاسة: دوافع ودلالات زيارات مرسي الخارجية)، السياسة الدولية، المجلد ٤٧، العدد ١٩٠، تشرين الأول (أكتوبر)، ٢٠١٢، ص١٢١.

(*) لا ننسى أن هناك دولاً أخرى مرشحة للنهوض في أفريقيا، منها السنغال وأنغولا، فضلاً عن كينيا.

[٢] عمار الجندي (ميليس زيناوي... حليف الغرب الذي حكم بيد من حديد)، ص٣٠، ٣١؛ وقارن مع صلاح خليل (رحيل زيناوي)، وعباس شراقي، (بين الجيولوجيا والسياسة: رؤية فنية لسد الألفية الإثيوبي) السياسة الدولية، المجلد ٤٦، العدد ١٨٥ يوليو ٢٠١١، ص١٤٦.

[٣] سامي السيد، (الانتخابات التشريعية في إثيوبيا)، ص١٠٦.

الإنسانية للدول المنكوبة بالصراعات والحروب الأهلية والكوارث الطبيعية، والدولتان الأخريتان هما السودان في القرن الأفريقي، والسنغال في الغرب الأفريقي[١].

ومن هذه المكاتب تدير الحكومة التركية عملياتها الإنسانية في ٣٧ دولة أفريقية، حيث بلغ حجم المساعدات الإنسانية التي قدمتها تركيا للدول الأفريقية حتى شهر آب/ أغسطس ٢٠٠٨ نحو ٣,٥ مليون دولار أمريكي[٢]، وقد نالت إثيوبيا نصيباً من هذا المبلغ، وصلت قيمته إلى ٦٠٠ ألف دولار أمريكي[٣].

٢. كينيا

برغم أن تركيا لا تزال تخطو ببطء على الأرض الكينية، إلا أن أثر هذه الخطوات أصبح ملموساً، لا سيما أنها لم تقتصر على الجوانب السياسية والاقتصادية والإنسانية، وإنما تعدتها إلى الجانب الأمني أيضاً.

٢,١ المحور السياسي

رغم أن العلاقة التركية مع كينيا لا تزال في أطوارها الأولى، إلا أنها شهدت توقيع عدد من الاتفاقيات المشتركة، منها إبرام بروتوكول تعاون ثنائي بين وزارتي الشؤون الخارجية في كلا البلدين عام ٢٠٠٢.

وقد سجّلت العلاقة السياسية طفرة نوعية خلال شهر شباط/ فبراير عام ٢٠٠٩، وذلك عبر قيام الرئيس التركي عبد الله غول بزيارة العاصمة الكينية نيروبي، وهي أول

---

[١] توم كارجيل، مصالحنا الإستراتيجية... ، ص٨٧.

[٢] أيمن السيد شبانة، (العلاقات التركية- الأفريقية)، تقرير، في: التقرير الإستراتيجي الأفريقي ٢٠٠٧-٢٠٠٨، (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، مركز البحوث الأفريقية، الإصدار الخامس، تشرين الأول (أكتوبر) ص٦٥١.

[٣] عبد السلام بغدادي، (العلاقات التركية- الأفريقية)، تقرير، المرصد الدولي، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد السابع، سبتمبر/ أيلول ، ٢٠٠٨، ص٣؛ وقارن مع صحيفة إيلاف (الالكترونية)، لندن ١٨-٨-٢٠٠٨.

زيارة لرئيس تركي إلى أفريقيا- جنوب الصحراء، مما يؤشر إلى تطور نوعي في العلاقة بين الطرفين، وأعقب الزيارة اتفاق بشأن الإعفاء من متطلبات التأشيرة للجوازات الدبلوماسية[١].

٢,٢ المحور الاقتصادي

حقّقت العلاقات الاقتصادية تقدماً واضحاً على حداثتها؛ إذ وصل حجم التجارة بين الطرفين إلى ٩٠ مليون دولار عام ٢٠٠٨، وهناك فرص تعاون مختلفة بين تركيا وكينيا، من أهمها: تبادل الخبرات في مجالات الزراعة، والصحة، والتعليم المهني، وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والقضايا البيئية[٢].

وعلى صعيد ذي صلة، تجتذب كينيا أعداداً متزايدة من الشركات التركية يمكنها الاستفادة من الفرص التي يتيحها ميناء مومباسا الإستراتيجي على المحيط الهندي، ولهذه الشركات دور رائد في التجارة مع شرقي أفريقيا، كما يمكن لهذه الشركات، في ضوء خبراتها الواسعة، المساهمة في التنمية الاقتصادية في كينيا عن طريق مشاريع الاستثمار المباشر[٣].

ومما يجدر ذكره هنا، أن تركيا إضافة إلى كونها عضواً مراقباً في الاتحاد الأفريقي، فأنها في الوقت نفسه عضو- من خارج القارة الأفريقية- في بنك التنمية الأفريقية BAD، وهي من خلال هذه العضوية تنوي أن تقيم منطقة تبادل حر مع مجموعة دول شرقي أفريقيا CAE، وهي منظمة رسمية مشتركة تضم حكومات كل من كينيا وأوغندا وتنزانيا وبوروندي ورواندا[٤].

---

[١] ينظر: مبروك، ص١٤٥؛ ويقارن مع: كارجيل، ص٨٧.

[٢] مبروك، ص١٤٥.

[٣] المصدر نفسه، ص١٤٥.

[٤] الان فيكي، (تركيا تهجم على أفريقيا...).

ويمكن لتركيا أن تساهم في جهود كينيا الحالية الرامية لإنتاج الكهرباء، من خلال استخدام الطاقة النووية، وتحتاج كينيا في مشروعها هذا إلى دعم دول إقليمية ذات خبرة في هذا المجال[١].

ولا ريب أن كينيا، باقتصادها النامي وموقعها البحري المطل على المحيط الهندي شرقي أفريقيا، تُعدّ البوابة لجملة من المشاريع، سواء لها أو لغيرها من الدول الأفريقية المجاورة، لا سيما الحبيسة التي لا تطل على بحر، مثل أوغندا وجنوب السودان[*].

ومما يزيد من إمكانية كينيا للعب هذا الدور، هو توقيعها اتفاقاً للتعاون التجاري والاقتصادي والتقني مع تركيا عام ٢٠٠٤، وتوقيعها مذكرة تفاهم لرحلات الطيران عام ٢٠٠٩، ومما هو جدير بالذكر أن الخطوط الجوية التركية (الثامنة عالمياً) باتت تصل إلى ١٤ مدينة في ١٢ بلداً أفريقياً[٢].

٢,٣ المحور الأمني

من المهم ذكره أن ميناء مومباسا الكيني- المطل على المحيط الهندي والقريب من

---

[١] أميرة محمد عبد الحليم، (القوى الآسيوية وأفريقيا)، في: التقرير الإستراتيجي الأفريقي ٢٠٠٩-٢٠١٠، (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، مركز البحوث الأفريقية ٢٠١٠)، ص ص٤٩٨، ٥٠٠.

[*] توفر كينيا فرصاً استثمارية واسعة، بمساحتها البالغة ٥٨٠,٣٧٠كم٢، وعدد سكانها الذي يربو على ٣٣ مليون نسمة، واقتصادها القوي المتمثل بمناطقها السياحية، وأراضيها الواسعة الصالحة للزراعة البالغة ٥,١٦٢ مليون هكتار (٩٪ من مساحة الدولة)، ومياهها العذبة الوفيرة (٩٤٧م٣) للفرد الواحد سنوياً، وثروتها الزراعية (بن/ شاي/ أرز/ قمح/ موز/ قصب السكر وغيرها) والحيوانية (٣٣ مليون رأس من الماشية)، وإمكاناتها في مجال إنتاج الوقود الحيوي والطاقة من قصب السكر.

ينظر في ذلك: نادر نور الدين محمد، موارد دول حوض النيل المائية والأرضية ومستقبل التعاون والصراع في المنطقة، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١١)، ص ص٨٩، ١٢٩.

[٢] ينظر: مبروك، صفحات متفرقة؛ الان فيكي، تركيا تهجم على أفريقيا، مصدر سابق.

مداخل البحر الأحمر الجنوبية- شَهِد عام ١٩٩٩ واقعة اعتقال عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردي (P.K.K) وهو تركي الجنسية، من قبل مخابرات أجنبية، وتم تسليمه بعد ذلك إلى تركيا، ولا زال أوجلان معتقلاً في جزيرة إيمرالي التركية حتى الآن.

وهذا يعني أن تركيا استفادت من التسهيلات التي قدّمتها كينيا في هذا المجال، لا سيما أنها تعد محطة استخبارية مهمة جداً، سواء للولايات المتحدة أو لإسرائيل أو الاتحاد الأوربي، وبذلك أمكن لتركيا عبر حلفائها اعتقال عبد الله أوجلان في عملية استخبارية معقدة، اشتركت فيها عدد من الدول في عاصمة كينيا- نيروبي في ١٦ شباط/ فبراير عام ١٩٩٩[١].

٢,٤ المحور الإنساني

كان لكينيا نصيب مما يسمى المساعدات الإنسانية التي قدمتها تركيا لعدد من الدول الأفريقية، عبر أحد مكاتبها الثلاثة المخصصة للمساعدات الإنسانية، والموجودة في كل من السودان ووإثيوبيا والسنغال؛ حيث قدمت تركيا خلال شهر آب/ أغسطس عام ٢٠٠٨ ما قيمته ٣,٥ مليون دولار لعدد من الدول كما ذكر سابقاً، وكانت كينيا من بين تلك الدول، إذ حصلت ٤٠٠ ألف دولار أمريكي[٢]، وهذا المبلغ، وإن كان قليلاً، إلا أنه يمثل بادرة طيبة لكسب رضا النخبة الكينية الحاكمة.

وتنشط في كينيا مؤسسة حقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية التركية (IHH)، ذات الحضور أيضاً في ٤١ دولة أفريقية، وتعمل في مجالات عدة، من بينها المجال الطبي، إذ تخطط لإقامة ١٠٠ ألف عملية جراحية لمرضى مصابين بالمياه الزرقاء في العين.

وهذه المنظمة موجودة في أفريقيا منذ أواسط تسعينيات القرن الماضي، وهي تتعاون

---

[١] عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية الاستمرارية- التغيير، (الدوحة؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، حزيران/ يونيو ٢٠١٢)، ص١٥٩.

[٢] ينظر في ذلك: عبد السلام إبراهيم بغدادي، (العلاقات التركية- الأفريقية) تقرير، مصدر سابق، ص٣، ويقارن مع: إيلاف، مصدر سابق.

في عملها مع مؤسسة توسكون[*]، ومع جمعية (فتح الله غولن)، وهو تركي مقيم في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٩٩، وقد استمدت (جمعية غولن) اسمها من هذا التركي الذي وصفه أحد المصادر بأنه (فيلسوف ديني)، اختارته مجلة فورن بوليسي Foreign Policy الأمريكية عام ٢٠٠٨ على أنه المفكر الأكثر نفوذاً آنذاك، وذلك بعد حملة ناشطة من أتباعه[١].

وتضم (إمبراطوريته)- كما يصفها المصدر- وسائل إعلام ومؤسسات وجمعيات إنسانية، وتُعدُّ المدارس التي أقامها هذا (الإمام العالمي)- وفقاً لوصف المصدر ذاته- مشهورة بنوعية تعليمها الجيدة، وتوفر هذه المدارس التعليم في كينيا، فضلاً عن أوغندا وتنزانيا وجنوب أفريقيا[٢].

٣. الصومال

لم يكن لتركيا، حتى سنوات ماضية قليلة، حضور واضح أو قوي أو حتى ملموس في الصومال، وذلك ليس بسبب انشغال الصوماليين في صراعاتهم الداخلية أو الخارجية، أو ضعف الدولة أو غيابها لسنوات طويلة وحسب، وإنما أيضاً لضعف اهتمام صانع القرار في أنقرة بالصومال أصلاً، لأن الصومال لم تكن على جدول الأولويات التركي، لانشغال تركيا بملف الاتحاد الأوربي وجمهوريات وسط آسيا (ذات الثقافة التركية/ الطورانية)، والملف القبرصي- اليوناني، فضلاً عن العلاقة المعقدة مع روسيا (الاختلاف السياسي والتآلف الاقتصادي)، والعلاقة المضطربة مع دول الجوار العربي (سوريا والعراق) والإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، لذا فإننا نلاحظ تدني العلاقات التركية مع بلدان كثيرة خارج هذا الإطار، ولاسيما دول القرن الأفريقي، ومن بينها الصومال.

---

[*] اتحاد توسكون، تأسس في العام ٢٠٠٥، يضم ما يقارب ثلاثين ألف شركة تركية، ومائة وخمسين تنظيم تجاري تركي (محلي).

[١] الان فيكي، المصدر السابق نفسه.

[٢] المصدر نفسه.

وعلى ذلك، سجّل مؤشر العلاقة مع الصومال انخفاضاً واضحاً في الميادين السياسية والاقتصادية والإنسانية كافة، وإلى حد ما الأمنية.

بيد أن هذا المؤشر، بدأ بالارتفاع بعد عام ٢٠٠٥، عندما عدّت تركيا ذلك العام عام تركيا الأفريقي (عام أفريقيا في تركيا) لدفع التعاون بين تركيا وعموم القارة الأفريقية وتعزيز انفتاح أنقرة على القارة الأفريقية[١].

وأسفر هذا التوجه عن مضمونه الكامل في القمة التركية- الأفريقية الأولى التي استضافتها إسطنبول خلال شهر آب/ أغسطس عام ٢٠٠٨، وحضرها ممثلون على مستوى الرؤساء أو من ناب عنهم عن ٥٣ دولة أفريقية، وهي جميع الدول الأفريقية المسجلة في الاتحاد الأفريقي[*][٢].

٣,١ المحور السياسي والعام

بعد مجيء حكومة حزب العدالة والتنمية بزعامة أردوغان إلى السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢، وتسلم أحمد داود أوغلو حقيبة الخارجية التركية، وهو صاحب نظرية تعدد الأبعاد، واستثمار ماضي تركيا بِحُلة معاصرة، فإن تركيا بدأت تهتم بالصومال ضمن انشغالها المتنامي بالعوالم العربية والإسلامية والأفريقية، دون أن تَحيد عن خيارها الإستراتيجي الأول المتمثل بالحصول على عضوية الاتحاد الأوربي[*].

---

[١] الأهرام، ٣٠-٣-٢٠٠٥، ص١٤.

[*] أصبح عدد الدول الأفريقية ٥٤ دولة، بعد انفصال جنوب السودان عن السودان، وإعلانه دولة في ٩/ ٧/ ٢٠١١.

[٢] عبد السلام بغدادي، العلاقات التركية... ص ٣-٤؛ صحيفة الصباح، بغداد العدد ١٤٦٧ في ١٩/ ٨/ ٢٠٠٨؛ مبروك، ص١٤٤.

[*] حول هذه السياسة وتفرعاتها، ينظر: أحمد داود أوغلو، (العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في السياسة الدولية)، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مراجعة بشير نافع وبرهان كور أوغلو، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون؛ مركز الجزيرة للدراسات ٢٠١٠، ٦٤٦ صفحة.

وعليه، وفي ضوء هذه السياسة، استضافت تركيا سفارة صومالية في العاصمة التركية (أنقرة)[١][(*)]، دون أن يقابلها حتى الآن افتتاح سفارة تركية في مقديشو لدواعٍ أمنية.

وخَطَت تركيا خطوة أخرى تجاه التقارب مع الصومال عندما استضافت المسؤولين الصوماليين لحضور القمة التركية- الأفريقية التي انعقدت في إسطنبول خلال شهر آب/ أغسطس عام ٢٠٠٨[٢]، وبعدها بأقل من سنة استضافت تركيا، ولأول مرة، رئيساً صومالياً على أراضيها، وهو الشيخ شريف شيخ أحمد[(*)] الذي زار أنقرة في ١٧-١٨

وعن التطورات الأخيرة في السياسة الخارجية التركية، بعد إخفاق سياسة تصفير المشكلات، التي بشّر بها أوغلو، ينظر:عقيل سعيد محفوض، (السياسة الخارجية التركية، الاستمرارية- التغيير) الدوحة؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، حزيران/ يونيو ٢٠١٢، ٣٩٨ صفحة.

[١] محمود زكريا محمود، (تركيا وأفريقيا)، (تقرير)، ص٤١١.

[(*)] تذكر مصادر غير مؤكدة أن تركيا أفتتحت سفارة لها في مقديشو مؤخراً.

[٢] ينظر في ذلك: أيمن السيد شبانة (العلاقات التركية- الأفريقية)، (تقرير) في: التقرير الإستراتيجي الأفريقي ٢٠٠٧- ٢٠٠٨، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية؛ مركز البحوث الأفريقية، الإصدار الخامس تشرين الأول/ أكتوبر، ٢٠٠٨، ص٦٤٧، وشريف مبروك، (إيران وتركيا...) ص١٤٤، وبغدادي، (العلاقات...) ص٣-٤، ووكالة أنباء البحرين ٢١/٨/٢٠٠٨، والصباح، العدد ١٤٦٧ في ١٩/٨/٢٠٠٨، ص٥، وإيلاف- صحيفة الكترونية، لندن ٢١/٨/٢٠٠٨.

[(*)] أصبح الشيخ شريف، رئيساً انتقالياً للصومال خلال شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩؛ وانتهت ولايته خلال شهر آب/ أغسطس ٢٠١٢، بعد انتخاب الرئيس الحالي الأستاذ الجامعي حسن شيخ محمود في ٢٠/٨/٢٠١٢.

وكان شريف قد شغل من قبل موقع رئيس المجلس التنفيذي للمحاكم الإسلامية، وكان يمثل الجناح المعتدل بتلك المحاكم، قياساً بنظيره طاهر عويس الذي كان يمثل الجناح المتشدد، وكانت المحاكم الإسلامية (وهي تنظيم يجمع بين العرف القضائي المحلي والعمل السياسي، وضم أعضاء من التيارات الإسلامية المعتدلة والمتشددة) قد سيطرت على السلطة في العاصمة الصومالية- مقديشو خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٦، قبل أن يسقط حكمها خلال شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧ على يد تحالف أمريكي- أثيوبي مدعوم من قوى محلية صومالية وأطراف أفريقية ودولية.

نيسان/ أبريل ٢٠٠٩، والتقى خلالها بالرئيس التركي عبد الله غل الذي تَعَهّد له بدعم قوات الشرطة الصومالية المزمع تشكيلها في حينه وتدريبها[١].

كما وعدت الحكومة التركية الرئيس الصومالي بإعادة بناء الجيش الصومالي[٢][**]، ولكن المتتبع للسياسة التركية تجاه القرن الأفريقي يرى أنها- وعلى الأقل حتى عام ٢٠٠٩- لم تتجاوز مجرد التصريحات، ولم توجد لها حضوراً مؤثراً حتى ذلك التاريخ[٣].

وخلال شهر أيار/ مايو عام ٢٠١٠ استضافت تركيا الرئيس الصومالي الشيخ شريف شيخ أحمد مرة ثانية، ولكن في هذه المرة ضمن إطار مؤتمر دولي، عقدته تركيا خصيصاً لمناقشة الشأن الصومالي تحت عنوان (إعادة الإعمار والأمن في الصومال)، وهو المؤتمر الذي عُقد في إسطنبول يوم ٢١/ ٥/ ٢٠١٠، ما يعني اهتماماً مكثفاً من قِبل تركيا بالوضع الصومالي، وليس على صعيد الأمن المضطرب وحفظ السلام المفقود وحسب، وإنما على صعيد الإعمار أيضاً[*]، ولذا نلاحظ أن جدول أعمال المؤتمر احتشد بمواضيع

---

[١] ينظر في ذلك: إبراهيم أحمد عرفات (القوى الإقليمية في القرن الأفريقي)، السياسة الدولية، المجلد ٤٤، العدد ١٧٧، تموز/ يوليو، ٢٠٠٩ ص١٨٢؛ ويقارن مع: قناة الجزيرة الفضائية، ١٧، ١٨ نيسان/ أبريل، ٢٠٠٩.

[٢] عرفات، المصدر نفسه، ص١٨٢.

[**] يعاني الصومال وضعاً مضطرباً على الصعد كافة، تمثل بانهيار السلطة المركزية وتراجع معالم الدولة، وانشطارها إلى كيانات عدة منذ عام ١٩٩١ وحتى الآن، وقد انشغل الصوماليون خلال هذه الحقبة (١٩٩١- ٢٠١٣) بحروب أهلية وصراعات دموية عبثية لم تجد طريقها للانفراج الحقيقي حتى هذه اللحظة.

ينظر على سبيل المثال: أحمد إبراهيم محمود، (الصومال بين انهيار الدولة والمصلحة الوطنية)، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، ٢٠٠٥، وعبد السلام بغدادي، (الصراع الداخلي في الصومال والتدخلات الخارجية)، دراسات شرق أوسطية، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، السنة ١٣، العدد ٥٠ شتاء، ٢٠٠٩- ٢٠١٠.

[٣] عرفات، المصدر نفسه، ص١٨٢.

[*] بعد انتهاء الحرب الباردة ظهر مفهوم الدولة (الفاشلة) كأحد التحديات الأمنية ذات الأهمية في حقل

السياسة العامة، وقد عرّف روبن دورف Robin Dorff الدولة الفاشلة بأنها الدولة التي تفقد الحكومة بها إمكانيات القيام بوظائفها الأساسية، وهي حكومة فاقدة للشرعية وتعاني من انهيار اقتصادها.

كما عرّف روبرت روتبيرج Robert Rotberg الدولة الفاشلة في مقاله الذي نشره عام ٢٠٠٢، تحت عنوان (الدولة الفاشلة في عالم الإرهاب) بأنها دولة فاقدة للشرعية، وتعاني من انهيار الاقتصاد في مواجهة الإرهاب بالإضافة لانهيار النظم القانونية المحلية لمواجهة الجريمة والإجرام الذي تمارسه قوات الأمن التابعة للدولة.

كما يعرّف مركز أبحاث الأزمات في كلية لندن للدراسات الاقتصادية الدولة الفاشلة بأنها (حالة انهيار الدولة، أو الدولة العاجزة عن أداء وظائف التنمية الأساسية وحماية أمنها وفرض سيطرتها على أراضيها وحدودها).

وتنطبق كافة معايير الدولة الفاشلة على الصومال، ففي حزيران/يونيو ٢٠١٠ صدر عن مجلة Foreign Policy الأمريكية، بالتعاون مع وقفية (مؤسسة) السلام Fund for Peace ، المقياس السنوي السادس للدول الفاشلة، والذي يقوم بترتيب الدول بحسب درجة إخفاقها في أداء الوظائف المنوطة بها، واحتلت الصومال صدارة قائمة هذا المؤشر، وحصلت على تهديد ١٤,٣ نقطة؛ حيث يتم تقسيم الدول وفقاً لهذا المقياس إلى فئات فرعية تعكس كل منها درجة ما تمثله الدولة من تهديد للسلام والأمن الدوليين.

كما يستند مؤشر المجلة السنوي للدول الفاشلة إلى ١٢ عاملاً يتم قياسه في ١٧٧ دولة، والمقسمة إلى ٣ مجموعات أساسية، هي: المؤشرات الاجتماعية والمؤشرات السياسية والمؤشرات الاقتصادية، ويخصص لكل مؤشر فرعي ١٠ نقاط تقاس عليها كل حالة.

ومن أبرز نتائج مقياس هذا العام (٢٠١٠) هو استمرار الصومال في احتلال المرتبة الأولى في المقياس لمدة ٣ سنوات منذ عام ٢٠٠٨، إضافة إلى أنها لم تخرج من دائرة أكثر ١٠ دول فشلاً حتى الآن منذ صدور أول أعداد المقياس في ٢٠٠٥، فقد اعتبرها المقياس حالة الفشل الواضحة التي تعد بمثابة مقياس في حد ذاتها كأول تجربة واقعية يشهدها المجتمع الدولي لحالة فشل تامة، ينظر: (أزمة الدولة الصومالية)، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠١٠، القاهرة: مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الطبعة الأولى، ٢٠١١، ص٢١١-٢١٢.

وكذلك خرج مؤشر السلم العالمي لعام ٢٠٠٨ بالنتيجة ذاتها عندما عد أفريقيا الأقل سلماً بين قارات العالم، وأن من أصل عشر دول فاشلة في العالم، فإن سبعاً منها أفريقيات، وإن من بين أربع من هذه السبع (المتقدمة) في الفشل تتصدر الصومال القائمة، ويأتي بعدها السودان ثم تشاد ثم جمهورية أفريقيا

متعددة، مثل حفظ السلام والأمن، والقرصنة، وإنماء القطاع الاقتصادي الخاص، ومناقشة الوضع الاقتصادي والمالي في الصومال، ودعم الحكومة الصومالية الانتقالية[١].

حضر المؤتمر ممثلو ٥٥ دولة، كان بينهم وزيرا خارجية فرنسا وأسبانيا، وقد وافقوا جميعاً- على الأقل وفق ما أعلن- على تقديم دعمهم للصومال، وكان من بين الحضور الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون[٢] الذي أشار إلى ضرورة مساهمة الجميع في إنقاذ الصومال من الوضع الصعب الذي آلت إليه[٣]، كما دعا مون- في الوقت نفسه- الحكومة الصومالية لتحمل مسؤوليتها ودفع رواتب الموظفين ورجال الأمن[٤].

بيد أن المتابع لما خرج به المؤتمر عموماً، ولتوجهات السياسة التركية تجاه الصومال على نحو خاص، يرى أنها لم تتجاوز حتى الآن مجرد التصريحات، ولم تتبعها أفعال، أو على الأقل تأثير، حتى الآن[٥]، وعلى الأقل من الناحية السياسية.

لذا، ودرءاً لهذا الانطباع من جهة، ولإثبات جدوى الحركة السياسية والاقتصادية والإنسانية التركية تجاه الصومال من جهة ثانية، قامت تركيا بعد سنة وثلاثة أشهر على انعقاد مؤتمر إسطنبول عام ٢٠١٠، بعقد مؤتمر آخر في إسطنبول أيضاً، وبتاريخ ٢٠١١/٨/١٧، لمعالجة موضوع المجاعة في الصومال[٦]، في الوقت الذي انشغل العرب فيه بمتغيرات الربيع السياسي، وتداعياته المعروفة على النظم السياسية العربية القائمة والجديدة.

الوسطى (بانغي). ينظر: دامبيسا مويو، (المساعدات المميتة...)، ص٢٩.

[١] ينظر صحيفة الصباح، بغداد، العدد ١٩٦٩ في ٢٠١٠/٥/٢٤. ص٧؛ ويقارن مع: هيئة الإذاعة البريطانية .B.B.C في ٢٠١٠/٥/٢١.

[٢] فضائية (الحرة) الأمريكية ٢٠١٠/٥/٢١، وهيئة الإذاعة البريطانية .B.B.C في ٢٠١٠/٥/٢٢.

[٣] هيئة الإذاعة البريطانية .B.B.C في ٢٠١٠/٥/٢٢.

[٤] المصدر نفسه.

[٥] عرفات، (مصالح القوى الإقليمية...)، ص١٨٢.

[٦] هيئة الإذاعة البريطانية ٢٠١١/٨/١٩؛ ٢٠١١/٨/٢٠.

ولم تكتف الزعامة السياسية التركية بهذا المؤتمر لتدل على اهتمامها المعلن بالصومال، وإنما قامت بحركة لافتة عبر قيام رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان بزيارة رسمية إلى الصومال يوم الجمعة ١٩ آب/ أغسطس عام ٢٠١١، وهي الأولى لمسؤول تركي- بهذا المستوى- إلى الصومال منذ أكثر من عشرين عاماً، بل هي الأولى لمسؤول دولة بهذا الحجم إلى بلد يوصف- كما مر بنا- بأنه الأكثر خطورة في العالم[١]، ومما يدل على أهمية الزيارة التي استغرقت يوماً واحداً قيام أردوغان باصطحاب عائلته (زوجته وابنته) فضلاً عن خمسة وزراء وما يقرب من خمسين صحفياً، ووصل هذا الوفد الكبير والاستثنائي على متن طائرتين حطتا في مطار مقديشو "شبه المهجور"، وكان الرئيس الصومالي- في حينها- شريف شيخ أحمد على رأس المستقبلين، وتضمنت زيارة أردوغان النادرة ثلاثة محاور رئيسة: **الأول إنساني**، إذ توجه فور وصوله لزيارة عدد من مخيمات اللاجئين، **والثاني سياسي**، إذ أكد أردوغان أن بلاده ستفتتح سفارة لها في العاصمة الصومالية مقديشو، وأن مهمتها الأساسية ستتجه صوب تنسيق مهمات الإغاثة في الصومال، **والثالث اقتصادي**، أشار فيه أردوغان إلى أن بلاده ستبني منشآت ومنازل، وستُعبِّد الطريق من المطار إلى قلب العاصمة، وأنها ستفتتح مشاريع حيوية في الصومال، وأن تركيا ستدعم البنية التحتية في الصومال[٢].

ولم تكتف تركيا بعقد المؤتمرين السابقين حول الصومال، أو زيارة أردوغان إليها، بل إنها سعت لعقد مؤتمر ثالث عن الصومال في إسطنبول خلال يومي ٣١/ ٥ و١/ ٦/ ٢٠١٢، وبحضور ١٥٤ دولة لمناقشة المشكلة الصومالية، وإيجاد مؤسسات دائمة واختيار رئيس جديد (غير انتقالي) للبلاد، لخلافة الرئيس (المؤقت) شريف شيخ أحمد (٢٠٠٩-٢٠١٢)، على أن يتم هذا الاختيار خلال شهر آب/ أغسطس من العام نفسه[٣].

---

[١] المصدر نفسه.

[٢] المصدر نفسه.

[٣] هيئة الإذاعة البريطانية .B.B.C، ووكالات الأنباء ٣١/ ٥/ ٢٠١٢؛ ١/ ٦/ ٢٠١٢.

وهو ما تم فعلاً، باختيار الرئيس الحالي (حسن الشيخ محمود) رئيساً للبلاد خلال اجتماع عقده البرلمان الصومالي الجديد في العاصمة مقديشو، يوم ٢٠ آب/ أغسطس من عام ٢٠١٢[*].

---

[*] الرئيس حسن شيخ محمود، هو أول رئيس صومالي ينتخب داخل الأراضي الصومالية منذ ٤٢ سنة من قبل البرلمان الصومالي، وتم انتخابه بالتوافق خلال اجتماع البرلمان في ٢٠١٢/٨/٢٠ في العاصمة مقديشو، وهو الرئيس الثامن منذ استقلال الصومال عام ١٩٦٠، وينتمي إلى قبيلة الهوية المنتشرة حول العاصمة، وهي واحدة من أكبر ثلاث قبائل مع الدارود والإسحاقي في عموم الصومال.

والشيخ محمود حاصل على الماجستير من الهند عام ١٩٨٦، وعمل محاضراً بالكلية الفنية لتدريب المعلمين وخبيراً في مشروع تنفذه اليونسكو لتطوير التعليم في الصومال، وعمل في منظمات محلية ودولية عدة، وكانت له علاقة وطيدة مع حركة الإصلاح، وهي فرع الإخوان المسلمين في الصومال، كما كان محمود قريباً من اتحاد المحاكم الإسلامية.

وفي عام ٢٠١٠ استقال الشيخ محمود من عمله الأكاديمي ليؤسس حزب السلام والتنمية، كأول حزب سياسي معارض يعلن عنه في مقديشو، وخاض انتخابات الرئاسة مرشحاً عن الحزب، إذ حصل على ١٩٠ صوتاً مقابل ٧٩ صوتاً لمنافسه الرئيس (السابق) شريف شيخ أحمد.

والبرلمان الجديد الذي انتخب الرئيس، كان قد تشكل من ٢٠٠ عضو وفقاً للمحاصصة القبلية، وقبل ذلك كانت جمعية تأسيسية مكونة من رؤساء القبائل، وقد أقرت الدستور الجديد للبلاد بأغلبية مطلقة في ٢٠١٢/٨/١؛ إذ صوت ١٦٢ لصالح الدستور، وعارضه ١٣، وتغيب عن التصويت ١١فقط.

ويواجه الرئيس الجديد تحديات عدة، فبلاده- كما مر بنا- مصنفة دولياً، على أنها الدولة الفاشلة رقم (١) في العالم وتواجه معارضة مسلحة قوية من حركة شباب المجاهدين (السلفية الجهادية- المقاتلة) والتي تتهمه بالخيانة! إضافة إلى ما يواجهه الرئيس الجديد من خطر يتمثل بالمجاعة التي تفتك بأكثر من ٥ ملايين من شعبه بسبب الجفاف وعدم الاستقرار السياسي الذي تشهده الصومال منذ سنوات عدة، فضلاً عما يواجهه من خطر الانقسامات التي تعاني منها بلاده وانفصال أقاليم عن البلاد (إقليم أرض الصومال في الشمال، وإقليم بونط في الوسط) وغيرها من أخطار تهدد وحدة البلاد ووجودها. بتصرف عن: أميرة عبد الحليم، (استعادة الدولة: خريطة طريق لبناء المؤسسات في الصومال)، السياسة الدولية، المجلد ٤٧، العدد ١٩٠، تشرين الأول/ أكتوبر، ٢٠١٢، ص ١٢٦-١٢٧.

وللاستيضاح عن حركة الشباب؛ ينظر: عبد السلام بغدادي، (حركة شباب المجاهدين الصومالية)،

٣,٢ المحور الاقتصادي

إضافة إلى ما ذكر في المحور السابق (السياسي والعام) من العلاقات الاقتصادية بين تركيا والصومال، يمكن الإشارة إلى أنه لم يكن لتركيا علاقات اقتصادية مباشرة مع الصومال- حسب علم هذه الدراسة- طوال الحقبة التي أعقبت سقوط الرئيس محمد سياد بري (١٩٦٩- ١٩٩١)، وحتى بداية الانفتاح التركي على أفريقيا في بداية الألفية الجديدة.

ولكن الأرقام والمؤشرات التي بين يدينا، خلال حقبة الثمانينيات من القرن الماضي، تدل على تدنٍّ واضح في حجم الصادرات التركية إلى الصومال، حيث لم تتجاوز ٧,٦ مليون دولار أمريكي خلال السنوات ١٩٨٠-١٩٨٩، وبنسبة لا تزيد على ٠,٠١٪ من إجمالي صادرات تركيا (FOB) إلى العالم، كما أن درجة التركيز في الصادرات التركية إلى الصومال لم تزد على ٠,٠٤٪.

وفي الوقت نفسه، فإن واردات تركيا من الصومال لم تزد على ٢٠٠ ألف دولار خلال المدة ذاتها، وبنسب مئوية لا تكاد تذكر من إجمالي واردات تركيا (CIF) من العالم، كما أن درجة تركز الواردات التركية من الصومال لم تزد عن ٠,٠٠١٪ من إجمالي وارداتها من الدول العربية خلال المدة ذاتها[١]، وهي نسبة متدنية جداً.

٣,٣ المحور الأمني

بخلاف ما ذكر في الفقرة الأولى من هذه الدراسة، حول العلاقة بين تركيا والصومال، ومحاولات تركيا تقديم نوع من المساعدة في تدريب الجيش والشرطة الصوماليين، فإن علاقة أمنية مباشرة بين الطرفين لم تسجل حتى الآن، ولكن ثمّة نوعاً غير مباشر من العلاقة قائم، وهي علاقة متولدة من التحالف الأمريكي- التركي؛ إذ

القاهرة: مدبولي الصغير للنشر والتوزيع، ٢٠١١، ١٧٢ صفحة.

[١] جلال معوض، (العلاقات الاقتصادية العربية- التركية)، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٨، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد ٢٣، ص٩٣، ٩٤، ٩٧، ٩٨.

تترابط وتتواشج التفاعلات بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا في كثير من قضايا المنطقة (الشرق الأوسط والقرن الأفريقي- لا سيما الصومال) بكيفية تُغطّي مفردات الخطط الأمنية والإستراتيجيات بعيدة المدى، إلى العمليات العسكرية المباشرة[١].

وعلى إثر حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، والتي وضع الرئيس التركي الأسبق توركوت أوزال (١٩٨٣-١٩٩٣) كل إمكانيات تركيا- خلالها- تحت تصرف الولايات المتحدة[*]، قام رئيس الحكومة سليمان ديميريل- وبمبادرة من الرئيس أوزال- بطلب توسيع التعاون مع الولايات المتحدة إلى مجالات الاقتصاد والاستثمار والتبادل التجاري، وقد انتهت المحادثات بين ديميريل والرئيس الأمريكي جورج بوش الأب، في شباط/ فبراير عام ١٩٩٢، بإقامة شراكة محسنة "Enhanced Partnership" قامت تركيا في أعقابها بتوسيع دائرة نشاطها السياسي والدبلوماسي، وأرسلت قوات قوامها ٣٠٠ من المشاة وثلاث سفن حربية إلى الصومال للمساعدة في عمليات الإغاثة التي تقوم بها الأمم المتحدة[٢].

واليوم توجد سفن تابعة لأساطيل دول عدة في السواحل الصومالية تحت ذريعة محاربة عمليات القرصنة، ومن بينها سفن تابعة للأسطول التركي، وهذا الأمر يُظهر، ولأول مرة في تاريخ تركيا البحري المعاصر، وجوداً تركياً في السواحل الصومالية وخليج عدن وجنوب البحر الأحمر وأطراف المحيط الهندي الشمالية- الغربية وبحر العرب[٣].

---

[١] عقيل سعيد محفوض، (السياسة الخارجية التركية...)، ص٢٤٧.

[*] بخلاف حكومة رجب طيب أردوغان التي رفضت المشاركة في عمليات الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣.

[٢] محفوض، المصدر نفسه، ص٢٣٢- ٢٣٣، نقلاً عن:

- **Rachel Prager, "Turkish- American Relations: Historical Context and Current Issues,", (Georgetown University, 2003) pp.6-7.**

[٣] مدحت أيوب، (التجارة في المحيط الهندي... الفرص والمخاطر) السياسة الدولية، المجلد ٤٤، العدد ١٧٧، تموز/ يوليو ٢٠٠٩، ص١٠٩.

بل إن هذه السفن شرعت في اعتقال قراصنة Pirates، مثلما حصل خلال شهر تموز/ يوليو من عام ٢٠٠٩؛ إذ اعتقلت البحرية التركية خمسة من القراصنة في خليج عدن[١](*).

واليوم، ثمّة سفن حربية من نحو ١٧ دولة أجنبية قبالة السواحل الصومالية بحجة محاربة القرصنة، وتعمل هذه الدول وفقاً لتفويض من مجلس الأمن الدولي، حيث يخولها حق تتبع القرصنة في المياه الإقليمية للصومال، وحتى دخول أراضيه إن اقتضى الأمر ذلك[٢]، وتذكر مصادر أن لتركيا في إطار هذا الأسطول الدولي لمحاربة أعمال القرصنة اثنتي عشرة فرقاطة تجوب المياه الإقليمية الصومالية[٣].

٣,٤ المحور الإنساني

جاء في فقرة سابقة من هذه الدراسة، أن تركيا افتتحت ثلاثة مكاتب للمساعدات الإنسانية في ثلاث دول أفريقية، وكان للصومال نصيب منها، وهو نصيب لم يتجاوز ٢٠٠ ألف دولار أمريكي[٤]، قدمتها تركيا حتى شهر آب/ أغسطس ٢٠٠٨، ولكنه يأتي

---

[١] فضائية الجزيرة/ الدوحة، ٢٥/ ٧/ ٢٠٠٩.

(*) كتب الكثير عن موضوع القرصنة في السواحل الصومالية: ينظر على سبيل المثال: عايدة العزب موسى، (محنة الصومال من التفتيت إلى القرصنة)، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٩، وإبراهيم نصر الدين، (اختطاف السفن قبالة سواحل الصومال... من المستفيد؟) السياسة الدولية، المجلد ٤٤، العدد ١٧٦، نيسان/ أبريل، ٢٠٠٩.

[٢] حمدي عبد الرحمن حسن، (التنافس الدولي في القرن الأفريقي) السياسة الدولية، المجلد ٤٤، العدد ١٧٧، تموز/ يوليو، ٢٠٠٩، ص١٧٧، نقلاً عن:

- Roger Middleton, Pirates and How to Deal with Them, (London: Chatham house, April, 2009), p.2.

[٣] ألان فيكي، (تركيا تهجم على أفريقيا...) مصدر سابق.

[٤] بغدادي، (العلاقات التركية..) ص٣، وإيلاف الإلكترونية ١٨/٨/٢٠٠٨، وأ.ف.ب ١٩، ٢٠/٨/٢٠٠٨، وأيمن شبانة (العلاقات التركية- الأفريقية)- تقرير، في: التقرير الإستراتيجي الأفريقي ٢٠٠٧-٢٠٠٨، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، مركز البحوث الأفريقية،

ضمن الاهتمام المعلن بموضوع المساعدات الإنسانية والاقتصادية، ومن خلال حصول تركيا على مقعد مراقب في الاتحاد الأفريقي، وترؤس تركيا لمنظمة التعاون الإسلامي (المؤتمر الإسلامي سابقاً)، من خلال التركيّ أكمل الدين إحسان أوغلو، فإن هذا يعطي مؤشراً مزدوجاً على أن تركيا تريد مزيداً من الانخراط في شؤون العالم الإسلامي، والصومال جزء من هذا العالم، لا سيما أن هذا الانخراط التركي (إسلامياً وأفريقيا) قوبل بترحاب كبير[١].

٤. أوغنـــدا

الحديث عن العلاقات التركية- الأوغندية قليل لسببين: شُحّ المعلومات، وحِدّة العلاقة التي لا تزال في بداياتها، والمعلومات المتاحة تذكر أنه بعد عام ٢٠٠٩ افتتحت تركيا- بعد أن كان لها ١٢ سفارة فقط في عموم أفريقيا- ١٢ سفارة أخرى خلال المدة من ٢٠٠٩ ولغاية ٢٠١١، وكان من بينها سفارة في أوغندا[٢](*).

وكانت أوغندا من بين الدول التي حضرت القمة التركية- الأفريقية في إسطنبول، خلال شهر آب/ أغسطس عام ٢٠٠٨[٣].

الإصدار الخامس، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨، ص٦٥١، ورمضان غوزن، (استمرار الانفتاح التركي على أفريقيا)، وينظر:

- **http://www.trtarabic.com/trtworld/ar/news** Detal aspx? Haberkodu= 737 a 42 Fe- 45 C9- 45 Fb- 904 d- dba.

[١] محفوض، ص١٧٥، نقلاً عن:

- **Bulent Aras, "Can Turkey Rouse the muslim world?" Daily star, 18/6/2004**.

[٢] محمود زكريا محمود، (تركيا وأفريقيا)، (تقرير)، ص٤١١.

(*) السفارات الأخرى كانت في غربي وجنوبي وشرقي أفريقيا (ساحل العاج، الكاميرون، غانا، مالي، أنجولا، موزمبيق، مدغشقر، زامبيا، تنزانيا) والأخيرة كانت في بلد عربي هو موريتانيا. المصدر نفسه، ص٤١١.

[٣] بغدادي، (العلاقات التركية...) ص ص٣-٤؛ الصباح العدد ١٤٦٧ في ١٩/ آب (أغسطس) ٢٠٠٨، ص٥.

كما كانت أوغندا قد حصلت، مع دول أفريقية، على مساعدة عينية ضمن برنامج المساعدات الإنسانية التي تقدمها تركيا للدول الأفريقية، وذلك قبل القمة بأيام، وكان نصيبها من المساعدة ٣٠٠ ألف دولار، وهو مبلغ ضئيل، لكنه مقدِّمة لصداقة، وتأتي هذه المساعدات المسجلة ضمن برنامج الأمم المتحدة للأغذية[١].

والمشكلة أن أوغندا التي تتلقى المساعدات الضئيلة، هي بلد غني بمساحته التي تزيد على ٢٤١ ألف كم٢، وعدد سكانه يزيد على ٢٧ مليون نسمة، وموارده الطبيعية متعددة؛ إذ تمتلك ٧ ملايين هكتار من الأراضي الزراعية المروية، ولديها وفرة مائية كبيرة، ويبلغ نصيب الفرد فيها من المياه ٢٤٧٢م٣ سنوياً، ولديها إمكانات كبيرة لزراعة الأرز والذرة والبُنّ والشاي والقطن والكاكاو والشعير والبقوليات، لكنها لا تستطيع كفاية نفسها، وتبقى بحاجة إلى المساعدة الخارجية، وذلك عائد لتخلفها التقني ومعاناتها من الصراعات بين الحكومة والمعارضة[٢].

وهنا تستثمر تركيا أو غيرها هذا الجانب، وتأتي لتقدم نفسها بدور المساعد لهذه البلدان الأفريقية المحتاجة للمساعدات.

وخطاب تركيا هنا يقوم على أنها ليست دولة استعمارية، وأنها جاءت للمساعدة والتآخي، وأن هدفها هو تطوير التعاون وتعميق الأخوة مع شعوب هذه القارة، وأنها تسعى للتركيز على المساعدات والعلاقات الاقتصادية ودعم الأفارقة وسد بعض الاحتياجات العاجلة، لا سيما في مجال الأغذية والمياه (حفر الآبار) والسكن والنقل والتعليم وما إلى ذلك، ولا ريب أن هذا التعاون سيضمن لتركيا الفوائد أيضاً، وهي فوائد لن تنعكس على المكاسب الاقتصادية والاستثمارية فحسب، وإنما على السياسة الخارجية التركية أيضاً، وهكذا ستكون القوة الناعمة لتركيا سارية في أفريقيا[٣].

---

[١] بغدادي، المصدر نفسه، ص٣، وإيلاف الإلكترونية، ١٨/٨/٢٠٠٨.

[٢] نادر نور الدين محمد، (موارد دول حوض النيل...)، ص٩٠، ٩٨.

[٣] رمضان غوزن، (استمرار الانفتاح التركي على أفريقيا)، مصدر سابق.

ومما يجدر ذكره هنا، في نطاق المساعدات الإنسانية التي تقدمها تركيا، أنه ينبغي الإشارة إلى ما تقوم به جمعية فتح الله غولن، وهي الجمعية التي أشير إليها في موضع سابق في مبحث (العلاقات التركية- الكينية)، من بناء مدارس في أوغندا، فضلاً عن كينيا وتنزانيا وجنوب أفريقيا[١].

٥. إريتريا

في إجابة لسؤال عن طبيعة العلاقة بين إريتريا وكل من إسرائيل وتركيا وإيران، قال الرئيس الإريتري أسياس آفورقي: "الحديث عن إسرائيل وتركيا وإيران يأتي في ظل مناخ اختلالات، وضمن هذه الاختلالات هو فقدان مصر لدورها، هنا تسعى قوى إقليمية إلى ملء الفراغ دون النظر إلى المصالح المشتركة، والاستقرار الإقليمي الأشمل ... لدى إريتريا علاقات مع تركيا وإيران وإسرائيل وغيرها خارج مفهوم المحاور والمصالح مع طرف ضد آخر، أو مواقف انتهازية تأخذ في الحسبان تكتيكات معينة ومصالح آنية، فنحن نتريث وننتظر حدوث تحولات فعلية، ولا نعتقد أن البلدان أو الحكومات التي تعتقد أن لديها نفوذاً إقليمياً تكون مخطئة في تقديراتها، ولكنّ التخوف من مخاطر هذا النفوذ على المنطقة نفسها"[٢](*).

من خلال حديث الرئيس الإريتري يتضح أن الدول الإقليمية الثلاث، ومن بينها تركيا- موضع دراستنا- تحقق تقدماً في تحركها الإقليمي في القرن الأفريقي على حساب مصر التي فقدت كثيراً من دورها في العقد الأخير في أفريقيا عموماً، وفي منطقة القرن

---

[١] ألان فيكي، (تركيا تهجم على أفريقيا...) مصدر سابق.

[٢] لقاء خاص مع آسياس أفورقي- رئيس إريتريا، أجراه (أشرف السعيد) في أسمرة: عاصمة إريتريا، ينظر: السياسة الدولية، المجلد ٤٧، العدد ١٩٠، تشرين الأول/ أكتوبر، ٢٠١٢، ص١٠٤-١٠٥.

(*) أفورقي، يحكم إريتريا منذ استقلالها عن إثيوبيا فعلاً عام ١٩٩١ ورسمياً عام ١٩٩٣، وهو يجيد اللغة العربية، فضلاً عن لغته التيجرانية، إلا أن بلاده لم تنضم إلى الجامعة العربية، في حين انتسبت إلى الاتحاد الأفريقي، ومنظمة الإيقاد التي تضم دول القرن الأفريقي.

الأفريقي ومنابع النيل على نحو خاص، وأن تركيا من بين دول إقليمية ثلاث تسعى لملء الفراغ المصري وفقاً لتعبير الرئيس الإريتري، ويعترف أفورقي بأن لبلاده علاقة مصالح مع تركيا خارج نطاق المحاور، ولكنه في الوقت نفسه يبدي مخاوفه من نفوذ هذه القوى مستقبلاً على دول المنطقة.

وإذا كان الرئيس أفورقي قد أشار إلى وجود علاقة لبلاده مع تركيا، إلا أن ما هو معلن عن هذه العلاقة يكاد يكون غير معروف، وكل ما نعرفه عن هذه العلاقة أن إريتريا شاركت في مؤتمر القمة التركية- الأفريقية في إسطنبول، والذي عقد خلال شهر آب/ أغسطس عام ٢٠٠٨[١].

أما على الصعيد التجاري فإن المعلومات تشير إلى أن شركة الطيران الإريتري تستأجر طائرة تركية لنقل المسافرين[٢].

وتتوقع الدراسة أن قادم الأيام سيشهد انفتاحاً في العلاقة بين تركيا وإريتريا، لأسباب عدة، منها: موقع إريتريا الإستراتيجي على البحر الأحمر وكثرة جزرها في هذا البحر[*]، وسهولة الاتصال البحري التركي بها عبر قناة السويس، لا سيما أن لتركيا سفناً عدة تجوب البحر الأحمر- كما مر بنا في مبحث سابق- فضلاً عن الفرص الاستثمارية التي تتيحها إريتريا بمساحتها التي تزيد على ١١٧ ألف كم٢، وعدد سكانها البالغ ٤,٢٥٠ ملايين نسمة، وطبيعتها الرعوية التي تغذي ما يقرب من ٦ ملايين رأس من الماشية، فضلاً عن وفرة المياه فيها، والتي تفوق حاجتها الاستهلاكية،

---

[١] بغدادي، (العلاقات....) ص٣-٤، ومبروك ... ، ص١٤٤.

[٢] علي العمودي، يوميات من القرن الأفريقي، (الجيزة: دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، ٢٠١٠)، ص ١٠٢، ١٠٣.

[*] تمتلك إريتريا ١٢٦ جزيرة قبالة سواحلها في البحر الأحمر، ومن أهم هذه الجزر (دهلك وفاطمة وحالب وروميدا والزبير والطير). ينظر: سعد ناجي جواد وعبد السلام بغدادي، (الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي)، دراسات إستراتيجية ٣١، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٩، ص٨٩.

إذ إن ما يستخدمه الفرد من مياه لا يصل إلى ١٣٥م^{٣} سنوياً، من أصل ما هو ممكن له ويصل إلى ١٤٦٦م^{٣} سنوياً[١].

خاتمة

نخلص، مما تقدم، إلى أن التحرك التركي في نطاق القرن الأفريقي، وإن كان حديث العهد، إلا أنه يشير إلى مزيد من التقدم من الجانب التركي، ومزيد من الفرص من الجانب الأفريقي في هذا الحيز الجغرافي الإستراتيجي الذي يطل على باب المندب وسواحل البحر الأحمر الجنوبية وبحر العرب بشقه الغربي، وما تحمله هذه الإطلالة من دلالة اقتصادية؛ حيث تمخر عبر هذا المضيق الإستراتيجي ناقلات النفط العملاقة القادمة من الخليج العربي إلى مختلف أنحاء العالم الغربي والأفريقي، فضلاً عما يحتضنه إقليم القرن الأفريقي من ثروة مائية عذبة هائلة، وما يختزنه من إمكانات اقتصادية على صعيدي التجارة والاستثمار.

وكل ذلك يؤشر على أن الأعوام القادمة ستشهد مزيداً من فرص التفاعل بين الطرف التركي الناهض، وبين منطقة القرن الأفريقي المتعطشة للنمو والتنمية وإشباع الحاجات الأساسية.

---

[١] نادر نور الدين محمد، (موارد دول حوض النيل ...)، ص٩١.

المقالات والتقارير

آفاق العلاقات الإيرانية- الغربية

في ظل رئاسة روحاني*

مقدمة

أفرزت نتائج انتخابات الرئاسة الإيرانية الحادية عشرة يوم ٢٠١٣/٦/١٥ فوز المرشح الإصلاحي حسن روحاني متقدماً على جميع مرشحي التيار المحافظ الخمسة المدعومين من مرشد الجمهورية الإيرانية آية الله علي خامنئي، وإن كان لهذا الفوز من دلالات فإن أكثرها أهمية هو توجه المجتمع الإيراني نحو الانفتاح على العالم الخارجي، ورغبته الشديدة في عبور المرحلة التي سبقت هذه الانتخابات، وما عاناه من أوضاع اقتصادية متدهورة أثرت على مظاهر حياته اليومية، فضلاً عن رفضه لسياسات انتهجها الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد، وخاصة على مستوى السياسة الخارجية والعلاقات مع الدول الإقليمية المجاورة له، والدول الغربية.

ومما يؤكد رغبة المجتمع الإيراني بالانفتاح على الغرب ما كشف عنه اجتماع الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة المنعقد في ٢٠١٣/٩/٢٤ من بوادر تقارب إيراني- غربي، وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكان من أبرز ملامحه تلك المكالمة الهاتفية بين الرئيس الأمريكي باراك أوباما والرئيس الإيراني حسن روحاني.

يأتي هذا التقرير ليحلل العلاقات الإيرانية مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، ويناقش تطور العلاقات، وإلى أي مدى يمكن أن يصل إليه التقارب الإيراني- الأمريكي، وما الانعكاسات المحتملة لتطور هذه العلاقات على القضايا الإقليمية، والملف النووي الإيراني، ودول الخليج العربي.

---

* إعداد الدكتور سعد بن نامي، باحث في الدراسات الإيرانية المعاصرة، وأستاذ اللغة الفارسية المتعاون مع كلية اللغات والترجمة بجامعة الملك سعود في الرياض.

أولاً: تأثير فوز روحاني على السياسية الخارجية الإيرانية

عندما ننظر فيما حدّده آية الله الخميني للإطار الشامل للسياسة الخارجية الإيرانية برفع شعار (لا شرقية ولا غربية)، أي أن إيران لن تكون موالية لأي من الكتلتين الشرقية أو الغربية آنذاك، وما حدّده الدستور الإيراني أيضاً في الإطار العام لعلاقات إيران الدولية في المادة (١٥٤) بأن "**جمهورية إيران الإسلامية تقوم بدعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أي نقطة من العالم، وفي الوقت نفسه لا تتدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى**"، عندما ننظر إلى ذلك فليس معناه أن يلتزم الساسة الإيرانيون بهذه الأطر المحددة، وإن طبّقت بعض الحكومات الإيرانية سياسة تتوافق مع مضمونها، خاصة في السنوات العشر الأولى بعد قيام نظام الجمهورية الإسلامية في إيران، وأدى الالتزام بتلك السياسة إلى نشوء توترات في العلاقات الدولية بين إيران والعالم.

وإن المتغير الأكثر أهمية وتأثيراً على السياسة الخارجية الإيرانية هو طبيعة النظام الإيراني وبنيته، فعلى الرغم من أن الدستور الإيراني أكّد على الفصل بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية في المادة (٥٧)، إلا أن هناك تداخلاً بين أجهزة النظام الإيراني فيما يتعلق بالسياسة الخارجية؛ فهناك جهات مؤثرة تشارك في صنع القرار في السياسة الخارجية، يأتي في مقدمتها المرشد الأعلى للجمهورية الذي منحه الدستور، بصفته الولي الفقيه، صلاحيات عديدة، من أهمها تفرُّده برسم السياسات العامة للبلاد، مما يعني اتخاذ المرشد قرارات تتعلق بالسياسة الخارجية دون الرجوع إلى السلطتين التشريعية والتنفيذية، مثلما أصدر آية الله الخميني قراراً عام ١٩٨٠ بقطع العلاقات مع جمهورية مصر العربية احتجاجاً على عقد اتفاقية كامب ديفيد مع الكيان الصهيوني.

لقد اتسمت السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس محمود أحمدي نجاد بالتشدد والالتزام بما حدده له الدستور دون التحرك إلى المحافظة على أوجه التغيير والتطوير التي حدثت في عهد سابقيه، وإن كان هذا التشدد يرجع إلى ما حدث من تحولات في البيئة الخارجية، وقريباً من حدود إيران شرقاً وغربا، من أحداث شهدها العالم، بدءاً من الاحتلال الأمريكي لأفغانستان ثم العراق، وانتهاء بثورات ما عُرف بالربيع العربي،

وصاحبَ هذا التشدد سلوك براغماتي انتهجه نجاد للحصول على أكبر قدر من المكاسب من الأحداث الإقليمية، وتحقيق أفضل النتائج في الملفات الشائكة، وقد ساعد هذا الأسلوب في أن دفع المشروع الإيراني للبروز في المنطقة والتحرك بقوة، ليصبح منافساً قوياً للمشروع الأمريكي والمشاريع الأخرى.

وقد كان موضوع السياسة الخارجية حاضراً بقوة في الانتخابات الرئاسية الحادية عشرة التي أقيمت في الرابع عشر من حزيران/ يونيو ٢٠١٣، خاصة في المناظرة الأخيرة التي جمعت المرشحَيْن حسن روحاني وسعيد جليلي؛ إذ دافع روحاني عن دوره في السياسة الخارجية لحكومة الرئيس الأسبق محمد خاتمي مؤكداً أنها جنّبت إيران هجوماً أمريكياً آنذاك، ومن خلال انتقاده سياسة الرئيس نجاد الخارجية، فقد رفع شعار المفتاح تأكيداً على أنه سيتمكن من تسوية موقف إيران الدولي المضطرب، واستخدام سياساته الحكيمة والمعتدلة لعلاج المشكلات الاقتصادية المتزايدة التي تواجهها إيران.

ويبدو أن حسن روحاني سيتمكن من إحداث تغييرات في السياسة الإيرانية الخارجية حسب المعطيات التالية:

١- دعم المرشد الأعلى آية الله على خامنئي للرئيس حسن روحاني.

٢- شخصية حسن روحاني التي تتمتع بخبرة في التعامل مع الملفات المختلفة التي تواجه إيران.

٣- تقبل المجتمع الدولي فوز حسن روحاني في الانتخابات الرئاسية الأخيرة وترحيبه بذلك.

ثانياً: العلاقات الإيرانية- الأوروبية

يجد المتتبع لمسار العلاقات الإيرانية- الأوروبية أنها مرت بمراحل شد وجذب خلال العقود الماضية، لكنها أخذت في الاستقرار عندما تولى هاشمي رفسنجاني رئاسة الجمهورية عام ١٩٨٩، فكانت البداية الحقيقية للحوار الإيراني- الأوروبي عام ١٩٩٢، ثم سارت في التطور على نحو أكبر خلال فترة الرئيس محمد خاتمي مع ما شابها من

خلاف حول البرنامج النووي الإيراني، والشيء اللافت في العلاقات الإيرانية- الأوروبية أن أوروبا كانت في تلك الفترة تقدم الدعم الدبلوماسي لإيران مقابل الضغوط الأمريكية عليها؛ إذ لعب البعد الاقتصادي دوراً مهمّاً من خلال تقديم إيران امتيازات للشركات الأوروبية في مجالي النفط والغاز.

ومع بداية فترة الرئيس نجاد شهدت العلاقات الإيرانية- الأوروبية تغييراً ما، فبعد أن كان الأوروبيون يحاولون اللجوء إلى الطرق الدبلوماسية لثني إيران عن طموحها النووي العسكري أدركوا أن إيران في عهده غير جادة أو آبهة بمقترحاتهم، وأنها تقلل من قدرات أوروبا، مما سبب لها الحرج كثيراً، ولذلك فقد خسرت إيران الدعم الأوروبي الذي تحول إلى تقوية الضغوط الأمريكية وفرض مزيد من العقوبات الاقتصادية، ومردّ ذلك أن نجاد تبنّى استراتيجية جديدة في سياسته الخارجية تقوم على التشكيك في المحرقة النازية لليهود (الهولوكوست)، والمنادلة بمحو الكيان الصهيوني من خارطة العالم، وتأسيس جبهة مضادة للإمبريالية، والترويج لمعتقد الإعداد لخروج المهدي المنتظر، الأمر الذي لم يتقبّله بعض الإيرانيين فضلاً عن الأوروبيين، ففي هذا الصدد وصف المحلل الإيراني محسن أمين زاده هذه السياسة بأنها عدائية ومغامرة، وأنها تضرّ بمصالح إيران وأمنها القومي، وتعرّض إيران إلى أخطار محتملة، إما بفرض مزيد من العقوبات الاقتصادية أو ضربة عسكرية شاملة، كما أنها ستفقد إيران استغلال فرصة عدم وجود منافس قوي لها في المحيط الإقليمي.

واستمرت حالة من التأزم في هذه العلاقات أدت إلي فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على إيران، وكان أولها عام ٢٠١٠، عندما تضمّنت حظر تقديم المساعدة الفنية أو نقل التقنية النفطية إلى إيران، وكذلك حظر أنشطة بعض المصارف الإيرانية، وحظر التعامل مع بعض الشخصيات، وتركيز إجراءات الحظر على الحرس الثوري الإيراني، ثم جمّد الاتحاد الأوروبي عام ٢٠١١ أرصدة ٢٤٣ مؤسسة إيرانية، ومنع حوالي ٤٠ شخصية إضافية من الحصول على تأشيرات دخول دول الاتحاد، ثم أبرم الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٢ اتفاقاً مبدئياً لمنع جزء من التعاملات المالية مع البنك المركزي

الإيراني، وأعقبه اتفاق دول الاتحاد على فرض حظر تدريجي لأول مرة على إيران، ومعاقبة مصرفها المركزي سعياً لوقف تمويل برنامج طهران النووي، واستمر مسلسل العقوبات الأوربية حتى شهر نيسان/ أبريل الماضي، إذ شملت عقوبات على وحدة شرطية إيرانية تراقب الإنترنت، وعلى عدد من القضاة والمسؤولين الإعلاميين الذين وُجّهت لهم تهم انتهاك حقوق الإنسان في إيران.

وقد رفعت هذه الخطوة عدد من يستهدفهم الاتحاد الأوروبي، بتجميد الأصول وحظر على منح تأشيرات السفر بسبب المخاوف إزاء حقوق الإنسان في إيران، إلى ما يقرب من ٩٠ شخصا.

وتأتي نتائج الانتخابات الرئاسية الحادية عشرة في إيران لتزيل هذا الجو الملبد بغيوم التوتر في العلاقات الإيرانية- الدولية بما فيها الإيرانية- الأوروبية، فما أن أُعلِن عن انتخاب حسن روحاني رئيساً لجمهورية إيران حتى توالت ردود الفعل الأوروبية الإيجابية؛ إذ أعربت ألمانيا عن أملها في أن تقوم طهران بدور فاعل وبنّاء في المنطقة، وصرّح وزير الخارجية الألماني بأن الرئيس الإيراني الجديد حسن روحاني قد تلقّى تفويضاً واضحاً من الشعب الإيراني، وأنه يُعوّل على روحاني الاضطلاع بهذه المسؤولية بروح التعقل والأمل الذي روّج له في حملته الانتخابية.

وأكدت بريطانيا على ضرورة تسوية الخلاف على البرنامج النووي الإيراني، كما أكّد وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس بأن فرنسا "أخذت علماً بانتخاب حسن روحاني" رئيسا لإيران وهي "مستعدة للعمل" معه، خصوصا حول الملف النووي و"تدخل إيران في سوريا"، وأضاف "إن توقّعات المجتمع الدولي من إيران عالية، خصوصا بشأن برنامجها النووي وتدخلها في سوريا، ونحن على استعداد للعمل على ذلك مع الرئيس الجديد"[1].

---

[1] روحاني يدعو "لاعتراف بحقوق إيران" وعواصم غربية ترحب بفوزه وتنتظر منه تغييرا، مركز DW الإعلامي، ٢٠١٣/٦/١٥، على الرابط: http://goo.gl/2vZbhd

ثالثاً: العلاقات الإيرانية- الأمريكية

اتسمت العلاقات الإيرانية- الأمريكية بالتصعيد في الغالب، وكانت نقاط الافتراق أكثر بكثير من نقاط الالتقاء، وكان هناك العديد من الدوافع التي أوصلت العلاقات بين الدولتين إلى حالة من الانهيار والتوتر، يمكن إجمالها فيما يلي:

١- اقتحام طلبة إيرانيين مقر السفارة الأمريكية في طهران بعد انتصار الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، وأزمة الرهائن الأمريكان الناتجة عنها.

٢- دعم الولايات المتحدة الأمريكية العراق إبان الحرب العراقية- الإيرانية، وفرض مقاطعة اقتصادية وعسكرية على إيران في فترة الحرب التي استمرت من عام ١٩٨٠-١٩٨٨.

٣- تبني الحكومة الأمريكية سياسة الاحتواء المزدوج لإجبار إيران على التخلي عن دعم ما يُسمى "الإرهاب"، وكذلك التخلي عن برنامجها النووي.

٤- فرض الولايات المتحدة الأمريكية قانون العقوبات النفطية عام ١٩٩٥، وقانون عقوبات إيران وليبيا (ILSA)، وقانون داماتو ١٩٩٦.

٥- تصنيف الولايات المتحدة الأمريكية إيران عام ٢٠٠٢ على أنها من ضمن دول (محور الشر).

٦- التصريحات الإيرانية المتتالية بعد تولي محمود أحمدي نجاد رئاسة الجمهورية عام ٢٠٠٥ حول تنفيذ برنامجها النووي، والتشكيك في شرعية الكيان الإسرائيلي، ومطالبة الرئيس الإيراني بمحو إسرائيل من خارطة العالم.

٧- الموقف المتشدد للولايات المتحدة الأمريكية ضد إيران بشأن برنامجها النووي منذ عام ٢٠٠٢.

وعلى الرغم من ذلك، فقد كانت ثمّة نقاط التقاء، تمثلت في التحالفات المصلحية بين الولايات المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وكان الميدانان لهذا التحالف كلاً من أفغانستان التي سهّلت إيران المهمة للقضاء على نظام حركة طالبان فيها، وهي تهدف

من وراء ذلك إلى التخلص من شوكة كانت في خاصرتها الشرقية، ثم العراق التي توافقت المصالح الإيرانية والأمريكية لاحتلالها بكل الوسائل العسكرية والثقافية والمذهبية.

وعندما تولّى الرئيس الأمريكي باراك أوباما منصبه في كانون ثان/ يناير ٢٠٠٩ فكّر في إعادة نظر شاملة لسياسة بلاده تجاه إيران لتحديد أفضل الطرق لتفعيل الدبلوماسية بتناول خيارات واستراتيجيات على المستوى الدبلوماسي، نحو تخفيف العقوبات على الاستثمار في البنية التحتية النفطية المتهالكة في إيران، وإقامة تمثيل دبلوماسي على مستوى منخفض مع إيران، والاعتراف بقدرة نووية سلمية محدودة لإيران، ومساعدتها على اكتسابها في ظل عمليات تفتيش صارمة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وعلى الجانب الآخر درست إدارة أوباما استراتيجيات لتصعيد الضغط على إيران عن طريق تشديد العقوبات على شراء إيران البنزين، وعلى القطاع المصرفي الإيراني، وتدابير أخرى كإيقاف الضمانات الائتمانية للشركات الأوروبية التي تتعامل معها.

ومع ذلك، فقد تعامل الرئيس أوباما على أرض الواقع بتغيير تكتيكات الإدارة الأمريكية السابقة إزاء إيران، ولم يغير الاستراتيجية، وفق ما عُرف بسياسة اليد الممدودة تجاه طهران، والاستعداد للتفاوض معها وفق صيغة ٥+١ بعد أن كان سلفه الرئيس بوش الابن يشترط وقف التخصيب، لكن أوباما حصل بفضل هذه السياسة على دعم روسيّ وصينيّ أدّى إلى موافقة مجلس الأمن على أشد مجموعة من العقوبات وأشملها قاطبة ضد إيران، وأتبعها الاتحاد الأوروبي ودول أخرى بتطبيق نَشِط لذلك القرار.

واستمرت الإدارة الأميركية في إستراتيجيتها القديمة الجديدة في التصعيد المتدرج والمتواصل ضد إيران لدفعها لتجميد طموحاتها النووية، وطُرحت أمامها في وقت من الأوقات خيارات محددة بسياسة الردع من خلال توسيع دائرة المظلة النووية الأمريكية إلى الشرق الأوسط بشكل يردع طهران، أو تنفيذ واشنطن ضربة عسكرية ضد البنية التحتية

الإيرانية وتدمير بنيتها العسكرية، وتحديداً التقليدية منها، ليؤدي ذلك الألم الذي سيصيب طهران إلى تغيير سياساتها.

لكن انتخاب الرئيس الإيراني الجديد حسن روحاني غيّر نبرة اللهجة، فأصبحت أقل حدة سعياً إلى تهدئة الأوضاع على الصعيد الدولي، ومنذ وصوله إلى سدة الحكم تغيّر الخطاب السياسي الإيراني أيضاً داخليا وخارجيا، ومال إلى اتباع لغة تصالحية ودبلوماسية بدلاً من الخطاب المتشدد والتصريحات المثيرة للجدل للرئيس السابق، وأبدى روحاني رغبة في الانفتاح على واشنطن بتصريحه في مؤتمر صحفي في ١٧ حزيران/ يونيو الماضي بقوله: "**لا نريد رؤية مزيد من التوتر بين إيران والولايات المتحدة**"[١]، وطالب البلدين بمحاولة الجلوس لإيجاد حلول لقضايا سابقة وإعادة تصحيح الأمور، وقد جاء الرد الأمريكي مباشرة بأن عرض الرئيس باراك أوباما الانخراط في محادثات ثنائية مع إيران، وصرّح البيت الأبيض بأن "**الولايات المتحدة تبقى مستعدّة للانخراط في محادثات مباشرة مع الحكومة الإيرانية بهدف التوصل إلى حل دبلوماسي يتعامل بشكل كامل مع قلق المجتمع الدولي حول برنامج إيران النووي**"[٢].

وقد تُرجِمت هذه التصريحات على أرض الواقع بأن عقد الرئيس روحاني ووزير خارجيته محمد جواد ظريف لقاءات مع المسؤولين الغربيين في إشارة إلى الانفتاح الغربي على القيادة الإيرانية الجديدة، وعزّزها إعلان الرئيس روحاني في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠١٣/٩/٢٤ بأن "**الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى لا مكان لها في عقيدة الدفاع الإيرانية وتتنافى مع اقتناعاتنا الدينية والأخلاقية**

---

[١] ويليام غرين ميللر، نتائج الانتخابات الإيرانية توفّر فرصة لتحسين العلاقات الأمريكية-الإيرانية، ٢٠١٣/٦/٢١، خدمة (Common Ground) الإخبارية على الرابط:
http://www.cgnews.org/article.php?id=33011&lan=ar&sp=0

[٢] موقع وكالة التنمية للأنباء، تاريخ العلاقات الأمريكية- الإيرانية ولماذا انقطعت وما هي مقدمات روحاني لاستعادتها، 29/9/2013، على الرابط:
http://www.dna-sy.net/ar/detelis.php?id=6276&page=news

الأساسية"[1] في محاولة لتطمين الغرب من المخاوف التي بلورت أفكاراً معادية لإيران ولفترة طويلة عزلتها عن العالم الغربي.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى المحادثة الهاتفية التي تم ترتيبها على عجل وجرت بين الرئيس باراك أوباما ونظيره الإيراني حسن روحاني، في أول حديث بين قادة البلدين منذ أزمة الرهائن الأمريكيين في طهران قبل أكثر من ثلاثة عقود، حيث تحادثا أثناء توجه الرئيس الإيراني إلى المطار لمغادرة نيويورك، واتفقا في مجرياتها على تسريع المحادثات الرامية إلى نزع فتيل النزاع بشأن البرنامج النووي الإيراني، وأعربا عن تفاؤل حيال احتمال التقارب الذي من شأنه أن يغير وجه الشرق الأوسط.

كما أعلنت وسائل إعلام إيرانية أن الرئيس الإيراني حسن روحاني أعاد معه إلى إيران قطعة أثرية فارسية عمرها ٢٧٠٠ سنة قدّمتها له الإدارة الأمريكية "هدية خاصة"، وهي عبارة عن كأس فارسية من الفضة تعود إلى القرن السابع قبل الميلاد على شكل حيوان أسطوري له رأس نسر وجسد أسد، وتبلغ قيمتها أكثر من مليون دولار كانت الجمارك الأمريكية قد ضبطتها عام ٢٠٠٣ أثناء محاولة تاجر تحف إدخالها إلى الولايات المتحدة بعد سرقتها من كهف في إيران.

رابعاً: انعكاسات تطور العلاقات الإيرانية- الأمريكية

لا شك أن واشنطن تسعى إلى التوصل إلى تفاهم مع طهران، في مسعىً لإيجاد حل سياسي للأزمة السورية والمشاكل الي تواجهها على صعيد الرأي العام الدولي، بعدما أخفقت مرات عديدة في أفغانستان والعراق والسودان وغيرها، وتسعى إيران من طرفها كذلك، بطريقة أو بأخرى، إلى حل مشكلة العقوبات والخلاف حول البرنامج النووي الإيراني من جهة والاستفادة من هذا التقارب وأثره على إسرائيل من جهة أخرى.

---

[1] حنان حمدان، التقارب الأمريكي- الإيراني: ما هي انعكاساته على دول المنطقة، وهل تعتمده أمريكا كمخرج للأزمة في سوريا؟، موقع جريدة الأوسط، ٢٠١٣/١٠/١٠:
http://www.awsatnews.net/?p=116012

١- الأزمة السورية

يبدو أن التقارب الأمريكي- الإيراني دخل من نافذة الأزمة السورية؛ إذ بينما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تجري استعداداتها لشن ضربة عسكرية على نظام الأسد وقواته، بسبب استخدامه للسلاح الكيماوي ضد شعبه وقوات المعارضة، فإذا هي تتلقى أول المبادرات الإيرانية بإدانة استخدام قوات الأسد هذا السلاح، ثم يأتي الحل بتعاون إيرانيّ- روسيّ يقضي بنزع السلاح الكيماوي السوري، وتتلقاه واشنطن بالترحيب والموافقة، ما سيجنبها تبعات العمل العسكري.

ومثلما أثّرت الأزمة السورية في التقارب الأمريكي- الإيراني فقد ينعكس عليها بالتأكيد، من خلال استفادة الولايات المتّحدة من التعاون مع الإيرانيين في إدارة هذه الأزمة بصورة أفضل، خصوصاً من مدى التأثير والنفوذ التي تتمتع به إيران في دمشق، ومن ثَمّ، فإن أي صفقة شاملة مع إيران ينبغي ألا تفشل في اغتنام الفرصة لإنهاء سيل الدماء في سوريا بطريقة يقبلها جميع الأطراف، ثم فيما يتعلق بالتهديد الذي يمثله نشاط الجماعات الجهادية المسلحة مثل "جبهة النصرة"، وبالطريقة التي سبق وأن تعاونت طهران فيها مع واشنطن بتقديم الدعم الاستخباري للقوات العسكرية الأمريكية عن تنظيم القاعدة وحركة طالبان في أفغانستان، وفي العراق خلال الفترة الأولى من احتلاله.

٢- الملف النووي الإيراني

يعدّ الملف النووي الإيراني النقطة الرئيسة في خلاف إيران مع العالم، فضلاً عن الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية، ويبدو أن التطمينات التي صدرت من طهران بعد انتخاب الرئيس روحاني، وما تلاها من تصريحات للرئيس الأمريكى أوباما حول السلاح النووى الإيرانى، وإعطاء تعليمات لوزير خارجيته بالتنسيق مع كلٍّ من أوروبا وروسيا وبقية الدول فى سبيل إيجاد حل دبلوماسى لقضية الملف النووى الإيرانى، والتي تكللت بمحادثات عالية المستوى مع مسؤولين في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، وقد رحبت الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون بعدها بما وصفوه "تحولاً كبيراً" في موقف إيران بخصوص ملفها النووي، وما قاله وزير خارجية الولايات المتحدة،

جون كيري، بعد لقائه بوزير الخارجية الإيراني، جواد محمد ظريف، من أن شعر بالدهشة بسبب "النبرة المختلفة جدا" في كلام وزير الخارجية الإيراني، وما جرى في المكالمه الهاتفيه بين الرئيسين الأمريكي والإيرانى، فيما يشير إلى إمكانية التوصل لاتفاق على برنامج إيران النووي، يبدو أن كل هذه المعطيات تدل على وجود صفقه من نوع ما بين الدولتين، حيث صرح الرئيس الإيرانى روحانى بأنه يريد إنهاء الموضوع خلال ثلاثة شهور[١].

٣- الجوار الإقليمي (دول الخليج العربي)

رفضت دول مجلس التعاون الخليجي سابقاً أن يكون التقارب بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران على حساب مصالحها؛ إذ كان الأمين العام للمجلس عبد الرحمن العطية قد صرّح عقب القمة التشاورية الحادية عشرة المنعقدة في الرياض بتاريخ ٥/ ٥/ ٢٠٠٩، ردّاً على سؤال عن موقف دول الخليج من التقارب الإيراني- الأمريكي آنذاك، صرّح بقوله: "نحن نؤمن بالحوار، إلا أننا نأمل ألا يكون أي حوار بين الدول على حساب مصالح دول مجلس التعاون الخليجي .... هناك تحرك أمريكي إيجابي نحو إيران، ونأمل ألا يكون على حساب الأمة العربية ومصالحها، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي"[٢].

ولقد أثار التقارب الإيراني- الأمريكي الجديد قلق دول الخليج؛ إذ أشار المحلل السياسي عبد العزيز بن صقر إلى أن لدى دول الخليج مخاوف وهواجس من هذا التقارب، وخاصة بعد هذا التطور في سير العلاقات السياسية بين واشنطن وطهران،

---

[١] محمد الحويجي، الغزل الأمريكي الإيراني، الأسباب والنتائج، موقع صحيفة الأيام، العدد ٨٩٤٧ الثلاثاء ٨ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٣، على الرابط:
http://www.alayam.com/writers/9910

[٢] خيام الزعبي، ما هي سيناريوهات العلاقات الإيرانية الخليجية بعد التقارب الأمريكي الإيراني؟ صحيفة العالم الجديد الإلكترونية، ٢٠١٣/١٠/٣، على الرابط: **http://goo.gl/lo31R0**

وأشار كذلك إلى أن الضغط الدولي، الذي ستخف وطأته على إيران بسبب التقارب، قد يسمح لها بأن تزيد من تدخلها في الشؤون الداخلية لجيرانها الخليجيين[١].

إن عدم تبني دول مجلس التعاون الخليجي لمشروع منافس للمشروع الإيراني في المنطقة، وتحوّل إيران إلى فاعل مؤثر ولاعب رئيس في ملفات الشرق الأوسط، واقتناع الولايات المتحدة بذلك، قد جعلها- أي الولايات المتحدة الأمريكية- ترجّح كفة إيران في إيجاد مخرج للأزمة السورية، وقد يتطور هذا الميل إلى الاستغناء عن دول الخليج عندما يدعمه قيام الحكومة الإيرانية بفتح أبواب الامتيازات النفطية والغاز، وقد يكون تخصيب اليورانيوم كذلك من بين هذه الامتيازات أمام الشركات الأوروبية والأمريكية، وعندها ستشعر الدول الخليجية جدّياً بضعف موقفها أكثر من السابق أمام إيران التي تتهمها هذه الدول بالتدخل في شؤونها الداخلية.

ومن هنا، لا بد أن نعي أنه عندما تتخلى إيران عن مخاوف نظرية المؤامرة من الأجنبي التي عزّزها نظام الجمهورية الإسلامية وسيطرت على إيران ٣٤ عاماً تقريباً، فإنها ستُقدِم على تطوير قطاعها السياحي والانفتاح على الخارج في هذا المجال في حال استغلالها تحسن علاقاتها مع الدول الأوربية والولايات المتحدة، وهي بذلك ستقلل من اعتمادها على ثرواتها الطبيعية من النفط والغاز، وسيؤدي تزاحم الوفود السياحية على إيران إلى انتعاش اقتصادها وتعويض ما لحقه من أضرار نتيجة السياسات السابقة وما نتج عنها من عقوبات دولية.

خامساً: آفاق المستقبل واحتمالاته

مما سبق الحديث عنه، ومن المعطيات المتاحة، يمكننا الخروج بعدة تصورات واحتمالات لاستشراف مستقبل العلاقات الإيرانية- الغربية، وتتمثل فيما يلي:

---

[١] خالد مصطفى، التقارب الأمريكي الإيراني على جثة من؟ موقع المسلم، ٢٠١٣/١٠/٢، على الرابط:

http://www.almoslim.net/node/190349

١- سير هذه العلاقات في المسار الإيجابي والتوصل إلى حل جميع القضايا والملفات محل النزاع، والتوافق حول البرنامج النووي الإيراني، والذي يعتمد على الوضوح الذي يجب أن تتحلى إيران به، وإثبات مصداقيتها بفتح منشآتها النووية على الفور أمام المفتشين، وإبقاء جهودها لتخصيب اليورانيوم عند مستويات متدنية لا يمكن أن تتلاءم مع الاستخدام العسكري، وهذا ما تريده الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وبعد ذلك تتم المرحلة الثانية بتسوية الخلافات المتعلقة بمشروع السلام في الشرق الأوسط، والتدخلات الإيرانية في كل من اليمن ولبنان.

٢- مواجهة العلاقات الإيرانية- الغربية إلى ما واجهته في السابق من شد وجذب، وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولا يعدو هذا التقارب سوى حالة التقاط للأنفاس وحسب، وهدنة لإبعاد شبح الحرب، وتتلوها بعد ذلك جولات من الكر والفر في المفاوضات السياسية، وعودة مسلسل فرض العقوبات لترويض إيران من جديد، خاصة في ظل معوقات في الداخل الإيراني والأمريكي قد لا تَحُدّ من استمرار التقارب الإيراني- الغربي فحسب، وإنما قد تتسبب في تدهوره.

٣- تمكن إيران من فصل موقف الدول الأوربية عن تأييدها للولايات المتحدة تجاه برنامجها النووي، وتخليها عن التزاماتها بتطبيق العقوبات على إيران أو فرض مزيد منها، وعودة العلاقات إلى مربع عهد الرئيس خاتمي واستمرار العلاقات في السياق نفسه، وبالتالي تحقق إيران نوعاً من التقدم في برنامجها النووي متزامناً مع انتعاش لاقتصادها عن طريق تقديم الامتيازات الاستثمارية في قطاعي النفط والغاز للشركات الأوروبية.

والباحث يستبعد الاحتمال الأول لعدم إمكانية سير العلاقات الإيرانية- الغربية في المسار المثالي، خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا؛ إذ من الصعب أن يتغلب

الجانبان على كثير من مظاهر التأزم التي واجهتها العلاقات الإيرانية- الغربية على مدى أكثر من ٣٥ عاماً، منذ الثورة الإيرانية عام ١٩٩٧، وقيام نظام الجمهورية الإسلامية، ونظراً لما يحكم هذه العلاقات من تاريخ مثقل بانعدام الثقة بين إيران وتلك البلدان من جهة، ومن جهة أخرى ما يواجهه هذا التقارب من عوائق في الداخل الإيراني المتمثلة في ظهور تيار معارض وممانع لعودة العلاقات مع الولايات المتحدة ومنتقد لسرعة الاندفاع في التقارب مع الدول الغربية، وكذلك موقف الدول الخليجية من التقارب الإيراني- الأمريكي ومخاوفها من السعي إلى تهميش دور الدول العربية، وخاصة الخليجية، في القضايا الإقليمية الحساسة مثل الأزمة في سوريا.

وفي ظل ذلك، فإن الباحث يتوقع الجمع بين الخيارين الثاني والثالث، بمعنى أن تسير العلاقات الإيرانية-الغربية في جوٍّ من التفاهم الأولي المشبع بالمجاملة السياسية الغربية والتُّقية السياسية الإيرانية نتيجة لاندفاع الطرفين إلى خيار تحسين العلاقات لتسوية الملف النووي وحصول الطرف الغربي على مكتسبات من مشروع التسوية، ولكن، وفي الوقت نفسه، ليس من السهولة واليسر خداع الساسة الإيرانيين وتنازلهم عن مشروعهم النووي وما يعتبرونه حقاً مشروعاً، وخاصة عملية تخصيب اليورانيوم، وبالتالي ستنتهج الحكومة الإيرانية الحالية نهج حكومة الرئيس الإيراني الأسبق محمد خاتمي بمواصلة مسلسل المفاوضات، ولا شك أنّ من دشّن هذه السياسة هو الرئيس حسن روحاني عندما كان يتولى الملف النووي في عهد خاتمي، وبعد ذلك قد تنشأ حالة من الخلاف بين الطرفين تستطيع إيران من خلالها إعادة إغراء بعض الدول الأوروبية مثل فرنسا وألمانيا بمنحهما امتيازات للاستثمار في مشاريع النفط والغاز، وقد تنجرّ بعض الشركات الأمريكية لهذا الإغراء، خاصة في ظل ما تعانيه هذه الدول من أزمات اقتصادية، وعندها ستستقوي إيران بالدول الأوروبية أمام الولايات المتحدة الأمريكية، فيتكرر ما حدث في عهد الرئيس خاتمي عندما استفادت من هذه الدول لإفشال سياسة "محور الشر" التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في كانون الثاني/ يناير عام ٢٠٠٢.

المصادر

١- أمين زاده، محسن، السياسة الخارجية وتهديد مصالح إيران وأمنها القومي، مختارات إيرانية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، السنة السابعة، العدد (٩١)، شباط/ فبراير ٢٠٠٨.

٢- الباجوري، لمياء، حقيقة العلاقات الأمريكية الإيرانية، موقع صدى البحيرة، ٤/ ١٠/ ٢٠١٣، على الرابط: **http://sadabh.com/article.aspx?id=5361**

٣- الحويجي، محمد، الغزل الأمريكي الإيراني الأسباب والنتائج، موقع صحيفة الأيام، عدد ٨٩٤٧، الثلاثاء ٨ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٣: **http://www.alayam.com/writers/9910**

٤- الزعبي، خيام محمد، ما هي سيناريوهات العلاقات الإيرانية الخليجية بعد التقارب الأمريكي الإيراني؟ صحيفة العالم الجديد الإلكترونية، ٣/ ١٠/ ٢٠١٣: **http://goo.gl/lo31R0**

٥- بارزي، تريتا، إيران والمجتمع الدولي: القصة الكاملة للمناورات السياسية وحقائق المفاوضات حو الملف النووي الإيراني، الدار العربية للعلوم ناشرون- بيروت، ط١، ٢٠١٢.

٦- باكير، علي حسين، المشروع الإقليمي في ضوء الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٩، في: الأمة في مواجهة مشاريع التفتيت (تقرير استراتيجي)، مجلة البيان، الإصدار السابع ١٤٣١.

٧- باكير، علي حسين، توجهات إيران الإمبراطورية، ٢٣/ ١/ ٢٠٠٦، موقع مجلة العصر على شبكة الإنترنت على الرابط: **www.alasr.ws**.

٨- بن نامي، سعد، الملف النووي بين العقوبات الأمريكية والتهديدات الإسرائيلية، مجلة دراسات شرق أوسطية، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد (٥٩)، مقالات وتقارير، ربيع ٢٠١٢.

٩- حمدان، حنان، التقارب الأمريكي– الإيراني: ما هي انعكاساته على دول المنطقة، وهل تعتمده أمريكا كمخرج للأزمة في سوريا؟ موقع جريدة الأوسط، ١٠/ ١٠/ ٢٠١٣:

http://www.awsatnews.net/?p=116012

١٠-حنفي، عبد العظيم محمود، أوباما وإيران .. ما الجديد؟ موقع البينة، ٣/ ١٠/ ٢٠١٠، نقلاً عن السياسة الكويتية، ٥/ ١٠/ ٢٠١٣:

http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=36919&lang

١١-دواري، محمد، خامنئي يمنح روحاني دعمه المشروط للانفتاح مع الغرب، AFP، على الرابط:
http://www.google.com/hostednews/afp/article/ALeqM5ilpFvc3UPrGippCpmYDjdC4GcU6g?docId=CNG.e7e39dc6d1028f0907ca79a8d61963aa.b1

١٢-راشد، سامح، السياسة الخارجية الإيرانية في عهد نجاد، حدود التغيير، موقع الأهرام الرقمي، نقلاً عن السياسة الدولية، ٥/ ١٠/ ٢٠١٣، على الرابط:
digitall.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221568&eid=1537

١٣-محمد، سهيلة عبد الأنيس، العلاقات الإيرانية- الأوروبية: الأبعاد وملفات الخلاف، ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية- أبو ظبي، دراسات استراتيجية العدد (١٢٦)، ط١، ٢٠٠٧.

١٤-محمدي، منوتشهر، السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية في إيران: مبادئ وقضايا، دادكستر للنشر- طهران، ط٥، ٢٠١٠.

١٥-مصطفى، خالد، التقارب الأمريكي الإيراني على جثة من؟ موقع المسلم، ٢/ ١٠/ ٢٠١٣:
http://www.almoslim.net/node/190349

١٦-مولانا، سيد حميد ومنوتشهر محمدي، السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية في إيران في ظل رئاسة أحمدي نجاد، دادكستر للنشر- طهران، ط٣، ٢٠٠٩.

١٧-مونشيبوري، محمد، العلاقات الأمريكية- الإيرانية: نحو تبني واقعية جديدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية- أبو ظبي، ط١، ٢٠١٠.

١٨-واكيم، جمال، صراع القوى الكبرى على سوريا: الأبعاد الجيوسياسية لأزمة ٢٠١١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر- بيروت، ط٣، ٢٠١٣.

١٩-آمال دولية في تسوية النزاع النووي مع إيران عقب انتخاب روحاني، مركز DW الإعلامي، ٥/ ١٠/ ٢٠١٣، على الرابط:
http://www-origin.dw-world.de/

٢٠-الاتحاد الأوروبي يفرض عقوبات على قضاة ومسؤولين إعلاميين بإيران، موقع مصراوي نقلا من رويترز، ١٢/ ٣/ ٢٠١٣:
http://www.masrawy.com/news/world/reuters/2013/march/12/24147267.aspx

٢١-السياسة الخارجية تهيمن على آخر مناظرة لمرشحي الرئاسة في إيران، موقع وكالة رويترز للأنباء، ٧/ ١٠/ ٢٠١٣:
ara.reuters.com/articlePrint?atticleId:ARACAE9B2R2S20130607

٢٢-العلاقات الإيرانية- الأوروبية تواجه منعطفاً حرجاً، نشرة أخبار الساعة (تقارير وتحليلات)، عدد ٤١٢١، ٢٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩.

٢٣-تاريخ العلاقات الامريكية الإيرانية ولماذا انقطعت وما هي مقدمات روحاني لاستعادتها، موقع وكالة التنمية للأنباء، ٢٩/ ٩/ ٢٠١٣:

http://www.dna-sy.net/ar/detelis.php?id=6276&page=news

٢٤-دستور جمهورية إيران الإسلامية، موقع مكتبة نرجس، ٩/ ١٠/ ٢٠١٣، على الرابط:

http://narjes-library.blogspot.com/2012/01/blog-post_1918.html

٢٥-روحاني يدعو "لاعتراف بحقوق إيران" وعواصم غربية ترحب بفوزه وتنتظر منه تغييرا، مركز DW الإعلامي، ١٥/ ٦/ ٢٠١٣، موقع المركز على الإنترنت: http://goo.gl/2vZbhd

٢٦-روحاني يعد بتحرير سياسة إيران الخارجية والاقتصادية، موقع جريدة الشرق الأوسط، ٦/ ١٠/ ٢٠١٣، على الرابط:

http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=730511&issueno=12602#.UlPK9tLIYZk

٢٧-معهد العربية للدراسات، رغم تصريحات روحاني.. عوائق أمام التقارب الإيراني الأمريكي، ٢٦/ ٩/ ٢٠١٣، على الرابط: **http://studies.alarabiya.net/hot-issues**

يهودية الدولة: الأهداف والآثار*

مقدمة

منذ أن ظهرت الحركة الصهيونية وهي تدعو إلى إنشاء "دولة يهودية" لجميع يهود العالم، معلّلة ذلك بكونه ضرورة حياتية، وبزعم أن هناك عداوة (لا سامية) منتشرة ضد اليهود في جميع أنحاء العالم، وأن اليهود مضطهدون، وأن هذا الاضطهاد أبديّ لا يمكن إنهاؤه إلا بإنشاء دولة خاصة باليهود يمكنهم أن يمارسوا فيها حياتهم وحريتهم واستقلالهم.

ويمكن ملاحظة هذه الآراء في العديد من كتابات زعماء الحركة الصهيونة وأفكارهم، خاصة في مؤلف الأب الروحي للحركة الصهيونية ثيودور هيرتسل المسمى "الدولة اليهودية".

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه في أوائل القرن العشرين ظهرت آراء بعض المفكرين اليهود الذين نادوا بخلاف ما نادت به الحركة الصهيونية؛ حيث دعَوا إلى بقاء اليهود في بلدانهم الأصلية والنضال مع غيرهم من المواطنين لتحقيق المساواة وحقوق الإنسان، وكان جلّ المنادين بهذه الأفكار المخالفة لفكرة الحركة الصهيونية في بعض دول أوروبا الغربية.

ورغم أن قيادات الحركة الصهيونية لم تعلن رسمياً بأن الدولة المنشودة ستنشأ في فلسطين، إلا أن ذلك كان تكتيكاً ماكراً في أوائل سنوات الحركة ريثما تستطيع تقوية نفسها، وإلى أن تتوفر ظروف دولية مواتية لهكذا إعلان، لذلك عملت الحركة وأنصارها في ظل الحكم البريطاني في فلسطين بهدوء وسرية إلى أن استطاعت إنشاء قاعدة مادية قوية تستند إليها، ثم أعلنت هدفها في إنشاء الدولة صراحة في أواسط الأربعينيات من القرن الماضي في فلسطين.

---

* **إعداد الدكتور عبدالله موسى أبو عيد، أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية في جامعتي النجاح وبيرزيت سابقاً.**

أهم سمات الحركة الصهيونية

منذ بدء ظهور الحركة الصهيونية وهي تعدّ تَجمّعاً من العديد من المثقفين، وبأنها حركة عنصرية تدعو إلى اعتبار الدين اليهودي بمثابة قومية تجمع يهود العالم كافّة برباط واحد، وبأنهم يختلفون عن باقي الشعوب في كثير من تطلعاتهم وأفكارهم وتاريخهم، وبذلك اعتَبرت الصهيونية كلَّ من ليس يهودياً من الأغيار (الغوييم).

وقد واجهت الحركة الصهيونية مقاومة من قبل بعض القيادات والمفكرين اليهود الذين اعتبروها مَهلَكةً لليهود، ومن شأنها خلق الصدام بينهم وبين الشعوب الأخرى.

وفي هذا الصدد نشير إلى نموذج لهذا الموقف المعادي للصهيونية والرافض لاعتبارها حركة قومية ليهود العالم كافّة، وهو يتمثل في ما كتبه المؤرخ الفرنسي ذو الأصل اليهودي "جوزيف ريناخ" (J.Reinach) حيث قال: "إن يهود اليوم لا يَمُتّون إلى عِرق واحد، وإن عدداً قليلاً منهم تربطه علاقة بفلسطين"، (هنري كتن، صفحة ٤٩).

ويمكننا تحديد سمات الحركة الصهيونية العالمية وفقاً لآراء العديد من المؤرخين ولكتابات وأدبيات بعض قياداتها، وهي:

١. أنها حركة سياسية تساوقت مع بعض الدول الاستعمارية لمصالح مشتركة، وقدمت لعدد من هذه الدول خدمات سياسية مقابل الاعترف بها ومساعدتها.
٢. حركة عنصرية تقوم على فصل اليهود عن غيرهم من الأقوام والأمم واعتبارهم شعباً مميزاً، بل واعتبر بعضهم اليهود بأنهم "شعب الله المختار".
٣. حركة داعية وساعية إلى تجميع يهود العالم في فلسطين لإنشاء وطن قومي موحد ودولة مستقلة لهم، يمارسون فيها حريتهم واستقلالهم كما يزعمون.
٤. ونشأ عن هذه الصفات وتلك الأهدف أن دعا العديد من قياداتهم إلى ترحيل السكان الفلسطينيين من فلسطين، والتي أطلقوا عليها إسم "أرض إسرائيل"، بهدف إنشاء دولتهم وإحلال عشرات الآلاف من اليهود مكانهم.

لذلك كله، فإنه من الواضح أن فكرة يهودية الدولة هي فكرة قديمة بدأت مع الأيام الأولى للحركة الصهيونية، وتشهد على ذلك كتابات العديد من أبرز قياداتها وآرائهم، من أمثال ثيودور هيرتسل وزئيف جابوتنسكي وليون موتسكن ويوسف فايتس ويسرائيل زنغويل وحاييم وايزمان وديفيد بن غوريون. (ولمزيد من التوسع في هذا المجال ينظر: عبد الله أبو عيد، صفحة ١٦).

والجديد في الأمر أن القيادة الإسرائيلية الحالية، وعلى رأسها بينيامين نتيناهو، أخذت في الآونة الأخيرة تضع الاعتراف بيهودية الدولة من قبل المفاوض الفلسطيني شرطاً مسبقاً للتفاوض ولإعطاء الفلسطينيين بعض المكاسب المزعومة والثانوية، والتي تُعدّ في الأصل حقوقاً أساسية لكل مواطن على وجه البسيطة.

لذلك ستقتصر هذه المقالة على ثلاثة قضايا رئيسة، هي: هل هناك سند في القانون الدولي لإنشاء دولة تقوم على الدين وحدَه؟ وما هي أهداف إسرائيل في طرح شرط الاعتراف بيهودية الدولة؟ وما هي الآثار المترتبة على هكذا اعتراف رسمي من قبل المسؤولين الفلسطينيين؟

أولاً: هل يعترف القانون الدولي بإسرائيل كدولة يهودية؟

لا يشترط القانون الدولي أن يكون مواطنو الدولة من عِرق واحد أو أكثر، أو أن يكون بينهم تجانس تامٌّ في اللغة والدين والعادات وغير ذلك، إذ إن هناك عشرات الدول التي تضمّ عدداً من القوميات والأديان وتعيش في دولة موحدة ذات نظام سياسي موحد أو في دولة ذات تركيب فدرالي (اتحادي)، وهو عبارة عن تجمع لأكثر من فئة أو قومية ارتضت الحياة المشتركة في الدولة، وخير أمثلة على ذلك دول الهند والصين وروسيا الاتحادية والاتحاد السويسري وبريطانيا العظمى وغيرها.

أما في إسرائيل فالأمر مختلف كلياً؛ حيث دعت القيادة الصهيونية، وما زالت تدعو، إلى ترحيل السكان الأصليين من البلاد لإنشاء دولة يهودية قائمة على الدين، وفي ذلك تناقض صريح مع العديد من قواعد القانون الدولي الآمرة (jus cogens) التي تمنع

حرمان أي شعب من حقه في تقرير مصيره وفي الحياة والاستقلال، كما تمنع إنشاء الدولة على أسس عنصرية، أو أن تقوم تلك الدولة على الفصل العرقي.

وبناء على ذلك، قام جميع أعضاء المجتمع الدولي بإنشاء معاهدات دولية تحارب هذه الأفكار وتعاقب من يدعو إليها أو يطبقها خلافاً للقواعد القانونية المنصوص عليها في تلك المعاهدات، وهكذا منع التمييز العنصري في الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري الصادرة في السابع من آذار/ مارس عام ١٩٦٦، علماً أن إسرائيل صادقت على تلك المعاهدة وانضمت إليها (Carter and Trimble،p.385).

والأهم من ذلك أن نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية اعتبر التمييز العرقي في مادته السابعة "جريمة ضد الإنسانية"، وهي بلا شك من أخطر أنواع الجرائم الدولية (ناصر أمين، صفحة١٦).

وإضافة إلى ذلك، فإن قرار الجمعية العامة رقم (١٨١) الصادر في ١٩٤٧/١١/٢٩، والذي قرر تقسيم فلسطين إلى دولتين: عربية ويهودية، لم يقصد أن تكون الدولة اليهودية مشتملة على السكان اليهود فقط، بل أطلق تلك التسمية لتمييزها عن الدولة العربية، وأكبر دليل على ذلك أن القرار المذكور نص على أن تتكون الدولة اليهودية من ٤٤٦,٠٠٠ يهودي و٤٩٥،٠٠٠ عربي، أي إنه كان من المفروض أن يكون غالبية سكانها من الفلسطينيين العرب (أنيس فوزي قاسم، صفحة ٦٧).

ومن المهم الإشارة إلى أن قرار التقسيم المذكور نص بشكل صريح وواضح على وجوب أن تُضَمِّن كل من الدولتين المذكورتين في دستورها "حقوقاً متساوية لجميع مواطنيها في جميع الأمور المدنية والسياسية والاقتصادية والدينية، وضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع". (المرجع السابق نفسه).

لكل هذه الأسباب كانت إسرائيل وقادتها وحُكّامها يخالفون الأسس والأسانيد القانونية الدولية كافة، وبخاصة تلك النصوص التي أنشأتها كدولة، كما أن إسرائيل تخرق دوماً العديد من القواعد القانونية الآمرة بالمعنى الوارد في المادة ٥٣ من اتفاقية "فيينا"

لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩، الأمر الذي يقضي ببطلان سائر ما يقوم به الكيان الصهيوني في هذا السياق.

ولكل هذه الأسباب كذلك، فإن القانون الدولي لا يسمح أن تصبح إسرائيل دولة عنصرية يعيش فيها أبناء دين واحد فقط، أو أبناء قومية واحدة، كما تزعم الحركة الصهيونية، وعلى حساب أبناء شعب آخر، أي إن في تسمية إسرائيل "دولة اليهود" خرقاً واضحاً للعديد من قواعد القانون الدولية.

ثانياً: أهداف الدعوة إلى يهودية الدولة

تجدر الإشارة هنا إلى أن عدداً من المؤرخين الجدد الإسرائيليين ذكروا بأن يهودية الدولة تتناقض تناقضاً صارخاً مع الديمقراطية، وبأنه يصعب الجمع بينهما، وفي هذا الصدد يُذكر بأنها "دولة صهيونية" بدلاً من أن تكون يهودية. (ماليسون وماليسون، صفحة ١٠).

أما المؤرخ الفرنسي اليهودي جوزيف راينباخ (J.Reinach)، فيذهب إلى أبعد من ذلك؛ حيث يقول: "إن يهود اليوم لا يَمُتّون بأي صلة إلى عِرق واحد، وإن عدداً قليلاً منهم تربطه علاقة تاريخية بفلسطين" (كتن، صفحة ٤٩)، ولذلك فإننا نطرح السؤال التالي: ما هي أهداف الاهتمام الحالي الزائد في الحصول على الموافقة على مبدأ يهودية الدولة؟

يمكننا إيجاز هذه الأهداف على النحو الآتي:

١. إحراج المفاوض الفلسطيني أمام شعبه والرأي العام الدولي.

٢. وضح عقبة حقيقية أمام المفاوضات لدحرها وعرقلتها ريثما يتم الإجهاز على الأرض الفلسطينية وزرعها بالمستوطنات.

٣. محاولة مقايضة هذا الشرط بمطالب أخرى يراد بها إسكات المفاوض الفلسطيني.

٤. كسب أصوات اليمين الإسرائيلي المتطرف واليهود المتزمتين.

ولعل ما يثير الدهشة في هذا الصدد ما سُمع من أصوات لبعض القيادات الفلسطينية القائلة بأنها لن تعترف بيهودية الدولة، إلا أنه لا مانع لديها بأن تعترف منظمة الأمم المتحدة بذلك، دون الاعتبار الحقيقي إلى أن صدور هكذا إقرار من المنظمة الدولية أو الجماعة الدولية يضر بالقضية الفلسطينية وبحقوق الشعب الفلسطيني الشرعية.

ثالثا: الآثار المترتبة على الاعتراف بيهودية الدولة

لا شك في أن امتناع المسؤولين الفلسطينيين عن الاعتراف بيهودية الدولة يخفف من الأضرار الناشئة عن تثبيت هذه التسمية، إلا أن اعتراف المجتمع الدولي أو عدد كبير من الدول بهذه التسمية قد يلحق أشد الضرر بالقضية الفلسطينية ويسهم في عملية إنهائها وغسل أيدي المجتمع الدولي من هذه القضية.

ولعل أهم الآثار المترتبة على ذلك هي:

١. إنزال ضرر كبير بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وهو حق ثابتٌ ومؤكدٌ من الغالبية العظمي من دول العالم، وقد أقرته الأمم المتحدة في عشرات القرارات بحيث أصبح عُرفاً دولياً ملزِماً لأعضاء الجماعة الدولية كافة، كما أن محكمة العدل الدولية، وفي رأيها الاستشاري المتعلق بالجدار الفاصل، وصفته بأنه من القواعد الدولية الآمرة.

٢. تسهيل مهمة الكيان الصهيوني في سن القوانين العنصرية، خاصة وأنها أكثرت في السنوات الأخيرة من مثل هذه القوانين التمييزية ضد أبناء الشعب الفلسطيني، كما أصدرت إسرائيل أمراً عسكرياً خاصا بالضفة الغربية هو الأمر رقم (١٦٥٠) الذي دخل حيّز التنفيذ في ٣١/ ٤/ ٢٠١٠، وهو يلغي الأمر السابق المتعلق بما يسمونه "منع التسلل" ورقمه (٣٢٩) الصادر في عام ١٩٦٩، وفيه نصوص واضحة بإلغاء ما ورد في الأمر السابق من تعريف مكان إقامة المواطنين في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، مما يفهم منه بأنه يمكن للحاكم العسكري اعتبار كافة الفلسطينيين الموجودين في الضفة الغربية، وكذلك

الزوجات الأجنبيات المقيمات مع أزواجهن، والمغتربين من أصل فلسطيني، وكذلك سكان قطاع غزة الموجودين في الضفة الغربية، اعتبارهم متسللين وبالتالي إصدار الأمر بطردهم. (للمزيد من التوسع، ينظر: مقال عبد الله أبو عيد حول هذا الأمر العسكري).

٣. الإضرار بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى بيوتهم ومدنهم وقراهم، وفي التعويض عن الأضرار التي لحقت بهم، إذ ما دامت الدولة يهودية فإنها تكون وطناً لليهود فقط ولا يحق لأي لاجئ فلسطيني العودة إليها، والأشد خطورة من ذلك هو إمكانية اعتبار الفلسطينيين والعرب محتلين لتلك الدولة ومستعمرين لها قروناً عدة، وبالتالي يجب عليهم تعويض اليهود عن ذلك الاحتلال. (أنيس قاسم، صفحة ٧٥-٧٦).

٤. الإضرار بمكانة الفلسطينيين الذين بقوا في إسرائيل ووضعهم، مع إمكانية تفسير المتطرفين اليهود والإسرائيليين لمقولة "يهودية الدولة" بأنه ترخيص بطرد هؤلاء المواطنين في المستقبل إذا ما نشأت ظروف دولية مواتية لذلك.

لكل هذه الأسباب فإنه يجب رفض أي اعتراف بيهودية الدولة، سواء صدر هذا الاعتراف من مسؤولين فلسطينيين أو عرب أو من أي جهة أجنبية كالأمم المتحدة، لما يسببه ذلك من أضرار كبيرة بالقضية الفلسطينية وبحقوق الشعب الفلسطيني، كما أنه لا بد من التأكيد على موقف القانون الدولي الذي لا يجيز قيام الدول على أساس عنصري أو ديني.

المراجع

- **أولاً بالعربية**

- عبد الله أبو عيد، الأمر العسكري رقم (١٦٥٠) وسياسة تهجير الفلسطينيين، مقال في كتاب: اللاجئون الفلسطينيون، حقوق وروايات وسياسات، معهد أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت ٢٠١١.
- ناصر أمين، النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة، القاهرة، ٢٠٠٢.
- أنيس فوزي قاسم، لماذا الإصرار على الاعتراف بإسرائيل دولة الشعب اليهودي، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٨٦، ربيع ٢٠١١.
- جريدة القدس، عدد ٢٨/ ٩/ ٢٠١٣، صفحة ١١.

- **ثانياً بالإنجليزية**

1. Carter، B.، E.، and Trimble، P.R.،International Law، Selected Documents، Brown and Company، USA،1991.
2. Cattan،H.، Palestine and International Law، Longman، London،1973.
3. Malison،W.T. and Malison،V.S.،The Palestine Problem in International Law and World Order، Longman، W.K. 1986.

تداعيات الأزمة السورية على الأردن*

عقد مركز دراسات الشرق الأوسط يوم الأحد ٦/ ١٠/ ٢٠١٣ صالونه السياسي تحت عنوان "**تداعيات الأزمة السورية على الأردن**"، وأدار الصالون الدكتور محمد المصالحة- أستاذ العلوم السياسية والأمين العام الأسبق لمجلس النواب الأردني، وقدّم فيه أوراقاً رئيسية كل من الدكتور محمد أبو حمور- وزير المالية الأسبق، والأستاذ زكي بني ارشيد- نائب المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين، والفريق المتقاعد الدكتور قاصد محمود- الخبير الاستراتيجي، والدكتور أحمد الشناق- أمين عام الحزب الوطني الدستوري، كما شارك في النقاشات ثلة من الأكاديميين والخبراء والسياسيين الأردنيين*.

أجمع المشاركون على أن تداعيات الأزمة السورية كانت وما زالت عابرة للحدود، كما أشاروا إلى أن التعامل مع الأزمة أبرز محدودية دور مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة، وفي المقابل أبرز دور روسيا على المستوى الإقليمي والدولي، فضلاً عن أنه كشف فشل النظام العربي في التعامل مع الأزمة في بلد عربي.

وفي مجال التداعيات الاقتصادية للأزمة السورية على الأردن **خلص الدكتور محمد أبو حمور** إلى أن لجوء مئات الآلاف من الأشقاء السوريين إلى الأردن بعد الأزمة السورية

*** أعد هذا التقرير د. عبد الحميد الكيالي مدير تحرير مجلة دراسات شرق أوسطية.**

*** المشاركون في النقاشات** (حسب الترتيب الهجائي): **د. أحمد الخلايلة-** عميد متقاعد وخبير استراتيجي، **أ. أحمد مبيضين-** سفير سابق، **أ. رائد فوزي احمود-** نائب مدير عام المعهد العربي، **د. صالح الخصاونة-** وزير العمل الأسبق، **أ. عاطف الجولاني-** مدير تحرير صحيفة السبيل، **م. عبدالهادي الفلاحات-** ناشط نقابي، ونقيب المهندسين الزراعيين السابق، **أ. عدنان أبوعودة،** رئيس الديوان الملكي الأسبق، وممثل الأردن الأسبق في الأمم المتحدة، **الفريق الركن المتقاعد فاضل علي فهيد-** المدير الأسبق لمديرية الأمن العام، **أ. فهد أبو العثم-** نائب رئيس المحكمة الدستورية، وعضو مجلس أمناء مركز دراسات الشرق الأوسط، **أ. جواد الحمد-** مدير مركز دراسات الشرق الأوسط.

(٦٥٠ ألفاً حسب إحدى الإحصائيات)، ويضاف إليهم حوالي ٧٥٠ ألفاً كانوا قبل الأزمة، قد أسهم في مزيد من الضغوط على الوضع الاقتصادي في البلاد الذي يعاني في الأصل من العجز والديون والبطالة، لا سيما أن ٨٠٪ من هؤلاء اللاجئين يعيشون خارج المخيمات المخصصة لهم، وتضم هذه النسبة عمالة تتمتع بكفاءة ومزايا تنافسية عالية، كما أثر تدفق اللاجئين على حجم الخدمات الصحية والتعليمية ودعم الطاقة والخبز التي تقدمها الدولة.

وعلاوة على ذلك فقد أدت الأزمة السورية إلى تراجع في قطاع النقل البري وتراجع حجم تدفق البضائع بين البلدين، وخاصة ما يتعلق منها بتجارة الترانزيت من المنتجات الزراعية الأردنية التي تضررت بشكل كبير، حيث بلغت الخسارة في هذا القطاع ما يزيد على ١٠٠ مليون دينار أردني في العام الماضي فقط، ورغم ذلك يرى أبو حمور أن موجة اللجوء السوري قد جلبت للأردن استثمارات جديدة بقيمة ١٥٠ مليون دينار أردني.

ونبه المشاركون في هذا السياق إلى غياب الشفافية الحكومية في هذا المجال، حيث ثمة تناقض في تقدير أعداد اللاجئين السوريين من جهة، كما أن الأرقام غير مُعلنة فيما يتعلق بالدعم الإقليمي والدولي الذي يتلقاه الأردن، وحجم الإنفاق الحكومي على اللاجئين السوريين.

وفي ورقة تحت عنوان "التداعيات السياسية للأزمة السورية على الأردن" **خلص الأستاذ زكي بني ارشيد** إلى أن الموقف الرسمي الأردني تجاه الملف السوري تحدده مجموعة متناقضة من الاعتبارات المحلية والإقليمية والدولية، وهو موقف يراوح بين الانسجام مع موقف جامعة الدول العربية الذي اعترف بائتلاف المعارضة بديلاً عن النظام، وبين الاعتبارات المحلية التي راعت تداعيات ذلك الموقف على المستويات المختلفة، ومن بينها الموقف الأمني، ووجود التيار القومي واليساري الأردني الذي أيّد النظام السوري، في مقابل موقف التيار الإسلامي الذي أيد المعارضة السورية، كما أن الموقف الرسمي الأردني تأثر بالموقف الخليجي والأمريكي المؤيد لتغيير النظام السوري،

ولذلك بدا الموقف الأردني متردداً وغير واضح، وربما عن قصد، لأنه كان ولا زال يحاول أن يُرضي جميع الأطراف المتناقضة، بما في ذلك الاستعداد للضربة العسكرية الأمريكية فيما لو حصلت.

وفي السياق ذاته، أكّد بعض المشاركين على أن تخوفات النظام الرسمي الأردني من احتمالات سقوط النظام السوري أو بقائه قد أسهمت في إرباك المشهد السياسي الداخلي ومسيرة الإصلاح؛ فاحتمالات سقوط النظام وإنشاء حكومة ديمقراطية يمكن أن تعزز من فرص التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية عموماً، ومنها الأردن، أما بقاء النظام فيمكن أن يعرقل هذه التحولات حسب تقديرات البعض.

كما أشار بعض المداخلين إلى أن الآثار المتوقعة للأزمة السورية ستؤدي إلى اختلال كبير في ميزان القوى الإقليمي لصالح إسرائيل، وهو ما سيترك أثره الكبير على أمن المنطقة وحلّ القضية الفلسطينية على حساب المصالح الوطنية الأردنية.

وفيما يتصل بالتداعيات السياسية للأزمة السورية على المستوى الشعبي في الأردن، ذهب **زكي بني ارشيد** إلى أن تناقض المواقف الشعبية تجاه الملف السوري أحدث انقساماً واضحاً في المواقف والاصطفاف، وأخذت المواقف بالتباعد إلى درجة يصعب فيها عودة الأمور إلى مستوياتها السابقة، وقد ترك هذا الانقسام آثاراً على كل مستويات التنسيق والتعاون بين القوى السياسية مثل لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة والمؤتمر القومي الإسلامي ومؤتمر الأحزاب العربية، وحتى المؤتمر القومي العربي لم يسلم من ذلك.

وعلى الرغم من ذلك، **شدّد بني ارشيد** على أن النظرة المستقبلية والإستراتيجية في إدارة الصراع مع المشروع الصهيوني والرغبة في عدم العودة إلى مرحلة الصراع بين مكونات الأمة وتياراتها الرئيسة- الإسلامي والقومي واليساري- يستوجب التوقف وإعادة النظر وإدارة الاختلافات والتعاون في المتفقات، خاصة أن هناك إجماعاً على جملة من المواقف والثوابت تلتقي عليها كافة القوى والتيارات الوطنية، ومن أبرزها: تأييد حق الشعوب بالحرية وتقرير المصير، وإدانة العنف وقمع الحريات، ورفض التدخل الأجنبي أياً كان مصدره أمريكياً أو روسياً أو أوروبياً أو غير ذلك.

وفي السياق ذاته **طرح بني ارشيد** مبادرة للتوافق على مسار تنسيقي وتعاوني جديد بين القوى الإسلامية والقومية واليسارية في ضوء المحددات التالية:

- منع التناقضات الداخلية من البروز أو المصادمة، وعدم الانجرار إلى فخ الحروب البينية التي تستهلك جهد الأمة وطاقاتها، والبعد عن إثارة مواطن التنازع الداخلي مهما تكن أسبابه وأسسه، سواء أكانت مذهبية أو طائفية أو فكرية أو سياسية، "*ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم*".
- إدارة الاختلافات بين مكونات الأمة بحكم الواقع الجغرافي للمنطقة باستثناء إسرائيل، وبين مكونات الدول الإسلامية بطريقة الحوار والتفاهم والتعاون أو الإعذار، وتجنب التعصب للرأي أو المذهب أو التنظيم، وإدراك أن الاختلاف طبيعة بشرية لم تسلم منه أمة أو مجموعة من الناس، وتجنب فكرة إثارة الصراع الطائفي أو أن إيران هي العدو الأول في المنطقة.
- التناقض الرئيسي مع المشروع الصهيوني وأنه هو الذي يشكل الخطر الحقيقي الدائم على الأمة العربية والإسلامية وجوداً ومستقبلاً، وإدراك أنه- أي المشروع الصهيوني- يشكل العائق المعطل لأي مشروع نهضوي في المنطقة، الأمر الذي يستوجب رد الاعتبار للقضية الفلسطينية في لحظة التهديد المتزايد للمسجد الأقصى الذي يشكل عنوان الصراع وجوهره والتأكيد على مركزية القضية الفلسطينية في الصراع مع إسرائيل.

وتساءل بني ارشيد هل يمكن أن نشهد تعاطياً جديداً يُفضي إلى عودة أطر التعاون والتنسيق في الوقت الذي وجّه المنسق العام للمؤتمر القومي الإسلامي فيه دعوة للجنة المتابعة للاجتماع وتدارس الموقف؟

وفي ورقة تحت عنوان "التداعيات العسكرية والأمنية للأزمة السورية على الأردن"، **أوجز الفريق المتقاعد الدكتور قاصد محمود** عدداً من التحديات والتهديدات، ومن أبرزها: **أولاً**: التأثير المباشر وغير المباشر للعمليات العسكرية بين قوات النظام والمعارضة، خصوصاً تلك القريبة أو المتاخمة للحدود، حيث تتعرض الأراضي والقرى

الأردنية لسقوط الصوراخ وإطلاق النار المتبادل بين أطراف النزاع، **وثانياً**: التحضير والإعداد لأي عمليات عسكرية من قبل الدول الكبرى، خصوصاً التي ترتبط بعلاقات تعاون من الأردن، وما يترتب على ذلك، واحتمال تطوره إلى تدخل عسكري، **وثالثاً**: عمليات التهريب والتسلل للأفراد والأسلحة والممنوعات التي زادت بسبب العمليات وعدم سيطرة النظام السوري على الحدود، **ورابعاً**: زرع خلايا عمل في الداخل الأردني باستخدام اللاجئين أو التنظيمات أو الأحزاب السياسية، **وخامساً**: تدفق اللاجئين وانتشارهم وظروفهم التي أدت إلى ارتفاع حاد بمعدلات الخروق الأمنية.

أما ما يترتب من تداعيات عسكرية وأمنية على الأردن، فقد **لخصها الفريق محمود** في جملة نقاط: **أولها**: جهود أمنية مكلفة جداً لمواجهة كافة أشكال الاختراق للأمن الوطني الأردني وما يترتب على تلك الجهود من أعباء وكلف مادية وبشرية، **وثانيها**: رفع درجات التأهب والإنذار لدى الأجهزة العسكرية والأمنية وحالة الاستعداد القصوى، وما لها من تأثير على برامج الوحدات والمرتبات وما لها من كلفة عالية لا تتحملها الموازنات التقليدية، **وثالثها**: الخسائر المادية والبشرية المباشرة الناتجة عن النشاطات العسكرية العابرة للحدود من سقوط قذائف وغيره، **ورابعها**: الكلفة المعنوية والمادية للإجراءات الدفاعية والأمنية الاستثنائية التي تستدعي المخاطر المحتملة اتخاذها، من قبيل صوراخ الباتريوت، وطائرات F-16 وغيرها، **وخامسها**: إرباك الجبهة الداخلية وتوترها بسبب التأثيرات المباشرة للأزمة السورية وبسبب الاستهداف المخطط له من قبل بعض الأحزاب والمنظمات ووسائل الإعلام.

وفي السياق الاجتماعي **أشار الدكتور أحمد الشناق** إلى أن الدولة الأردنية لم تعمل، منذ بداية الأزمة السورية، على إيجاد جهة رسمية مؤسسية موحدة للتعامل مع المسألة بشكل مؤسسي ومدروس بكافة جوانب هذه الأزمة، وهو ما كان سيسهم في التخفيف من تداعيات الأزمة على مختلف المستويات، ومن بينها المستوى الاجتماعي.

كما خلص المداخلون في هذا السياق إلى أن قدوم اللاجئين قد أثّر على مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في أماكن وجودهم، منبهين إلى أن الأزمة السورية أظهرت

كثيراً من مظاهر التكافل والمساعدة بين الأردنيين وأشقائهم السوريين حيث روابط الدم والقرابة التي تربط الكثير من العائلات بين الأردن وسوريا.

وأكّد المشاركون في نهاية الصالون على الحرص على منع بروز التناقضات الداخلية أو التنازع بين أبناء الوطن الواحد والأمة الواحدة، وعدم الانجرار نحو أي حرب بينية فكرية أو سياسية تستهلك جهد الأمة وطاقاتها، كما أوصى المشاركون بضرورة التعامل مع تداعيات الأزمة السورية على البلاد بشكل مؤسسي وشفاق للتخفيف من تداعيات هذه الأزمة على البلاد، وحفظ الأمن الوطني والوحدة الوطنية.

المبادرة الروسية

لنزع الأسلحة الكيميائية السورية*

في أعقاب تعرض مناطق في غوطة دمشق الشرقية للقصف بالسلاح الكيميائي في يوم ٢٠١٣/٨/٢١، هددت الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه ضربة عسكرية ضد سوريا، وفي وسط هذا المشهد خرجت المبادرة الروسية بشأن نزع الأسلحة الكيميائية السورية التي وافق عليها النظام السوري على الفور، ليؤجل الرئيس الأمريكي توجهه إلى الكونجرس بغرض تفويضه بتنفيذ الضربة ضد سوريا، ولتبدأ مفاوضات بين الدول الكبرى لإصدار قرار دولي من مجلس الأمن يعبّر عن التوافق الدولي في هذا الشأن.

وتجدر الإشارة إلى أن المبادرة الروسية التي جرى التفاوض على أساسها في مجلس الأمن شملت أربع مراحل، نصت في الأولى على انضمام دمشق لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ثم تفصح عن مواقع تخزينها وصنعها، على أن تسمح لمفتشي المنظمة بالتحقيق بشأنها، وقضت المرحلة الأخيرة بتحديد كيفية تدمير الأسلحة وذلك بالتعاون

* أعدّ هذه الورقة **فريق الأزمات العربي** Arab Crises Team- ACT **في مركز دراسات الشرق الأوسط–الأردن** في ٢٠١٣/١٠/٦، وهو فريق عربي متخصص معني برصد ومتابعة الأزمات العربية، وتناولها بالدراسة والتحليل وتقديم، ما أمكن، ما يلزم من توصيات للأطراف ذات الصلة، ويلتزم الفريق الدقة والموضوعية في تناوله للقضايا العربية، ويعمل ضمن برامج مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن. ويضم الفريق كل من: **الفريق المتقاعد الدكتور قاصد محمود/** الباحث الاستراتيجي، و**اللواء المتقاعد موسى الحديد/** الباحث الاستراتيجي وعضو مجلس أمناء مركز دراسات الشرق الأوسط، **الأستاذ عاطف الجولاني/** مدير تحرير صحيفة السبيل اليومية، **الدكتور عبد الحميد الكيالي**، مدير وحدة الدراسات الإسرائيلية والفلسطينية في مركز دراسات الشرق الأوسط، **الأستاذ جواد الحمد/** مدير مركز دراسات الشرق الأوسط.

مع المفتشين[١]، وهو ما أفضى إلى تفاهمات روسية- أمريكية تم الاتفاق عليها في جنيف وتم تقديمها إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ١٧/ ٩/ ٢٠١٣[٢].

وفي ٢٧/ ٩/ ٢٠١٣ أصدر مجلس الأمن الدولي بالإجماع القرار رقم ٢١١٨ الذي أدان فيه أي استخدام للأسلحة الكيميائية في سوريا، وخاصة الهجوم الذي وقع في ٢١/ ٨/ ٢٠١٣، كما أيّد قرار مجلس الأمن قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (EC-M-33/DEC.1)[٣] الذي يشمل تدابير خاصة للتدمير العاجل لبرنامج الأسلحة الكيميائية في سوريا والتحقق الصارم من ذلك، ودعا إلى التطبيق الكامل لذلك القرار بأكثر الطرق سرعة وأماناً. ونص القرار ٢١١٨ على أنه لا يجوز لسوريا أو أي طرف فيها استخدام أو تطوير أو إنتاج أو امتلاك أوتخزين الأسلحة الكيميائية أو نقلها بشكل مباشر أو غير مباشر لدول أو أطراف أخرى. وشدد القرار على ضرورة أن تتعاون سوريا بشكل كامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة بما في ذلك الامتثال لتوصياتهما ذات الصلة، كما يفوّض فريقاً من الأمم المتحدة لتقديم المساعدة لأنشطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سوريا. وطلب قرار مجلس الأمن من الأمين العام والمدير العام للمنظمة التعاون بشكل وثيق لتطبيق قراري المجلس التنفيذي ومجلس الأمن، وأيد القرارُ إعلانَ جنيف الصادر في ٣٠/ ٦/ ٢٠١٢ الذي حدّد عدداً من الخطوات الرئيسية بدءاً من تشكيل هيئة حكم انتقالية تمارس كامل الصلاحيات التنفيذية، وإمكانية أن تضم تلك الهيئة أعضاء من الحكومة الحالية والمعارضة ومجموعات

---

[١] موقع الجزيرة نت، ١٢/ ٩/ ٢٠١٣، في:

http://www.aljazeera.net/news/pages/23e61392-7b1d-4044-a891-68a660e1d7fc

[2] See: JOINT NATIONAL PAPER BY THE RUSSIAN FEDERATION AND THE UNITED STATES OF AMERICA:
FRAMEWORK FOR ELIMINATION OF SYRIAN CHEMICAL WEAPONS in:

http://www.opcw.org/fileadmin/OPCW/EC/M-33/ecm33nat01_e_.pdf

[٣] للاطلاع على قرار المجلس التنفيذي لحظر الأسلحة الكيميائية الخاص بتدمير الأسلحة الكيميائية السورية انظر:

http://www.opcw.org/fileadmin/OPCW/EC/M-33/ecm33dec01_e_.pdf

أخرى، ودعا قرار مجلس الأمن إلى عقد مؤتمر دولي بشأن سوريا من أجل تنفيذ بيان جنيف في أقرب وقت ممكن، وأهاب بجميع الأطراف السورية المشاركة بجدية وعلى نحو بناء في المؤتمر، ونصت الفقرة الأخيرة من القرار على أنه في حالة عدم الامتثال سيتم فرض تدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة[١].

أولاً: الدوافع والأهداف

ابتداءً شكلت المبادرة الروسية فرصة سانحة لجميع الأطراف ذات الصلة بالأزمة السورية لكسب مزيد من الوقت، والتوجه في المقابل نحو مخارج سياسية مناسبة من الوضع الراهن تحقق لكل منها أعلى قدر ممكن من المصالح.

١. **فبالنسبة للولايات المتحدة** شكلت المبادرة فرصة لتدمير الأسلحة الكيميائية السورية، وهو ما يعني إضعاف القدرات الاستراتيجية التي تشكل تهديداً لمصالح الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة وعلى رأسهم إسرائيل، كما جنبت المبادرة الولايات المتحدة مخاطر توسع الضربة العسكرية ضد سوريا إلى صراع إقليمي يشمل إيران وإسرائيل، بالإضافة إلى أنها جنبت الإدارة الأمريكية التوجه إلى الكونجرس للحصول على تفويض بشأن الضربة، ووفرت عليها تكاليف مادية ربما يكون الاقتصاد الأمريكي، الذي ما زال يعاني من آثار الأزمة المالية العالمية، في غنىً عنها. هذا فضلاً عن أن توجيه ضربة عسكرية أمريكية دون تفويض من مجلس الأمن ومن دون غطاء دولي قد يزيد من احتمالات ردود فعل أو انعكاسات لا يرغبها الأمريكيون وحلفاؤهم.

---

[١] أنظر مركز أنباء الأمم المتحدة، ٢٧/ ٩/ ٢٠١٣، في:

http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=19511#.UkfDRlO0s5s

للاطلاع على نص قرار مجلس الأمن ٢١١٨ وملاحقه انظر:

http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N13/489/21/PDF/N1348921.pdf?OpenElement

٢. **أما بالنسبة لروسيا،** فرغم أنها لم تكن لتنجرّ إلى أي مواجهة عسكرية مع الولايات المتحدة بشأن سوريا، غير أن المبادرة شكلت فرصة لروسيا لتجنيب منطقة الشرق الأوسط مواجهة قد تتطور إلى حرب إقليمية يمكن أن تُفضي إلى خسارتها لسوريا التي تشكل أهم مناطق نفوذها في منطقة المتوسط، كما أن طرح المبادرة حقق لروسيا "انتصاراً" دبلوماسياً عزز من مكانتها الدولية، ودعم محور إيران- روسيا- الصين مقابل محور تركيا ودول الخليج العربي وفرنسا الذي بدا متحمساً للضربة الأمريكية، وأظهرت المبادرة روسيا على الساحة الدولية بصورة الدولة التي تمكّنت أن تحتوي دبلوماسياً صراعاً أوشك على الانفجار في منطقة الشرق الأوسط.

٣. **ومن جانبها رأت إيران** في المبادرة الروسية فرصة لتجنب مواجهة شاملة محتملة مع الولايات المتحدة، وربما إسرائيل، سيكون لها تداعياتها الكبيرة على برنامجها النووي واقتصادها ونفوذها الإقليمي ووضعها الدولي. كما جنبت المبادرة إيران احتمال خسارتها لحليف استراتيجي في المنطقة، وهو النظام السوري، وربما حزب الله أيضاً، في حال تدحرجت الضربة إلى حرب إقليمية. كما شكلت المبادرة بعيون إيران نافذة لتحسين موقفها التفاوضي بشأن برنامجها النووي من خلال "صفقة" مقايضة بالسلاح الكيماوي السوري، مقابل تجميدها لبرنامجها النووي في مستوياته الحالية، ورفع العقوبات الدولية عنها، وهو ما يشكل متنفساً لاقتصادها الذي يعاني بسبب هذه العقوبات، وربما يعدّ هذا الاتجاه للتعامل مع المبادرة إنجازاً لحكومة الرئيس "الإصلاحي" حسن روحاني أمام ناخبيه.

٤. **وبالنسبة لسوريا** فقد جنّبت المبادرة النظام ضربة عسكرية لم تكن لتقتصر على تدمير قوته الاستراتيجية الكيميائية، وإنما كانت لتتعداها إلى قدراته التقليدية، كما كان للضربة في حال تلتها ردود أفعال ساخنة من الأطراف الإقليمية المعنية أن تتوسع لتؤدي إلى إسقاط النظام، فضلاً عن أن موافقة النظام

السوري على المبادرة وفّرت لحليفه الروسي فرصة قيادة الدبلوماسية الدولية بما يتصل بالملف السوري، وسيكون لهذا الموقف انعكاساته المهمة على موقف روسيا من النظام، أما **المعارضة السورية** التي أيّدت الضربة العسكرية فقد اعتُبرت المبادرة إجهازاً على موقفها، وربّما تسعى الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى تعويضها من خلال تزويدها بأسلحة نوعية لمواجهة النظام، وهو ما قد تستخدمه الولايات المتحدة لفرض مزيد من الضغوط على النظام السوري في حال بدا متردداً أو مناوراً بشأن تنفيذ المبادرة على الأرض.

ثانياً: قراءة في القرار الدولي والتحديات والمعوقات أمام تطبيقه

قراءة في القرار الدولي

حقّق مجلس الأمن بإصداره القرار ٢١١٨ توافقاً دولياً هو الأوّل من نوعه في الشأن السوري منذ اندلاع الأزمة السورية في آذار/ مارس ٢٠١١، وهو ما يشير إلى تفعيل دور المجلس في الأزمة، واحتمال أن يتطور هذا الدور في إطار تسوية شاملة.

ركّز قرار مجلس الأمن على تدمير الأسلحة الكيميائية السورية، غير أنه تضمن إشارات إلى تسوية سياسية شاملة على أساس إعلان جنيف-١ وعقد مؤتمر دولي "في أبكر وقت ممكن"، وذلك في مقدمة القرار والبندين ١٦و١٧ تحت عنوان "الانتقال السياسي"، وهي إشارات عامة ومختصرة ولا تتضمن أي جدول زمني. وفي المقابل فإن قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية يحدّد إطاراً زمنياً لتدمير الأسلحة الكيميائية السورية لا يتعدى النصف الأول من العام ٢٠١٤، ويُلاحظ بأن هذا الإطار يتزامن مع نهاية ولاية الرئيس السوري بشار الأسد في تموز/ يوليو من العام نفسه، حيث يدلّ ما سبق على أن "التسوية السياسية الشاملة" في حال التوصل إليها ربّما تتضمن بقاء النظام السوري أو "أجزاء منه" مع إشراك المعارضة في الحكم، وذلك حسب ما ينص عليه إعلان جنيف-١، وهو ما يزيد من الضغوط على النظام السوري والمعارضة للمشاركة في مؤتمر جنيف-٢ في حال كانت تسوية الأزمة جزءاً أصيلاً من التفاهمات

الروسية- الأمريكية، ولم تقتصر على تدمير الأسلحة الكيميائية السورية كما قد يستنتج من قرار مجلس الأمن الدولي.

وفي تحليل للدلالات السياسية لمضمون القرار الدولي، فقد أدان القرار استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، غير أنه لم يُحمّل النظام السوري أي مسؤولية عن استخدام هذا النوع من الأسلحة، وربّما يذهب التحليل إلى أن طرح المبادرة من قبل روسيا وقبول النظام السوري الفوري بها يَعني ضمناً إقرار النظام باستخدامه الأسلحة الكيميائية، وخصوصاً في الغوطة الشرقية؛ إذ ليس هناك ما يُبرّر مبادرة الروس إلى تدمير السلاح الكيميائي السوري، وكذلك موافقة النظام إن لم يكن الأخير قد أقدم بالفعل على استخدام السلاح الكيميائي، وبات يخشى الضربة العسكرية الأمريكية التي قدّر بأنها يمكن أن تؤدي إلى سقوطه.

وبغضّ النظر عمّن يتحمل المسؤولية عن الحرب الدائرة في سوريا وما ألحقته من دمار شامل للبلاد، فإن السلاح الكيميائي السوري، وكذلك القدرات الاستراتيجية السورية تبقى جزءاً مهماً من مقدرات الشعب السوري والشعوب العربية، وإن تدمير هذه الأسلحة لا يمكن أن يعني إلا مزيداً من الإضعاف لمقومات الأمن القومي العربي بعد تدمير قدرات العراق الاستراتيجية التقليدية منها وغير التقليدية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن القرار ٢١١٨ لم يُشر من قريب أو بعيد إلى إسرائيل التي لا تمتلك فقط أسلحة كيميائية، وإنما أسلحة بيولوجية ونووية تُشكّل مصدر تهديد دائم للمنطقة بكاملها، وهو ما يؤكّد بأن القرار الدولي والتفاهمات الروسية- الأمريكية تعمل في إطار معادلة دولية طرفها الأول الإبقاء على تفوق إسرائيل النوعي في المنطقة، وتأمينها على المدى البعيد، أما طرفها الثاني فهو انتكاسة وهزيمة واضحة للسياسات العربية المبنيّة على مصالح الأنظمة الضيقة، حيث يكون حفظ النظام أهم من الأمن القومي أو مساوياً له.

المعوقات والتحديات أمام تطبيق القرار

يواجه تطبيق قرار مجلس الأمن ٢١١٨ الذي تمخض عن المبادرة الروسية العديد من التحديات والمعوقات، ومن أهمها:

فمن الناحية السياسية تُعدّ مسألة النوايا التي تُضمرها الأطراف المختلفة، وخصوصاً النظام السوري والولايات المتحدة الأمريكية عاملاً حاسماً في تطبيق القرار على الأرض، علماً بأن النظام السوري أبدى تجاوباً كبيراً، إلى الآن، في تطبيق القرار الدولي، حيث بادر إلى تطبيق الخطوات الأولى من القرار بشكل أبكر مما يحدّده الجدول الزمني المتضمن في القرار الدولي. غير أن عمل الفرق الدولية ما زال في بداياته، وربما يسعى النظام إلى استغلال بعض الأوضاع الميدانية بغرض المناورة في التطبيق، كما أن عدم حماسة أطراف إقليمية كتركيا ودول خليجية، وعدم رضا أطراف في المعارضة السورية عن مضمون المبادرة والقرار، قد يشكل معوّقا في حال قررت بعض هذه الأطراف العمل ضد تطبيق القرار والسعي لإفشاله لما يتضمن نجاح تطبيقه من انعكاسات سياسية يصب بعضها في صالح النظام السوري.

وفي مجالات أخرى تبرز عدد من التحديات أمام تنفيذ القرار الدولي، ومن أبرزها أمن فرق العمل الدولية وخصوصاً خلال عملها وتحركها، ويندرج في هذا السياق تأثير الاشتباكات المسلحة على عمل الفرق، واحتياطات الأمان المطلوب أخذها، ودرجة تعاون واستجابة النظام وقوى المعارضة المسلحة لمتطلبات عمل فرق العمل الدولية، وعدم توفر خبرة سابقة لعمليات تدمير أسلحة كيميائية لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وإمكانية توفر الموارد المالية، المتطلبات الفنية والبنيوية لعملية التدمير والزمن اللازم؛ ناهيك عن معالجة الآثار المتوقعة على البيئة والإنسان نتيجة تدمير الأسلحة الكيميائية.

ثالثاً: الانعكاسات

أدت المبادرة إلى تراجع احتمالات الضربة العسكرية الأمريكية وجنبت كل الأطراف ما يمكن أن ينتج عنها من احتمالات وتداعيات سلبية قد تختلف في درجاتها، ومع ذلك فإن انعكاساتها على الأطراف تتفاوت وفق ما يلي:

١. **الموقف الأمريكي والأوروبي،** فالنسبة **للولايات المتحدة** كشف الاستعداد الأمريكي للتعاطي مع المبادرة الروسية حقيقة أن الموقف الأمريكي من

الضربة العسكرية لا يحتكم إلى البعد الأخلاقي، وهو الذي كان في الأصل بررها بضرروة معاقبة النظام السوري الذي استخدم أسلحة كيميائية ضد مدنيين عزّل من أبناء شعبه، كما بينت المبادرة أن الموقف الأمريكي يعطي الأولوية لنزع السلاح الكيميائي السوري، الذي يشكل تهديداً لمصالح الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، وعلى رأسهم إسرائيل، لكن المبادرة جعلت القرار الأمريكي يخضع لعوامل الإدارة المشتركة للملف مع روسيا، وليس مستقلاً عنها. أما **الموقف الأوروبي** فلم يخرج عن الإطار العام للمواقف الأوروبية فيما يتصل بالقضايا الدولية، وهو موقف داعم ومكمل للموقف الأمريكي ولا يخرج عنه، وذلك لاعتبارات تتعلق بحجم القوة الأوروبية العالمية في المجال العسكري والاقتصادي.

٢. **وفي الجانب الروسي** أظهرت المبادرة نجاح الدبلوماسية الروسية في طرح بديل يُحقّق هدف الضربة العسكرية، وهو التخلص من الأسلحة الكيميائية السورية، بدون كلف وتبعات الضربة، كما أسهمت المبادرة في تعزيز مكانة روسيا الدولية ونفوذها في الشرق الأوسط.

٣. **أما النظام السوري** فقد تسببت الموافقة الفورية الرسمية السورية على المبادرة بفتح الباب أمامه للعودة إلى المعادلة والخارطة السياسية، كما أتاحت له فرصة الحفاظ على قدراته العسكرية التقليدية الاستراتيجية، وذلك في ضوء الحديث عن قوة صاروخية كبيرة متعددة المدى، غير أن الموافقة على المبادرة والقرار الدولي قد تشكل مدخلاً لتنازلات استراتيجية في المستقبل تحت ضغوط دولية قد تُفضي إلى إضعاف القدرات الاستراتيجية السورية التقليدية، وفي مقدمتها ترسانة الصواريخ والدفاعات الجوية، التي لم تتضرر بعد، بشكل كبير، رغم الصراع المسلح الدائر في البلاد منذ سنتين ونصف.

فضلاً عن أن موافقة النظام على المبادرة مثلت شكلاً من أشكال الحرص على التجاوب مع المجتمع الدولي، ووفّرت له فرصة إشغال المجتمع

الدولي بسلاحه الكيميائي فيما يستمر هو في مواجهة المعارضة المسلحة على الأرض، غير أن هذه الموافقة في المقابل يمكن أن تجعل استخدام الأسلحة الكيميائية ضد قوات المعارضة أو المدنيين السوريين أمراً غير ممكن، مما يخلق بيئة أكثر آماناً لأعمال المعارضة السورية العسكرية والمدنية، كما يمكن أن يؤدي إلى تخفيف حدّة الرعب الذي ساد بين المدنيين بعد قصف الغوطة الشرقية بالسلاح الكيمائي.

٤. **وبالنسبة لإيران** فقد أسهمت المبادرة في تراجع التركيز على ملفها النووي لحساب الملف السوري، وحالت دون تزايد الضغوط عليها، وربما شكلت فرصة للرئيس الإيراني الجديد لتقديم إيران إلى العالم بصورة الدولة المنخرطة في الجهود الدبلوماسية فيما يتعلق بالسلاح الكيميائي السوري، وربما في المستقبل فيما يتعلق بحل الأزمة السورية من خلال مؤتمر جنيف-٢، وبالتالي يمكن لإيران أن تلفت الانتباه إلى تطور موقفها هذا بوصفه مؤشراً على استعدادها للتعامل بمرونة فيما يتصل بملفها النووي بين يدي اجتماعات ٥+١، وهو ما يدفع باتجاه إعادة الاعتبار لإيران كلاعب أساسي في المنطقة يملك أوراقاً قوية تتعلق بمصالح الدول الكبرى.

وقد اعتبر الاتصال الهاتفي بين الرئيس أوباما والرئيس الإيراني (بتاريخ ٢٠١٣/٩/٢٨) مؤشراً على بداية تحوّل في العلاقات الإيرانية-الأمريكية قد تفضي إلى تفاهمات بخصوص ملف إيران النووي، وربما تتجاوزه للتفاهم على ملفات إقليمية أخرى، لا سيما أن إدارة أوباما فضلت منذ البداية الخيار الدبلوماسي للتعامل مع الملف إيران النووي.

٥. **أما تركيا** التي أبدت حماسةً للضربة الأمريكية العسكرية وذهبت بعيداً حين دعت إلى أن يكون هدفها المعلن هو إسقاط نظام الرئيس السوري بشار الأسد، فقد تسببت المبادرة في تراجع دورها الإقليمي والدولي فيما يتعلق بالملف السوري، وذلك لمصلحة الدور الإيراني.

٦. وقد يندرج في الخانة ذاتها **الدور العربي**، والمقصود هنا الدور الخليجي، الذي تم تغييبه بسبب هذه المبادرة، وهو الطرف الذي يلعب دوراً مهماً في دعم المعارضة السورية المسلحة على الأرض حسب مختلف التقارير.

٧. أما **إسرائيل** فيتنازعها رؤيتان فيما يتصل بالمبادرة الروسية، تسعى أولاهما إلى خلق وتهيئة الظروف لضرب إيران، وخاصة ما يتعلق ببرنامجها النووي، وهي ترى في المبادرة الروسية لتسوية الملف السوري تهدئة للأوضاع في المنطقة، وربّما تؤدي إلى ضياع "فرصة" ضربة أمريكية لسورية يمكن أن تورط إيران وتفضي إلى ضربها بمشاركة إسرائيلية، وتتبنى هذه الرؤيا حكومة اليمين بقيادة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، الذي شدد خلال زيارته الأخيرة للولايات المتحدة على "ضرورة الدمج بين إيجاد تهديد عسكري ذي مصداقية إلى جانب فرض عقوبات صارمة"[١] في التعامل مع إيران.

أما الرؤيا الثانية فتذهب إلى أن إزالة خطر السلاح النووي الإيراني يكون من خلال المسار السياسي والاقتصادي وإعطاء دور إقليمي لإيران، وهي رؤية تتبناها دوائر صهيونية مؤثرة في اللوبي الصهيوني المؤيد لإسرائيل في الولايات المتحدة.

غير أن إسرائيل لا يمكنها أن تغض الطرف عن أن المبادرة الروسية ستخلصها من السلاح الكيميائي السوري وتُعزز من مكانتها الإقليمية على الصعيد الاستراتيجي، وربما أسهمت المبادرة بتراجع دور تركيا في الملف السوري، وهو ما قد يرضي إسرائيل في ضوء توتر علاقاتها بتركيا، وذلك رغم أن هذا التراجع قابله تنامٍ لدور إيران في الملف السوري، وهو ما يشكل مصدر قلق لإسرائيل على المستوى الاستراتيجي.

---

[١] أنظر موقع مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي، ٣٠/ ٩/ ٢٠١٣، في:
http://www.pmo.gov.il/Arab/MediaCenter/Events/Pages/eventwhite300913.aspx

رابعاً: التوقعات

تذهب التوقعات بشأن قرار مجلس الأمن والمبادرة الروسية في ثلاثة اتجاهات أساسية:

- **أولها أن يفشل تطبيق القرار والمبادرة** على افتراض أن أغلب الأطراف المعنية وافقت مبدئياً لكسب الوقت وتجنب تداعيات غير مرغوبة، وهي تُبيِّت نوايا أخرى، خاصةً وأن تطبيق القرار يواجه الكثير من التحديات والعقبات، سبقت الإشارة إليها، قد تؤدي إلى فشله أو إفشاله. وربما يعني فشل تطبيق القرار والمبادرة العودة إلى مربع الضربة العسكرية أو التهديد بها مجدداً.
- أما الاتجاه الثاني فيرجح **تطبيق القرار والمبادرة** من خلال توافق دولي على تنفيذ القرار الدوليّ الذي رأت فيه كل الأطرف نوعاً من الحل الوسط يحفظ جزءاً من مصالحها، ومن المتوقع أن يكون لنجاح تطبيق القرار والمبادرة انعكاسات قوية على احتمالات التسوية السياسية للأزمة السورية من خلال مؤتمر جنيف-٢.
- بينما يتأرجح الاتجاه الثالث **بين الفشل والنجاح** لأن قرار مجلس الأمن يحمل في طياته بعض عوامل الإحباط والفشل بسبب التحديات التي تواجه التطبيق، لكنه قد يُبقي الأوضاع على ما هي عليه على الأرض لفترة من الزمن تسمح لمختلف الأطراف بإعادة تقييم مواقفها والتقدم باتجاه خيارات أخرى، ومن شأن غياب صدق النوايا وعدم رضا أطراف إقليمية وفي المعارضة السورية أن يعزز حالة الإحباط من إمكانية النجاح في تنفيذ المبادرة.

الخاتمة

على صعيد الأزمة والحرب الأهلية في سوريا فلا تزال الأوضاع على ما هي عليه قبل المبادرة الروسية وبعدها، حيث استمرت الحرب تحصد أرواح السوريين وتشردهم وتدمر بلادهم؛ ذلك أن هذه المبادرة ركزت في الأساس على نزع السلاح الكيميائي السوري. ومع ذلك يبقى الاحتمال مفتوحاً أمام تسوية سياسية شاملة انطلاقاً من إعلان جنيف-١ في حال انسحبت التفاهمات الروسية- الأمريكية بشأن تدمير الأسلحة الكيميائية إلى الشق السياسي.

وبمنظور أوسع قد يتعدى الأزمة السورية، ولكنه يبقى على صلة بها، فقد طرحت المبادرة الروسية أسئلة عديدة بشأن البيئة الإقليمية والدولية لا تزال تحتاج، حسب تقدير فريق الأزمات العربي، من المختصين في العلاقات الدولية إلى قراءة متأنية وعميقة وصولاً إلى نتائج دقيقة، ومن هذه الأسئلة ما يتصل بالعلاقات الأمريكية- الروسية والتحولات بشأن مكانة روسيا الدولية، وكذلك العلاقات الأمريكية- الإيرانية وإمكانية التحول فيها على خلفية "التفاهم" على ملف إيران النووي وما يمكن أن يتركه ذلك من انعكاسات على تزايد نفوذ إيران الإقليمي، وربما على تشكّل مشهد إقليمي جديد سوف يترك آثاره على كافة دول الإقليم، ومن ضمنها الدول العربية وتركيا وإسرائيل.

كما فتحت المبادرة والتحركات اللاحقة تساؤلات حول عمق التفاهمات الأمريكية- الروسية وأثرها على تحقيق الاستقرار ووقف سباق التسلح في المنطقة، سواءً ما يتعلق بالملف النووي الإيراني أو الربيع العربي، أو التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، أو الأمن في الخليج أو تنامي الصراعات الطائفية، وغيرها. ويبقى التساؤل الأشمل في هذا السياق عن إمكانية توصل الولايات المتحدة وروسيا إلى صفقة إقليمية ودولية شاملة يتم تنفيذ فصولها تدريجياً.

ملف العدد

الأزمة المصرية

إسرائيل والأزمة في مصر*

منذ بداية أحداث ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ في مصر، حدث اتساع في الاتصالات بين شخصيات عامة مصرية ومسئولين في الدولة وبين جهات إسرائيلية رسمية وغير رسمية، وذلك على خلاف ما كان يحدث في فترة الرئيس الأسبق حسني مبارك، حيث كانت الاتصالات رسمية ومحدودة لتسيير الحد المقبول للعلاقة ما بين البلدين، وربما هذا ما يثير الجدل حول خلفيات التطورات التي تشهدها مصر في الوقت الراهن ومآلاتها في المستقبل، وهذا ما يثير التساؤل عن تصورات إسرائيل لما يحدث في مصر وسياستها تجاه توظيفه لخدمة مصالحها.

أولاً: اتجاهات إسرائيلية

في التعليقات الأولية على أحداث مصر منذ نهاية حزيران/ يونيو الماضي، تلاقت تصريحات كثير من السياسيين الإسرائيليين على أن ما حدث يشكّل تحوّلاً كبيراً في السياسة المصرية، ليس بسبب إبعاد جماعة الإخوان المسلمين عن السلطة فقط، ولكن لأن النخبة السياسية الجديدة لا تشكّل تهديداً لدولة إسرائيل، ومثال ذلك تصريحات عاموس جلعاد، المدير السياسي والعسكري في وزارة الأمن الإسرائيلية، التي يتضح منها أن الرؤية الإسرائيلية للأحداث في مصر تتطلع لقيام النخبة الجديدة بالتصدي لجماعة الإخوان المسلمين التي بات نفوذها يتسع في المنطقة، كما تستند هذه الرؤية إلى أن مواقف الإخوان المسلمين، ومعها حركة حماس، تشكل تهديداً لكثير من الحكومات والبلدان في منطقة الشرق الأوسط، ولا يقتصر تهديدها على إسرائيل، ولذلك تعتبر أن وجود تسهيلات لعمليات الجيش المصري في سيناء لمكافحة ما يسمى "الإرهاب"، وتدمير الأنفاق بين قطاع غزة ومصر، أمرٌ ضروري لتوضيح أن حماس تشكل تهديداً للمصريين[١].

---

* د. خيري عمر باحث ومحلل سياسي مصري.

[1] See: Barbara Opall, In Israel, Surprise, Anger Over US Aid Cuts to Egypt, Defense News, 14/10/2013, *in*:

وذهبت كثير من الكتابات الأكاديمية الإسرائيلية إلى أن ما يحدث في مصر يُعدّ هزيمة لما يطلق عليه "الإسلام السياسي"، ويُعبّر مقال جاك نيريه المنشور في مركز القدس للشئون العامة في ١٢ تموز/ يوليو السابق عن طيف واسع من الأفكار تجاه دور الحركات الإسلامية السياسية، حيث ترى أن الإطاحة بالرئيس محمد مرسي تشكل بداية لمرحلة جديدة في النظام السياسي المصري، ويُلخِّص المقال تصورات مستقبل مصر، حيث يضع بدائل عِدّة، منها: العودة للحقبة الليبرالية التي عاشتها مصر في عشرينيات القرن الماضي، أو الوصول لحالة من التفكك وعدم الاستقرار بما يدفع الجيش للاستمرار في السلطة، ولكنّه بشكل عامّ يذهب إلى أن ما فعله الإخوان كان محاولة "لاختطاف الدولة" والسيطرة على كل مفاتيح المواقع التنفيذية، وبالتالي فإن وصولهم للسلطة وخروجهم منها بعد عام واحد يمثل خسارة كبيرة لكل الإسلاميين، وهو ما يُعدّ مؤشراً على احتمالات تراجع واسعة النطاق[١].

وتدرك إسرائيل أن ما يحدث في مصر يتطلب وضع صيغة للتعاون الاستراتيجي مع النظام الجديد، وتُبدي كثير من الاتجاهات الفكرية والسياسية في إسرائيل هذه النظرة رغم حالة عدم اليقين بمآلات التغيرات الواقعة في مصر، ولكن، وعلى أي حال، ينظر الإسرائيليون باهتمام للمكاسب الفورية التي تحققت للأمن الإسرائيلي في المنطقة الجنوبية، وهي نوع من التغيرات المهمة التي تشكل أرضية لتطوير العلاقات في المستقبل.

ولذلك، ومنذ ٣ تموز/ يوليو ٢٠١٣، تضامنت الدولة العبرية مع البيانات والإعلانات السياسية الصادرة عن أحزاب المعارضة الليبرالية والاشتراكية المصرية وبيان الجيش المصري، واعتبرت أنها تشكل بداية جديدة في العلاقات المصرية- الإسرائيلية،

---

http://www.defensenews.com/article/20131014/DEFREG04/310140009/

[1] See: Jacques Neriah, After the Muslim Brotherhood in Egypt, Is Hamas in Gaza Next in Line?, Jerusalem Issue Briefs, Vol. 13, No. 27, October 1, 2013, *in*:

http://jcpa.org/article/muslim-brotherhood-egypt-hamas-gaza-next-line/

- See more at: http://jcpa.org/article/muslim-brotherhood-egypt-hamas-gaza-next-line/#sthash.WV3Ijs4X.dpuf

فطالما اعتبرت أن وجود الإخوان المسلمين في السلطة يشكل خطراً عليها، وأن التخلص منهم صار ضرورياً لأمن إسرائيل، وهذا ما يُعدّ أمراً تقليدياً في السياسة الإسرائيلية، ولكنه كان من الملاحظ أنها تضامنت مع مرحلة ما بعد ٣ تموز/ يوليو وتتعامل معها بمنطق الشريك المتضامن، فلم تكتف بالتأييد الإعلامي في الصحف العبرية والإعلان عن قبول الإجراءات الجديدة في مصر، ولكنها تبنّت حملة دبلوماسية للتسويق للنظام الجديد لدى عدد من دول العالم وحكوماته، وهي حالة تصل لدرجة التبنّي، وفي هذا السياق تحمّلت عبء الترويج له في دوائر صنع القرار الأمريكية والأوربية؛ حيث ركزت على جانبين: ضرورة الاعتراف الواقعي بشرعية هذه التغيرات وعدم انتقادها، وتجنب فرض عقوبات على مصر[١].

ما سبق، يثير التساؤل عن الترابط بين النظام الجديد في القاهرة وبين الحكومة في إسرائيل؛ إذ قد يكون من المفهوم أن إبعاد الإسلاميين عن الدخول في أجهزة الدولة أو التمكن منها يحقق مصلحة مباشرة لإسرائيل، لكنه لايكفي لتفسير كثير من التوجهات الإسرائيلية وتلاقيها مع توجهات النظام في مصر، وخاصة تلك التي تتعلق بتطورات الوضع في قطاع غزة والتوجه نحو إسقاط حكومة حماس وتسليم المعبر للسلطة الفلسطينية في رام الله برئاسة محمود عباس، وهنا تشير كثير من التعليقات والتصورات الإسرائيلية وتصورات عن دور النظام الجديد في مصر، حيث يشكل أرضية محور سياسي يضم مصر ودولاً عربية أخرى يمنع سيطرة الإخوان المسلمين على الشرق الأوسط،ويعمل في المرحلة الحالية على إدامة هذه التغيرات وتعزيزها.

ومن الواضح، أن السياسة الإسرائيلية تتعامل مع أحداث مصر بوصفها مرحلة مفصلية في سياستها الخارجية، فقد كانت أكثر الدول إفصاحاًعن أن العودة لما قبل ٣٠ حزيران/ يونيو سيشكل تهديداً مباشراً وخطراً حالّاً عليها، كما عبّرت أيضاً، وعلى لسان مسئولين، بأن ما حدث في مصر يماثل ما حدث في عام ١٩٦٧.

---

[1] See: Yossi Melman, What can Israel do about Egypt? Jerusalem Post, 15/8/2013, *in*:
http://www.jpost.com/Defense/What-can-Israel-do-about-Egypt-323157

ويبدو أن القراءة المباشرة لتلك التصريحات تحدد طريقة إدراك الجانب الإسرائيلي للأحداث، فهي قراءة لا ترتكز على التخلص من الإخوان المسلمين أو إبعادهم عن السلطة فحسب، ولكنها تقفز لتحديد ملامح المستقبل السياسي والاستراتيجي لمصر، حيث إن استدعاء "انتصارات" عام ١٩٦٧ للمشهد الحالي يوضح مرامي السياسية الإسرائيلية في تعميق نفوذها في مصر.

ثانياً: التنسيق المشترك

منذ أوائل شهر آب/ أغسطس الماضي ٢٠١٣، اتجهت الكتابات الإسرائيلية لتناول ملامح القوة والضعف لدى الجيش المصري، وأشارت إلى وجود إدراك لدى العسكريين بأن الجيش المصري لا يحظى بإجماع شعبي، لكنه يلقى تأييد عدد من الدول العربية، وتذهب تلك التحليلات إلى أن هذه الحالة تعزّز نجاح النظام الجديد في الخروج من الأزمة وتقلل من احتمالات الفشل.

وفيما يتعلق بالموقف من الديمقراطية في مصر والشرق الأوسط، تركّز إسرائيل على أولوية إسناد التغيرات التي يقودها الجيش المصريبصرف النظر عن مدى اقترابها من الديمقراطية، لناحية أن الغرب لايدرك طبيعة شعوب الشرق الأوسط، وأن لمصر وجهين: فالجيش يحظى بنفوذ كبير في الدولة، فيما لايدرك الإخوان المسلمون حقيقة التحديات التي تواجههم لدى التطلع لإدارة الدولة، وهذه التناقضات عجّلت بحدوث الأزمة السياسية بين الطرفين؛إذ يقترب قادة الجيش من المنظومة الغربية في التعليم والتفكير، ولعل تحالفهم مع الكنيسة يحول دون حصار المسيحيين المصريين وفقاً لأفيد كلينبرج Kleinberg Aviad عندما تحدث عن "المسيحيين تحت الحصار"، فالقضية كما يراها لاتقتصر على حوادث حرق الكنائس واضطهادهم كأقلية فقط، بل لأن الاتجاه العام في تناول وضع المسيحيين يرى أن استمرار حكم الإخوان المسلمين يشكل قيداً على حريتهم[١].

[1] See: Aviad Kleinberg, Christians under siege, Ynet News, 25/8/2013, in: **http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4420590,00.html**

ثالثاً: سيناء وغزة

تستند المواقف الإسرائيلية بشكل عام على أن التطورات التي أعقبت الانسحاب من غزة عام ٢٠٠٣ ترتبت عليها أوضاع جديدة هدّدت الأمن الإسرائيلي، فمن جهة أدى تنامي نشاط الجماعات المسلّحة في سيناء على مدى سنوات إلى حدوث حالة من الاغتراب بين سكان شبه جزيرة سيناء والحكومة في القاهرة، ولعل التغير الأكثر أهمية بالنسبةلإسرائيل يتمثل في تزايد الترابط ما بين قطاع غزة وسيناء في فترة ما بعد وصول حركة حماس إلى السلطة عام ٢٠٠٦، ثم مع الإخوان في مصر عام ٢٠١٢؛ حيث تدركإسرائيلأن تزايد الترابط ما بين غزة وسيناء يزيد من صعوبة السيطرة على مناطق واسعة مما يشكل تهديداً أمنياً إضافيّاً ضدّ إسرائيل.

وقد يشكل التعاون العسكري في ضبط الحدود ومكافحة الجماعات المسلحة في سيناء واحداً من أشكال التعاون المرحلية والمستقبلية، وهو في الوقت ذاته يمهِّد لتوسيع نطاق التعاون في العديد من المجالات، فتبذل إسرائيل كثيراً من الجهود لتحقيق استقرار في العلاقات التجارية بين مصر والولايات المتحدة وما يتعلق منها بالتجارة الثلاثية وفق اتفاقية الكويزQUIZ، حيث تعمل السياسة الإسرائيلية على ربط المصالح المصرية بحلقة استراتيجية ترسِّخ عزلة الإسلاميين.

إن التحدي الذي يواجه إسرائيل هو حالة عدم الاستقرار في مصر؛ فالتقدم في حفظ الأمن في سيناء والسيطرة على قطاع غزة هي أمور ترتبط بالاستقرار الأمني في القاهرة ووادي النيل، واتساع مساحة عدم الاستقرار يضعف قدرات الجيش في سيناء، ويمكن تعويض هذا النقص من خلال التنسيق الأمني لمكافحة ما يسمى "الإرهاب" في سيناء واحتواء حركة حماس، وهذا يشكِّل مسألة مهمة في التفكير الإسرائيلي، تقوم على أن تفكيك التواصل بين فروع الإخوان المسلمين يؤدي إلى زيادة مستوى الأمن في المنطقة.

ويعدُّ التنسيق ضرورياً في فترات الأزمات، وتكشف حادثة الهجوم على خلية مسلّحة في النصف الأول من شهر آب/ أغسطس ٢٠١٣مدى تعقيد عملية التنسيق

السياسي والأمني، فخلال تلك العملية التي قُتِلعلى إثرها أربعة مصريين من منطقة "رفح" المصرية، ثار جدل واسع النطاق حول دواع العملية والجهة التي نفّذتها، ورغم أن كل المشاهدات تشير إلى قيام طائرة إسرائيلية بدون طيار بتنفيذ الهجوم، فإن الجيش المصري أعلن عن قيامه بهذه المهمة في اليوم التالي، وهنا يشير خبراء بأن الجدل لايتعلق بتحمل المسئولية، ولكنها تعقيدات التنسيق والتعبير عن السيادة الإقليمية للدولة، وهنا لم يكن أمام الجيش المصري سوى الإعلان عن قيام طائرة "الأباتشي" بالهجوم على الخلية، وربما أثارت هذه الحادثة،في وقت مبكر، التحديات التي تواجه العمل المشترك خلال الفترة المقبلة.

وبينما تشُنُّ وسائل الإعلام المصرية حملة ضد حركة حماس بسبب تهريب السلاح في سيناء، فإن ما تتناوله اتجاهات الإعلام والسياسة في إسرائيل يشير إلى أن نشر القوات المصرية في سيناء بحجم يفوق ما اتُّفِق عليه في إطار الملحق العسكري لاتفاقية كامب ديفيد للسلام، كتنسيق ضد الشبكات الجهادية وشبكات تهريب الوسائل القتالية إلى قطاع غزة، وبصرف النظر عن اختلاف الترويج لطبيعة التنسيق وأهدافه، فإن منطقة سيناء وقطاع غزة أصبحت منطقة عمليات مشتركة تسعى لإعادة ضبط تحركات السكان وإحياء السلطة الفلسطينية في القطاع، وطالما أرّقت هذه المسألة الجانبين: الإسرائيلي والمصري، بسبب تنامي التواصل السياسي والإداري بين مصر في ظل وصول الإخوان المسلمين للسلطة.

ومن جانبها، فرضت مصر إجراءات إدارية على مرور الفلسطينيين عبر الأراضي المصرية أو خروجهم من القطاع، وهذه الإجراءات لا تتعلق بترتيبات أمنية بقدر ما تسعى لإعادة ترتيب أوضاع السلطة الفلسطينية وإسناد الجهة التي من حقها إصدار تصاريح المرور؛ ففي ٢٠١٣/٩/١٦ أعلنت مصر عن فتح معبر رفح بشكل مؤقت استجابة لطلب من محمود عباس[١]، ويتضح هنا أن المدى الاستراتيجي للسياسة المصرية هو في إعادة القطاع لأوضاع ما قبل عام ٢٠٠٦، كخطوة لتسهيل مفاوضات السلام.

---

١. انظر جريدة الأيام، ٢٠١٣/٩/١٧، في:

http://www.al-ayyam.com/article.aspx?did=223592&date=9/17/2013

رابعاً: التواصل الإعلامي

ترافق مع السياسات الإسرائيلية إدلاءُ مسؤولين مصريين بحوارات وأحاديث لقنوات تلفزيونية إسرائيلية، كما استضافت تلك القنوات بعضاً من ذوي الميول الليبرالية والاشتراكية من الشخصيات العامة، وكانت محاور تلك اللقاءات حول الأحداث في مصر ومستقبل تصورات الحكومة الانتقالية، وقد تكون هذه التصرفات عادية في ظل بلد يشهد أزمة سياسية، لكنها على أي حال تكشف عن حدوث تغيرات مهمة في السياسة المصرية، قد تؤدي في وقت لاحق لتعديلات جذرية في التصورات والمواقف تجاه السياسة الداخلية والخارجية.

وجاءت هذه المواقف في سياق سياسة إدارة الأزمة الداخلية في مصر، والتي تصاعدت أحداثها بحيث عجزت المبادرات المقترحة من شخصيات عامة عن اللحاق بها، وكان من الواضح أنه مع بداية شهر آب/ أغسطس ٢٠١٣ لا يظهر هناك أفق لوقف التصعيد المتبادل من كافة الأطراف، ففي حين تشير بيانات الجيش المصري ووزارة الداخلية المصرية لاستمرار دورها في تطبيق القانون وفض الاعتصامات وفق المعايير الدولية، ظلّت مواقف "تحالف دعم الشرعية" تطالب بعودة المسار الديمقراطي والشرعية من جانب آخر، وباستثناء إشارة الاتحاد الأوربي لقبول الإخوان لمبادرة اقترحها المبعوث الأوربي، لم تثمر مساع أخرى عن وقف التصعيد المتبادل.

خامساً: أزمات العنف

خلال هذه الأزمة ظهرت ثلاثة أحداث تؤخذ بالاعتبار، وهي تتمثل في أحداث الحرس الجمهوري يوم٨ تموز/ يوليو، وأحداث المنصة يوم ٢٧ تموز/ يوليو، وأحداث فض اعتصامي رابعة والنهضة يوم ١٤ آب/ أغسطس، ثم فض مظاهرات رمسيس في ٢١ آب/ أغسطس، وقد استمر هذا المسار بنشر الجيش وقوات الأمن في العديد من القرى والمدن، كسياسة لفرض السلطة، حيث شهدت هذه الأحداث عنفاً غير مسبوق وغريبٍ على الدولة المصرية، فالعامل المشترك ما بين هذه الأحداث هو أن الترتيبات التي

اتخذتها الدولة هي ترتيبات تتشابه مع ترتيبات الحرب والعمليات العسكرية، بشكل يتقارب مع الحرب العالمية الثانية وحرب أمريكا ضد فيتنام.

والقضية الأساسية هنا لا تقتصر على الخسائر المادية والبشرية، ولكنها ترتبط بكيفية تفكير الدولة وتعريفها للمواطن ومدى تمتعه بحقوق الجنسية الأصلية، وربما تثير هذه الأحداث رؤية الدولة للمواطن الصالح في ظل شيوع تبني الدولة لظاهرة "المواطنين الشرفاء" المساندين للسلطة الواقعية، وأيضاً طريقة الأفراد في التعبير عن أنفسهم، فالحالة العامة للسياسة لا تقتصر على العنف فقط، بل ما يصاحبه من دعم الانقسامات الاجتماعية على أساس الموالين والمعارضين للدولة.

قد تتولد حالة من أزمات الثقة بين الدولة والمواطنين إذا ما استمرت هذه الأزمة لفترة طويلة وعجزت الحكومة عن تحقيق إنجازات ملموسة، وفي الوقت الراهن لا تبدو ثمّة آفاق واضحة لحل سياسي تقبل به الأطراف، فمن جانب الحكومة تتزايد الحملة الأمنية والإعلامية ضد رافضي الانقلاب، والحملة في المسارين تركّز على تشويه كل المعارضين وبالتركيز على الإخوان المسلمين، ورغم ضعف الجوانب المهنية والاحترافية لهذه الحملة فهي توضح إصرار الدولة على الاستمرار في خارطة الطريق وفق إعلان ٣ تموز/ يوليو، وعلى الجانب الآخر يستمر "تحالف دعم الشرعية في توجيه الجماهير بشكل يومي للتعبير عن مواقفهم والتظاهر على مستوى الدولة.

وبينما كان شيخ الأزهر يدعو للحوار للوصول لمبادرة، بدأت الشرطة والجيش في إجراءات فض الاعتصامات، وبشكل يشير إلى أن دور الأزهر لا يتجاوز سوى مستوى التوظيف والاستغلال، وهذه ليست الحالة الوحيدة لتوظيف شخصيات عامة للقيام بأدوار محددة دون أن يكون لهم تأثير في إدارة الأزمة، وينطبق ذلك على الإصرار في الحصول على تأييد بعض الدعاة والحصول منهم على فتاوى تبيح التدخل العنيف، ورغم الحصول على هذه الفتاوى، إلا أنه تم إظهارهم بشكل يُضعف وضعهم ومكانتهم أو يطيح بهم أخلاقيا وفكرياً.

وقد تكشف هذه الحالات عن سوابق في السياسة المصرية تتمثل في التخلص من الحلفاء وتعريتهم طالما كانت ثمة ضرورة، وبصرف النظر عن مدى توافق هذه التصرفات مع حسن السياسة وإدارة الأمور، فإنها تكشف عن نمط جديد من النخبة السياسية يتمتع بمرونة واسعة في تغيير حلفائه ومواقفه.

سادساً: مستقبل السياسة

إننا إذاً أمام ضرورة تفسير ما يحدث في هذه الأزمة التي شهدت عنفاً غير مسبوق في السياسة المصرية راح ضحيته أعداد لم تحصر أو يعلَن عن عددها في دولة تتسم بضبط البيانات والإحصاءات، ولعل ثمة توافقاً على أن ما حدث هو بعيد عن الثقافة العامة للجيش، وإذا ما نظرنا للاهتمام الإسرائيلي المباشر بالأزمة وإعلان دعمها المستمر لكل ما حدث، فقد يقرِّبنا ذلك من تفسير العوامل المباشرة التي تشكل مسار السياسة في مصر، فبجانب ظهور مسئولين مصريين في الإعلام الإسرائيلي، فالشخصيات المقربة من النخبة السياسية الجديدة ارتبطت في فترات سابقة بالترويج للتطبيع، ودخلت في "تحالف كوبنهاجن" في أواخر تسعينيات القرن الماضي، فالوضع الحالي لا يمهّد الطريق لعودة رجال مبارك أو نظامه، وإنما يعمل على صياغة قواعد مختلفة تعكس الترابط بين إسرائيل والنخبة المصرية الجديدة، فالاتهامات بالتخابر مع حماس ليس حدثاً عادياً، حيث انتقل الموقف المصري خلال عقد من نقطة أن اعتبار إسرائيل دولة عدوّ بمثابة جناية إلى اعتبار حماس حركة معادية.

وتنعكس تداعيات هذه التقلبات على الداخل المصري بشدة، وليس في إدراك أطراف الأزمة أنها تدخل صراعا وجودياً واستراتيجياً فقط، ولكنه في غياب نقطة التقاء محتملة أو واضحة، وإذا ما كان العامل الإسرائيلي مرجِّحاً، فإنه لايتوقع نهاية قريبة للأزمة قبل تفكيك حركة الإخوان دعوياً وسياسياً؛ فرؤية إسرائيل تقوم على أنها أمام فرصة تاريخية تتيح لها كثيراً من الفرص الاستراتيجية بتكاليف محدودة، والاختلاف هنا عن الموقف الأمريكي هو في مستوى الإبعاد، حيث تسعى الولايات

المتحدة إلى تهميش الحركة الإسلامية وعدم عودتها للسلطة دون استبعادها من النشاط العام.

غير أن هناك عوامل تَحُدّ من جموح تطلعات إسرائيل وجانب من النخبة في مصر، وترتبط هذه العوامل بخصائص المجتمع المصري واستمراره في الاحتجاج السلمي ضد السلطة الجديدة لفترة طويلة، كما أن الحوادث السابقة منذ أحداث الحرس الجمهوري تتعارض مع الثقافة التقليدية للمؤسسات المصرية، وبالتالي، فإن استمرار الأزمة وتداخل العوامل الخارجية، قد يطرح خيارات يكون من بينها الوصول لاستفتاء على التعديلات الدستوريةأو استمرار العمل بالإعلانات الدستورية، ويرتبط الخيار الثاني بحالة عدم حدوث تقدم في مكافحة الإسلاميين.

تداعيات الأزمة في مصر على قطاع غزة والقضية الفلسطينية*

مقدمة

كان للانقلاب العسكري في مصر تداعيات عديدة على القضية الفلسطينية بشكل عام وعلى قطاع غزة بشكل خاص، حيث أظهر الجيش المصري سلوكاً عدائياً تجاه حركة حماس، خصوصاً مع اتهام السلطات الحركة بالضلوع في تهريب الرئيس المعزول محمد مرسي من السجن إبان ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١، وقد أدت إجراءات الجيش إلى تردي ظروف قطاع غزة بشكل غير مسبوق، وهو ما عبّر عنه المتحدث باسم حركة حماس سامي أبو زهري بقوله: إن الوضع أيام الرئيس الأسبق حسني مبارك كان أفضل من الوضع الحالي بالنسبة لغزة[١].

وعقب الانقلاب، زادت الأوضاع الأمنية تدهوراً في سيناء؛ إذ تصاعدت الهجمات على قوات الجيش والشرطة والمراكز الحكومية، ووجهت وسائل إعلام مصرية محسوبة على النظام أصابع الاتهام إلى قطاع غزة، وطالب العقيد أحمد محمد علي، المتحدث باسم الجيش المصري، الحكومة الفلسطينية في غزة بأن "تبذل مزيداً من الجهود لتأمين الحدود مع مصر من العناصر المسلحة"، وذلك خلال مؤتمر صحفي عقده بتاريخ ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣، لإعلان نتائج الحملة التي شنها الجيش على المنطقة الواقعة بين رفح والشيخ زويد شمال سيناء[٢].

---

* أعد هذا التقرير أ. محمد الجمل مساعد الباحث في مركز دراسات الشرق الأوسط.

[1] Aldabba A., With Brotherhood's fall in Egypt: Hamas faces Gaza's harsh reality again, Christian Science Monitor, July 27, 2013.

[٢] انظر: الجزيرة نت، ١٥/ ٩/ ٢٠١٣، في:

http://aljazeera.net/news/pages/2dc0b77b-0571-46c9-8b0f-2ec6603c41df

وبدورها نفت الحكومة الفلسطينية في قطاع غزة، وكذلك حركة المقاومة الإسلامية- حماس، ما ردده المتحدث باسم الجيش المصري بشأن ضبط أسلحة في سيناء يحمل بعضها شعار كتائب القسام- الجناح العسكري لحماس، وأكد الناطق باسم الحكومة أن غزة لا تتدخل في الشأن المصري ولا يمكن أن تُمثّل خطراً على مصر، ودعا إلى وقف الحملة التي يشنها الإعلام المصري على غزة[١].

أولاً: التداعيات المعيشية والإنسانية

قامت القوات المصرية المنتشرة بكثافة على حدود قطاع غزة، ومنذ اليوم الأول للانقلاب، بعمليات تدمير منظمة لما تبقّى من أنفاق تهريب البضائع والوقود التي تمد أكثر من ١,٧ مليون فلسطيني باحتياجاتهم الأساسية، وبما يمهد لإقامة منطقة عازلة.

وفي نهاية شهر تموز/ يوليو ٢٠١٣، أغرق الجيش المصري الأنفاق بالمياه العادمة، وأقام السواتر، وردم عدداً منها بعمليات تفجير سُمعت أصواتها في محافظة رفح الفلسطينية، وتستهدف تلك التفجيرات تدمير منازل فيها فُتحات نحو أنفاق توصل مصر بالقطاع[٢].

وقد دُمّرت الغالبية العظمى من الأنفاق، وتوقف العمل في بقيتها، كما أغلقت السلطات المصرية العمل في معبر رفح ليقتصر على غير الفلسطينيين والمرضى[٣]، واقتصر استخدام معبر رفح على أربع حافلات يومياً بعد أن كان عددها ٢٢ حافلة في عهد الرئيس مرسي[٤].

---

[١] المصدر السابق.

[٢] انظر: الجزيرة نت، مصر تقيم منطقة عازلة مع غزة، ٣ أيلول ٢٠١٣، في:

http://www.aljazeera.net/news/pages/896bd301-fcbf-456d-803d-52403bc3da28

[3] Aldabba A., With Brotherhood's fall in Egypt: Hamas faces Gaza's harsh reality again, Christian Science Monitor, July 27, 2013.

[4] Omer M. Gaza Hit Hard by Regime Change in Egypt, Washington Report On Middle East Affairs, September 2013, 32(7):15-28.

وأكد المتحدث باسم الجيش المصري أن الجيش نجح في تدمير قرابة ٩٠٪ من الأنفاق التي تمر تحت الحدود من رفح المصرية إلى قطاع غزة، مؤكداً أن الجيش ينوي إخلاء المنازل التي تقع على مسافة بين ٥٠٠-١٠٠٠ متر من الحدود مع غزة، على اعتبار أن وجود منازل فيها أنفاق يمثل تهديدا مباشرة للأمن القومي المصري[١].

وترتب على ذلك معاناة إضافية لسكان قطاع غزة؛ حيث مُنعوا من السفر عن طريق معبر رفح، وقد كان معبر رفح في عهد الرئيس مرسي ممرّاً لحوالي ١٨٠٠ مسافر يومياً، وفقاً لمكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية (أوتشا)، إلا أن الحكومة المصرية الجديدة فرضت قيوداً مشددة على حركة الأفراد والمساعدات؛ ففي بعض الأيام يسمح بمرور أقل من ٥٠ مسافراً، ومعظم هؤلاء ممن يحملون جوازات سفر غير فلسطينية أو من الحالات الطبية الحرجة.

ويقول مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إن هناك أكثر من عشرة آلاف شخص مسجلين حالياً لعبور الحدود من غزة، فيما هناك آلاف آخرون محاصرون على الجانب المصري، وإضافة إلى ذلك فإن وزارة الصحة في غزة تعلن أن لديها المئات من الحالات الطبية العاجلة في انتظار المرور، ووفقا ليحيى خضر، رئيس وحدة الإسعاف والطوارئ في غزة، فإن هذه الحالات العاجلة تشمل مرضى ممن يعانون من الأورام وممن ينتظرون جراحة القلب والعيون والعظام والجراحات العامة، ويشار إلى أن السلطات المصرية لا تعتبر مرضى السرطان من الحالات العاجلة[٢].

---

[١] انظر: الجزيرة نت، ١٥/ ٩/ ٢٠١٣، في:

http://aljazeera.net/news/pages/2dc0b77b-0571-46c9-8b0f-2ec6603c41df

وانظر: دانيال بايمان وخالد الجندي، الفوضى المتفاقمة في سيناء، مجلة ناشيونال إنترست، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣، ترجمة مركز الزيتونة للدراسات، في:

http://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/TransZ/Deepening_Chaos_Sina_75.pdf

[2] Omer M. Gaza Hit Hard by Regime Change in Egypt, Washington Report On Middle East Affairs, September 2013, 32 (7):15-28.

ويواجه القطاع، نتيجة تدمير كثير من الأنفاق، أزمة وقود خانقة، إذ تصطف سيارات المواطنين لساعات طويلة في طوابير أمام محطات البنزين، كما يعاني القطاع من تناقص في الأدوية والمستهلكات الطبية، وذلك بفعل التشديد على دخول هذه المواد من قبل السلطات المصرية[١].

كما ارتفعت أسعار الأغذية المهرّبة ومواد البناء، إضافة إلى النقص في كمّياتها[٢]، كما حصل تحوّل في مصادر البضائع، فكل المواد المستوردة إلى غزة تصل الآن من إسرائيل تقريباً، وبسعر أعلى، حيث ارتفعت أسعار كثير من المواد بنسبة تصل إلى ٢٠٠٪، وشهد شهر تموز/ يوليو زيادة بنسبة ٣٠٪ في استيراد السلع من إسرائيل مقارنة مع شهر حزيران/ يونيو الذي سبقه، وكان هذا التغيير نتيجة مباشرة لانخفاض المواد التي أُحضرت من خلال الأنفاق، وفقاً لتصريحات رئيس قسم البحوث والتحليل في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية[٣].

وخلال شهر تموز/ يوليو بلغت الخسائر الناتجة عن تدمير الأنفاق ٢٣٠ مليون دولار حسب أرقام وزارة الاقتصاد في غزة[٤]، ويُشار إلى أن الاقتصاد المعتمد على تجارة الأنفاق أمر حيوي لقدرة حركة حماس على تدعيم اقتصاد غزة الضعيف والمحافظة على أدائها في إدارة القطاع وبناء برنامجها المقاوم[٥].

ثانياً: التداعيات السياسية

١. مساعٍ منسقة لإدانة غزة

في إشارة إلى التنسيق المشترك لإدانة حركة حماس في أحداث مصرية، ساهمت السلطة الفلسطينية في الحملة الإعلامية على الحركة؛ إذ أكد نمر حمّاد المستشار

---

[1] Omer M. Gaza Hit Hard by Regime Change in Egypt, op. cit.

[2] Aldabba A, With Brotherhood's fall in Egypt, op. cit.

[3] Noga T., Gazans have to buy from Israel, USA Today, 26/8/2013.

[4] Aldabba A, With Brotherhood's fall in Egypt, op. cit.

[٥] انظر: دانيال بايمان، وخالد الجندي، الفوضى المتفاقمة في سيناء، مصدر سابق.

السياسي للرئيس محمود عباس، خلال لقاء له على قناة المحور المصرية، أن هناك معلومات مؤكدة لدى السلطات الفلسطينية أن حركة حماس شاركت في فتح السجون المصرية أثناء ثورة يناير عام ٢٠١١، وأشار حمّاد إلى أن هناك معلومات أخرى تفيد بأن الحركة تشارك في الأحداث التي تشهدها مصر الآن لخدمة جماعة الإخوان المسلمين[١].

وعقب ذلك سعت السلطات الأمنية المصرية إلى إعادة فتح ملف صلاحيات السلطة الفلسطينية برئاسة الرئيس محمود عباس على قطاع غزة، وذلك من خلال إقدامها على التنسيق بشأن فتح معبر رفح والسفر من خلاله مع سفارة فلسطين في القاهرة، إلا أن حركة حماس رفضت هذا الأمر وأصرت على أن يكون التنسيق من خلال الحكومة الفلسطينية في غزة[٢].

ويُشار إلى أن أزمة سيناء تكشف ضعف السلطة الفلسطينية في رام الله وعدم قدرتها على التأثير في الأحداث هناك، مما يجعل العنوان هو قيادة غزة[٣]؛ وقد يكون ذلك من أسباب التحركات الساعية لإعادة سلطة رام الله إلى صلب الأحداث من خلال اشتراط التنسيق معها في عمليات الدخول والخروج من المعبر.

ومن الواضح أن قادة السلطة الفلسطينية يرحبون بأي فرصة للعودة إلى غزة، كما أنهم يرحبون بالحصول على شرعية إضافية من خلال كونهم جزءاً في أي ترتيبات تتعلق بغزة[٤].

---

[١] وكالة سما الإخبارية، ٢٤/ ٩/ ٢٠١٣

[٢] انظر: القدس العربي، مصر تشرع بإعادة صلاحيات السلطة الفلسطينية على قطاع غزة من خلال التنسيق معها بشأن معبر رفح عبر سفارة فلسطين في القاهرة، ١٨/ ٩/ ٢٠١٣، في:

http://www.alquds.co.uk/?p=85456

[٣] انظر: دانيال بايمان وخالد الجندي، الفوضى المتفاقمة في سيناء، مصدر سابق.

[٤] المصدر السابق.

٢. استغلال أزمة حماس

وقد دفعت هذه التطورات بالأطراف المعنية بعملية التسوية إلى انتهاز الفرصة واستئناف المفاوضات لمحاولة التوصل إلى اختراقات جديدة في موقف الفلسطينيين، بناء على رؤية مفادها أن الفلسطينيين أصبحوا بدون حلفاء كما كان الحال عقب حرب الخليج الثانية، وأنه ينبغي على الولايات المتحدة استغلال هذه الحالة للتقدم في عملية السلام[١].

وفي ذات السياق شهدت الأشهر الثلاثة عقب الانقلاب العسكري في مصر ازدياداً في المساعي الإسرائيلية لتقسيم المسجد الأقصى زمانياً ومكانياً، من خلال الاقتحامات شبه اليومية له، والسماح لليهود بأداء الصلوات فيه، وهو ما لم تكن السلطات الإسرائيلية تسمح به من قبل.

ثالثاً: التداعيات الاستراتيجية

تأثرت حركة حماس بسقوط نظام الرئيس محمد مرسي الذي كان يعد حليفا استراتيجياً لها، كما تقلصت قدرة كلّ من قطر وتركيا على دعمهما بفعل النظام الجديد في مصر، والذي يتحكم بحدود غزة البرية، إضافةً إلى عدم اتضاح مدى دعم حاكم قطر الجديد الشيخ تميم لحركة حماس، وأيضاً بسبب ما تواجهه تركيا من احتجاجات المعارضة[٢].

وبذلك، وبعد أن تضررت علاقة حماس بشدة مع محور إيران، فإنها لم تجد بديلاً في المحور السُّني، ولم تعد قادرة على الاعتماد على المجموعة القديمة ولا الجديدة من الحلفاء، في حين أن إسرائيل كسبت كثيراً من التغيير الذي حصل في مصر، وعلى صعيد الإسلاميين المصريين فإنهم ما زالوا يدعمون حماس، ولكن

---

[1] Paul Scham, Post Morsi: Egypt, Israel, and Hamas ,Middle East Institute, July 10, 2013, in: **http://www.mei.edu/content/post-morsi-egypt-israel-and-hamas**

[2] Aldabba A, With Brotherhood's fall in Egypt, op. cit.

وضعهم في الداخل المصري يترك فرصة ضئيلة لمساعدتها بأي شكل من الأشكال، وفي السياق ذاته فقد أجّل رئيس الوزراء التركي أردوغان زيارته التي كانت مقررة إلى قطاع غزة[١].

ويختلف الخطر الذي تواجهه حركة حماس عمّا سبقه من تحديات؛ إذ إنه مرتبط بتحولات الربيع العربي وبالانقلاب في مصر[٢]، إذ إن استمرار التهريب عبر الأنفاق إلى قطاع غزة كان يتم في ظل نظام الرئيس المصري السابق حسني مبارك، بل بدا وكأنه يصرف نظره عن عمليات التهريب، أما الآن فيبدو أن الجيش المصري يرى في سيطرة حماس على القطاع دعماً لخصم يخوض معه معركة كسر عظم على الساحة المصرية السياسية، إضافة إلى ذلك فقد يلجأ الجيش للهروب إلى الأمام وافتعال أزمة كبيرة مع حماس، هرباً من تطور المواجهة الداخلية بينه وبين رافضي الانقلاب.

رابعاً: عقدة شبه جزيرة سيناء

تؤثر قضية سيناء بشكل كبير على مواقف مختلف الأطراف بشأن قطاع غزة؛ إذ إن العنف المتزايد في سيناء يمكن أن يزيد من احتمالات حصول اشتباك عسكري بين مصر وإسرائيل.

ويخشى المسؤولون المصريون من أن تكون حالة عدم الاستقرار في سيناء بمثابة الصاعق الذي يؤدي إلى تجدد الحرب، أو أن تصبح سيناء أرضا خصبة للتطرف في مصر بشكل يؤدي إلى تقويض مصداقية الدولة، في الوقت الذي تبدو فيه الهجمات شبه اليومية في سيناء تمرداً عسكرياً ذا مستوى منخفض، كما يخشى القادة المصريون من أن تسعى إسرائيل إلى إلقاء غزة في حضن مصر.

---

[1] Paul Scham, Post Morsi: Egypt, Israel, and Hamas, op. cit.

[2] Ghitis F., Regional Shifts Leave Hamas on the Ropes in Gaza, World Politics Review, August 8, 2013.

وقد عززت الموجة الأخيرة من العنف نهج السلطات المصرية التقليدي الذي يركز على الأمن في التعامل مع سيناء، بينما يهمل المشاكل الاقتصادية والتنموية[١].

وعلى الجانب الآخر من الحدود، فإن الأولوية المباشرة لدى لحماس هي الحفاظ على قطاع غزة، ويتطلب هذا بالحد الأدنى تلبية الاحتياجات الأساسية لسكان غزة، وقد يكون خيار المصالحة مع حركة فتح أكثر إلحاحاً بالنسبة لحركة حماس بعد أن تتجاوز وقع صدمة الانقلاب العسكري في مصر، وذلك في ظل إغلاق المعابر والأنفاق وزيادة معاناة سكان القطاع وعدم وجود أفق قريب لإنهاء الحصار وتبعاته.

الخاتمة

من المحتمل أن تستأنف حركة حماس إطلاق الصوارخ على إسرائيل، بسبب تشديد الحصار على القطاع، ومزاودة التيارات الجهادية عليها، وذلك في في ضوء استبعادها خيار تقديم تنازلات سياسية أساسية وتصميمها على تجنب الأخطاء الأساسية لحركة فتح كالاعتراف بإسرائيل ونبذ المقاومة المسلحة[٢]. ويُدعم هذا الخيار بالرؤية القائلة إن الشيء الوحيد الذي يمكن أن يوحد العرب في هذه المرحلة هو مواجهة جديدة بين إسرائيل والفلسطينيين[٣].

وفي ضوء التغيرات الاستراتيجية الناتجة عن الانقلاب العسكري في مصر، فإنه من المحتمل بروز سياسات غربية وإسرائيلية جديدة تجاه قطاع غزة وحركة حماس، منها[٤]:

١- السعي إلى تحسين الوضع الاقتصادي في غزة، وزيادة الاعتراف الدبلوماسي بحركة حماس، مقابل نبذ العنف (الامتناع عن الهجمات ومنع الآخرين من القيام بها)، دون إلقاء السلاح أو الاعتراف بإسرائيل.

---

[١] انظر: دانيال بايمان، وخالد الجندي، الفوضى المتفاقمة في سيناء، مصدر سابق.

[٢] المصدر السابق.

[3] Paul Scham, Post Morsi: Egypt, Israel, and Hamas, op. cit.

[٤] انظر: دانيال بايمان، و خالد الجندي، الفوضى المتفاقمة في سيناء، مصدر سابق.

٢- الضغط على حماس ضمن عملية المصالحة، وتشكيل حكومة تكنوقراط، بما يرفع الحصار والمقاطعة الغربية، وبما يعطي حماس دوراً رسمياً في السلطة ومنظمة التحرير، مما يزيد الاعتراف والشرعية الدولية لها، مع اشتراط التزامها بوقف إطلاق النار، وقبولها تفويض عباس للتفاوض مع إسرائيل.

٣- دعم التنمية والحكم في سيناء لتخفيف احتمالات الإضرار بالعلاقة بين مصر وإسرائيل.

المواقف الدولية والإقليمية والعربية من الأزمة المصرية*

أولاً: المواقف الدولية

١. الولايات المتحدة

أصدر الرئيس الأمريكي باراك أوباما بياناً في ٣/ ٧/ ٢٠١٣ قال فيه: "إننا نشعر بقلق عميق تجاه قرار القوات المسلحة المصرية عزل الرئيس مرسي وتعليق العمل بالدستور المصري، وإنني الآن أناشد المؤسّسة العسكرية المصرية أن تتصرّف على وجه السرعة وبمسؤولية لإعادة كامل السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة ديمقراطياً في أقرب فرصة ممكنة، وذلك من خلال عملية شاملة وشفافة وتفادي أي اعتقالات اعتباطية للرئيس مرسي وأنصاره"[(١)].

وفي ٧/ ٧/ ٢٠١٣، وعقب اجتماعه بمجلس الأمن القومي الأمريكي، أعلن الرئيس أوباما أن الولايات المتحدة ليست منحازة ولا تدعم أي حزب سياسي أو جماعة محددة في مصر، وأدان أعمال العنف التي تشهدها البلاد[(٢)].

جاء ذلك فيما دعا السيناتور الجمهوري جون ماكين إلى تعليق المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر رداً على قرار الجيش عزل الرئيس محمد مرسي، وحثّ البيان جميع المسؤولين المصريين على إدانة استخدام القوة، ومنع وقوع مزيد من أعمال العنف،

---

* أعدّ هذا التقرير كل أ. محمد عابد، مساعد باحث متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط، وأ. محمد الجمل، مساعد باحث في المركز.

1 See: The White House, Statement by President Barack Obama on Egypt, July 03, 2013, in:
http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2013/07/03/statement-president-barack-obama-egypt

2 See: The White House, Readout of the President's Meeting with the National Security Council Regarding the Situation in Egypt, July 06, 2013, in:
http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2013/07/06/readout-president-s-meeting-national-security-council-regarding-situatio

وطالب المتظاهرين بالتعبير عن مطالبهم سلمياً، ودعا جميع الأطراف إلى رأب الانقسامات في البلاد ورفض الانتقام، والاتحاد معاً لاستعادة الاستقرار والديمقراطية[١].

وفي ١/ ٨/ ٢٠١٣ قال وزير الخارجية الأمريكية جون كيري إن الجيش المصري كان "يستعيد الديمقراطية" عندما أطاح بالرئيس محمد مرسي، وأضاف أن عزل الرئيس جاء استجابة لمطلب "الملايين من الناس"[٢].

وعقب فض اعتصامي ميداني رابعة العدوية والنهضة أعلن الرئيس أوباما أنه قرر إلغاء المناورات العسكرية المشتركة التي تجرى كل عامين مع مصر، وكانت مقررة في شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣، وصرّح في اليوم التالي بقوله: "في الوقت الذي نودّ أن نحافظ فيه على علاقاتنا مع مصر، فإن التعاون التقليدي لا يمكن أن يستمر كشأن عادي بينما تُزهق أرواح المدنيين في الشوارع وتتراجع الحقوق"[٣].

وفي تطور لاحق أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في ٩/ ١٠/ ٢٠١٣ إعادة النظر في حجم مساعداتها إلى مصر عبر "وقف تسليم بعض الأنظمة العسكرية واسعة النطاق والمساعدات النقدية للحكومة حتى تحقيق تقدم موثوق نحو قيام حكومة مدنية شاملة منتخبة ديمقراطياً من خلال انتخابات حرة ونزيهة".

وأوضحت الخارجية الأمريكية أنها ستواصل تقديم المساعدات في مجال مكافحة ما يسمّى "الإرهاب" في سيناء، كما ستواصل تقديم الدعم للمصريين بشأن الصحة والتعليم والقطاع الخاص[٤].

---

[1] **http://www.aljazeera.net/news/pages/d17f4610-8aad-4724-86aa-63b0d9e24424**

[٢]. انظر: هيئة الإذاعة البريطانية، جون كيري: الجيش المصري يستعيد الديمقراطية، في:

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2013/08/130802_egypt_kerry_comments.shtml

[٣] انظر: وزارة الخارجية الامريكية: أوباما يقرر تعليق المناورات العسكرية المشتركة مع مصر في أعقاب أعمال العنف، ١٦ آب/ أغسطس ٢٠١٣، في:

http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/article/2013/08/20130816281228.html#axzz2k89tFhAz

[٤]. انظر: وزارة الخارجية الامريكية: بيان لوزارة الخارجية بشأن المساعدات الأميركية لمصر، ٩ تشرين

ومن جهته أوضح مصدر بالكونغرس في ١٠/ ١٠/ ٢٠١٣ أن الولايات المتحدة لن تُسلِّم مصر دبابات "أبرامز" وطائرات "إف١٦" وطائرات مروحية "أباتشي" وصواريخ "هاربون" في إطار خفض للمساعدات المخصصة لها، وأضاف المصدر أن واشنطن تعتزم أيضاً وقف تحويل ٢٦٠ مليون دولار نقداً ووقف ضمانات قروض مقررة بقيمة ٣٠٠ مليون دولار للحكومة المصرية[١].

وقبل يوم من أول جلسة محاكمة للرئيس المعزول محمد مرسي، قام وزير الخارجية الأمريكي جون كيري في ٣/ ١١/ ٢٠١٣ بزيارة إلى مصر التقى خلالها الرئيس المؤقت عدلي منصور، ووزير الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسي، ووزير الخارجية نبيل فهمى، وصرّح كيري خلال مؤتمر صحفي عقده في مع الوزير نبيل فهمي أن "الولايات المتحدة تعتقد أن الشراكة الأمريكية- المصرية ستكون أقوى عندما تغدو مصر ممثلة بحكومة مدنية شاملة للجميع، ومنتخبة ديمقراطياً تقوم على أساس سيادة القانون، والحريات الأساسية، والاقتصاد المفتوح والتنافسي"[٢].

٢. الاتحاد الأوروبي

أعربت المفوضة العليا للشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون عن أملها بأن تكون الإدارة الجديدة في مصر شاملة بشكل كامل، وأكدت على أهمية ضمان الاحترام الكامل للحقوق الأساسية والحريات وسيادة القانون، وعبّرت آشتون في بيان لها عن إدانتها الشديدة لكل أعمال العنف، وحثّت قوات الأمن على بذل كل

أول/ أكتوبر ٢٠١٣، في:

http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/10/20131009284280.html#axzz2k89tFhAz

١. انظر: العربية نت، واشنطن تعلق مؤقتاً مساعدات لمصر وتشترط حكومة تشمل الجميع، في:

http://www.alarabiya.net

٢. انظر: وزارة الخارجية الأمريكية، الوزير كيري يقول إن الولايات المتحدة هي صديق وشريك للشعب المصري، في:

http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/article/2013/11/20131107286118.html#axzz2k89tFhAz

ما في وسعها لحماية أرواح وسلامة المواطنين المصريين، ودعت كافة الأطراف على التحلي بأقصى درجات ضبط النفس، مشيرة إلى أن الاتحاد الأوروبي يبقى ملتزماً بشكل قاطع بدعم الشعب المصري في تطلعاته إلى الديمقراطية ونظام الحكم الشامل للجميع[١].

وفي بيان لها، حثّت آشتون جميع الأطراف للعودة سريعاً إلى العملية الديمقراطية، بما في ذلك إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة ونزيهة، والموافقة على الدستور، على أن يتم ذلك بطريقة شاملة تماماً، وذلك للسماح للبلاد باستئناف عملية التحول الديمقراطي واستكمالها[٢].

٣. بريطانيا

دعا وزير الخارجية البريطاني ويليام هيغ كافة الأطراف إلى إبداء القيادة والرؤية المطلوبة للعودة لمواصلة عملية الانتقال الديموقراطية في مصر وتجديدها، وقال: "يبدو الوضع خطيراً، ونحن ندعو كافة الأطراف لضبط النفس وتجنب العنف"، وأكد أن المملكة المتحدة "لا تؤيد التدخل العسكري كطريقة لتسوية الخلاف في نظام ديموقراطي ... ومن الضروري لهم أن يستجيبوا لرغبة للشعب المصري القوية بإحراز تقدم اقتصادي وسياسي أسرع في بلدهم، وهذا برأينا لا بد أن ينطوي على عملية سياسية تشمل كافة الجماعات بالتساوي، وتفضي إلى إجراء انتخابات مبكرة ونزيهة تستطيع كافة الأحزاب المشاركة فيها، وتشكيل حكومة مدنية ... أُهيب بقادة مصر إبداء عزم حقيقي على العمل مع بعضهم لتحقيق ذلك، وهو ما لم يحدث في الأشهر الأخيرة"[٣].

---

[1] **http://aljazeera.net/news/pages/491c6783-8aa7-410b-8fab-d11f7b0f8943**

[2] **http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/EN/foraff/137704.pdf**

[3] **https://www.gov.uk/government/news/foreign-secretary-statement-on-the-situation-in-egypt.ar**

وعَقِب فض اعتصام رابعة العدوية أدان وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ "أعمال العنف في مصر سواء من جانب الشرطة أو المتظاهرين"، وندّد بالهجمات "غير المقبولة" على المساجد والكنائس، وأوضحت الخارجية البريطانية في بيان أن هيغ أطلق هذه المواقف خلال اتصال مع نظيره المصري نبيل فهمي، وقالت متحدثة باسم الوزارة إن وزيري خارجية البلدين ناقشا أعمال العنف المأساوية وسقوط القتلى، مشيرة إلى أن هيغ شدّد على الإدانة البريطانية لكل أعمال العنف، سواء لجهة الاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الأمن، أو أعمال العنف من بعض المتظاهرين، كما شدّد وزير الخارجية البريطاني على ضرورة اتخاذ تدابير طارئة من جانب كل الأطراف، لإنهاء العنف والسماح بالعودة إلى الحوار[١].

٤. فرنسا

قال وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس إن بلاده تأمل بأن يتم الإعداد للانتخابات القادمة في ظل احترام السلم الأهلي والتعددية والحريات الفردية والمكتسبات في العملية الانتقالية كي يتمكن الشعب المصري من اختيار قادته ومستقبله[٢].

٥. ألمانيا

ندّد وزير الخارجية الألماني غيدو فسترفيلي بتصاعد العنف في مصر، وطالب كل القوى السياسية بالحوار، كما أعرب عن قلقه للعنف المستمر والوحشي في مصر، قائلاً: "ليس هناك من حل آخر لمصر سوى الحوار الذي يشمل كل الأطراف السياسية، وإلا فإن الخطر كبير جداً بأن يسفك مزيد من الدماء، وأن تلوح مخاطر حرب أهلية"[٣].

---

[1] **http://www.aljazeera.net/news/pages/d04787d3-f420-4976-8bad-23e7983bf9b9**

[2] **http://aljazeera.net/news/pages/491c6783-8aa7-410b-8fab-d11f7b0f8943**

[3] **http://www.aljazeera.net/news/pages/d04787d3-f420-4976-8bad-23e7983bf9b9**

كما جمّدت الحكومة الألمانية أموال مساعدات لمصر بقيمة ٢٥ مليون يورو على خلفية تصاعد وتيرة العنف الدموي في فض اعتصامات رافضي الانقلاب[١].

٦. الدنمارك

جمّدت الحكومة الدنماركية اثنين من مشروعات المساعدات لمصر عقب الهجمات الدامية التي شنّها الجيش والأمن ضد أنصار الرئيس محمد مرسي، وقال وزير التنمية الدنماركي كريستيان فريس باخ في تصريحات لصحيفة "برلينجسكه" الدنماركية إن أحد هذين المشروعين تديره منظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة، والآخر يديره البنك الدولي.

ووفقا لبيانات الوزير الدنماركي فإن قيمة هذه المساعدات المقدمة من بلاده للقاهرة تبلغ ثلاثين مليون كرونة (ما يعادل أربعة ملايين يورو)، وكانت تلك الأموال مخصصة لدعم الشركات الصغيرة وتوفير فرص عمل للشباب في مصر[٢].

٧. هولندا

استدعت هولندا السفير المصري لديها وأبلغته إيقافها برنامج مساعدات مخصصة لبلاده بصورة مؤقتة بسبب العنف الدامي الذي تشهده مصر حاليا، وقال وزير الخارجية الهولندي فرانس تيمر مانس في تصريحات للتلفزيون الهولندي: تبلغ قيمة برنامج المساعدات المجمّد نحو ثمانية ملايين يورو، وهو مخصص لدعم مشروعات تنموية في مجالات حقوق الإنسان والإدارة وإمدادات المياه، وأضاف الوزير: "لا يمكننا التعاون مع هذه الحكومة بهذه الطريقة"[٣].

٨. كوبا

أدانت كوبا أعمال العنف التي تسببت في مقتل مدنيين أبرياء في مصر، ودعت إلى إيجاد حل دون أي تدخل خارجي في الأزمة، كما أعربت عن ثقتها بقدرة الشعب

---

1 **http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/d268773a-af7d-4f63-a975-5e41dadd0bf7**
2 **http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/d268773a-af7d-4f63-a975-5e41dadd0bf7**
3 **http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/d268773a-af7d-4f63-a975-5e41dadd0bf7**

المصري على إيجاد حل من خلال ممارسة حقه الشرعي في تقرير مصيره ودون أي تدخل خارجي[١].

٩. البرازيل

رفضت البرازيل الاعتراف بالانقلاب وما نتج عنه، ووجّهت دعوة للرئيس محمد مرسي لافتتاح كأس العالم الذي يقام على أراضيها في العام القادم ٢٠١٤[٢].

ثانياً: المواقف الإقليمية

١. إيران

دعت **ايران** الجيش المصري إلى دعم المصالحة الوطنية واحترام اختيار الشعب، وذلك على خلفية الإنذار الذي وجهه إلى كافة القوى السياسية في البلاد، وقال حسين أمير عبد الله يان، نائب وزير الخارجية الإيراني، في تصريح أوردته وكالة "مهر" للأنباء: "الرئيس المصري محمد مرسي تولى رئاسة مصر عبر صناديق الاقتراع واختيار الشعب له ... وفي هذه الظروف نتوقع من القوات المسلحة المصرية ذات الانتصارات الحافلة ضد الأعداء، حماية الحوار الوطني، والإنصات إلى مطالب الشعب بجميع مكوناته"، ودعا المسؤول الإيراني الشعب المصري إلى توخي الحيطة والحذر، مما أسماها "مخططات أجنبية متربصة"[٣].

٢. تركيا

صرّح رئيس الوزراء التركي رجب طيب أروغان بأن كافة الطرق التي لا تمر عبر صناديق الاقتراع تعتبر طرقاً غير شرعية في المجتمعات الديمقراطية، وقال: "حصل انقلاب في مصر ... لا يقم أحدكم بخداع الآخر، فالانقلاب سيّئ ومُضرّ مهما كان الهدف أو الوجهة، بل هو قاتل المستقبل والديمقراطية، فهناك صناديق اقتراع في الديمقراطيات، والمحاسبة يجب أن تجري هناك".

---

[1] **http://www.aljazeera.net/news/pages/d04787d3-f420-4976-8bad-23e7983bf9b9**

[٢] انظر: صحيفة المصريون في:

[3] **http://arabic.cnn.com/2013/middle_east/7/2/iran.egyptian.army/**

كما انتقد أردوغان المجتمع الدولي بشأن مصر وقال: "إن العالم يواجه امتحاناً بصورة واضحة إزاء ما يحدث في مصر؛ فالغرب الذي يقول بأنه ضد الانقلابات في كافة لقاءاتنا الخاصة، يصمت الآن ... على المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية أن يُبدوا جميعاً موقفاً واضحاً ومبدئياً ضد هذا الظلم والقهر"[١].

وعقب فض اعتصامي رابعة العدوية وميدان النهضة وجّه أردوغان نقداً حادّاً لكل من مجلس الأمن الدولي والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي، آخذاً على هذه المؤسسات عدم إدانة قمع المتظاهرين من رافضي الانقلاب، وقال: "من لا يزال صامتا حيال التطورات في مصر فإنما يُقرّ المذابح بسكوته، ويتورط في الدماء التي تسيل في هذا البلد"، متّهماً المجتمع الدولي بالسلبية من جديد[٢].

٣. منظمة التعاون الاسلامي

أهابت منظمة التعاون الإسلامي بكافة الأطراف السياسية المصرية في هذه الفترة الحسّاسة ضرورة تضافر كل الجهود لجعل مصلحة مصر العليا وأمنها واستقرارها فوق كل اعتبار، ودعت المنظمة يوم الرابع من تموز/ يوليو الشعب المصري إلى التوافق وتوحيد الصفوف ونبذ اللجوء إلى أعمال العنف، والعمل معاً من أجل سلمية المسار الديمقراطي وإرساء المؤسسات الدستورية، وضمان الأمن والاستقرار في مصر، وتحقيق تطلعات الشعب المصري في المشاركة السياسية في نطاق انتخابات شفافة ونزيهة وفي جوٍّ من الحرية والديمقراطية، ودون إقصاء، والتداول السلمي على السلطة، وتوفير متطلبات التنمية والعيش الكريم لكل المصريين.

كما أكدت المنظمة على ضرورة إنهاء المرحلة الانتقالية التي تمر بها مصر في أقرب الآجال واحترام حقوق الإنسان، وأعربت عن استعدادها لتقديم الدعم

---

[1] **http://www.trt.net.tr/trtWorld/ar/newsDetail.aspx?HaberKodu=314f1d83-7dab-4878-a0a6-d8a32c8526b4**

[2] **http://www.aljazeera.net/news/pages/d04787d3-f420-4976-8bad-23e7983bf9b9**

والمساعدة لجمهورية مصر العربية، رئيسة القمة الإسلامية، خلال هذه المرحلة المصيرية من تاريخ مصر[١].

٤. الاتحاد الإفريقي

سجّل الاتحاد الأفريقي في ٢٠١٣/٧/٥ أول ردّ فعل إقليمي ودولي عملي على عزل الرئيس المصري محمد مرسي بتعليقه عضوية مصر في الاتحاد، وفي العاصمة الإثيوبية أديس أبابا علّق مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد عضوية مصر، عازياً ذلك إلى "انتزاع السلطة بشكل غير دستوري" في مصر.

ثالثاً: المواقف العربية

١. المملكة العربية السعودية

أرسل العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز رسالة تهنئة إلى المستشار عدلي منصور رئيس المحكمة الدستورية العليا في مصر الذي عُيّن رئيساً مؤقتا للدولة، وأشاد الملك في رسالته بقيادة القوات المسلحة المصرية "لإخراجها مصر من نفقٍ الله يعلم أبعاده وتداعياته"[٢].

وعقِب ذلك قدّمت السعودية مساعدات مادية على شكل هبات وقروض بقيمة ٦ مليارات دولار للنظام الجديد في مصر، كما أصدر الملك عبد الله بن عبد العزيز بياناً أكد فيه وقوف السعودية مع النظام المصري وانتقد معارضي الانقلاب.

٢. الإمارات العربية المتحدة

نقلت وكالة أنباء الإمارات (وام) عن وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان قوله: إن الامارات على ثقة تامة بأن شعب مصر قادر على تجاوز اللحظات الصعبة الحالية التي تمر بها مصر، واعتبر الوزير أن الجيش المصري "أثبت من

---

[1] **http://www.oic-oci.org/oicv2/topic/?t_id=8246&t_ref=3327&lan=ar**
[2] **http://aljazeera.net/news/pages/491c6783-8aa7-410b-8fab-d11f7b0f8943**

جديد أنه بالفعل سياج مصر وحاميها ودرعها القوي الذي يضمن لها أن تظل دولة المؤسسات والقانون التي تحتضن كل مكونات الشعب المصري[١].

ولاحقاً قدّمت الإمارات لمصر مساعدات مادية بقيمة ٣ مليارات دولار، وزار وزيرُ خارجيتها مصرَ ليؤكد دعم بلاده للنظام الجديد.

٣. قطر

أكّدت الدوحة عقب الانقلاب أن "سياسة دولة قطر كانت دائماً مع إرادة الشعب المصري الشقيق وخياراته، بما يحقق تطلعاته نحو الديمقراطية والعدالة الاجتماعية"، وشدّدت على أنها ستظل "تحترم إرادة جمهورية مصر العربية، والشعب المصري، بكل مكوناته".

وقالت قطر في بيان لوزارة خارجيتها إنها "ستظل سنداً وداعماً لجمهورية مصر العربية الشقيقة، لتبقى قائداً ورائداً في العالم العربي والإسلامي"[٢].

وحاولت قطر بعد ذلك أن تبرم تسوية بين جماعة الإخوان المسلمين وحلفائها من جهة وبين الجيش ومؤيديه من جهة أخرى، حيث زار وزير خارجيتها مصر والتقى بمختلف الاطراف، عدا الرئيس مرسي، وذلك ضمن وفد عربي ودولي، إلا ان جهوده لم تكلل بالنجاح.

كما طالب وزير الخارجية القطري خالد العطية، عقب فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة، طالب بإنهاء العنف في مصر، معتبراً أن العناصر الرئيسة للحل تتمثل في إطلاق سراح السجناء السياسيين "لأنه دون ذلك تغيب عن المفاوضات قيادة أحد الطرفين"، ودعا إلى وقف العنف والحوار بين كافة الأطراف، وكذلك "الإفراج عن المعتقلين السياسيين"[٣].

---

[1] **http://aljazeera.net/news/pages/491c6783-8aa7-410b-8fab-d11f7b0f8943**

[2] **http://arabic.cnn.com/2013/middle_east/7/4/egypt.arab.reactions/index.html**

[3] **http://www.aljazeera.net/news/pages/d04787d3-f420-4976-8bad-23e7983bf9b9**

٤. الأردن

قال وزير الخارجية الأردني ناصر جوده إن بلاده تحترم إرادة الشعب المصري وتُكنّ احتراما عميقاً للقوات المسلحة المصرية، ونقلت وكالة الأنباء الأردنية الرسميّة (بترا) عن جوده قوله إن موقف الأردن يقوم دوماً على احترام إرادة الشعب المصري وعلى محبته الصادقة، وعبّر جودة عن احترام الأردن للقوات المسلحة المصرية ودورها الوطني المشرِّف والمحوري الجامع في مصر، وأكد دعم الأردن الكامل والثابت لمصر وشعبها وقيادتها وهي تتولى زمام المسؤولية بشجاعة في هذا الظرف المفصلية[١].

وعلى إثر ذلك كان الملك الأردني أولَ زعيم عربي يزور مصر عقب الانقلاب، حيث أبدى دعمه للسلطات الجديدة، كما قام رئيس الوزراء الأردني بزيارة مصر في ذكرى حرب أكتوبر، مُبدياً دعمه للسلطات المصرية الجديدة.

٥. سوريا

اعتبر الرئيس السوري بشار الأسد أن الاضطرابات التي تشهدها مصر هزيمة "للإسلام السياسي"، وقال في مقابلة مع صحيفة الثورة إن "من يأتي بالدين ليستخدمه لصالح السياسة أو لصالح فئة دون أخرى سيسقط في أي مكان في العالم"[٢].

٦. السودان

قالت وزارة الخارجية السودانية إن ما تم في مصر شأن داخلي يخص شعبها ومؤسساته القومية وقياداته السياسية، وأوضحت أن السودان ظل يتابع باهتمام تطورات الأوضاع السياسية في مصر "انطلاقا من خصوصية العلاقات بين البلدين والشعبين الشقيقين ومن باب الحرص على السلم والاستقرار في مصر الذي هو من أمن السودان واستقراره، وكل المنطقة العربية والأفريقية".

وناشدت الوزراة كافة الأطراف في مصر إعطاء الأولوية للحفاظ على استقرار مصر

---

[1] **http://aljazeera.net/news/pages/491c6783-8aa7-410b-8fab-d11f7b0f8943**
[2] **http://aljazeera.net/news/pages/491c6783-8aa7-410b-8fab-d11f7b0f8943**

وأمنها، وسلامة شعبها ووحدته، وتفويت الفرصة على المتربصين بها[١].

٧. السلطة الفلسطينية

قال رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس إن بلاده لا تتدخل فيما يجرى في مصر، وأوضح في مؤتمر صحفي مشترك عقده مع نظيره اللبناني العماد ميشال سليمان في بيروت أن بلاده ليست فريقاً في أي نزاع يقع هنا أو هناك، وأشار إلى أن "الأوضاع في مصر صعبة ومعقدة"، وأعرب عن أمله بتحقق السلامة والأمن والاستقرار في مصر.

[1] **http://aljazeera.net/news/pages/491c6783-8aa7-410b-8fab-d11f7b0f8943**

destroyed tunnels. The Rafah Border Crossing is also closed most of the time. Gazans are suffering a lot from being prevented from travelling, a severe fuel crisis, a hike in prices of smuggled staples and expensive, scarce construction materials.

Furthermore, Egyptian security forces tried to return the Palestinian Authority's powers on Gaza, but Hamas rejected.

Upon the fall of Mursi's regime, Hamas lost one of its major allies. The ability of Qatar and Turkey for its support diminished. Thus, the group's option of reconciliation with Fatah has become more significant, but it may also resume launching rockets against Israel.

These developments have pushed the peace process parties to seize the opportunity to resume talks and achieve new breakthroughs in the Palestinians' attitudes.

Some Israeli-Western policies are likely to rise towards Gaza and Hamas, such as the attempt to improve the economic situation and enhance the diplomatic recognition of the group, in return for discarding violence but without abandoning weapons or recognizing Israel, all within the reconciliation process.

Egyptian stance changed to criminalizing the description of Israel as ‘an enemy state’ and considering Hamas an enemy group.

These brisk shifts are intensely reflected in the internal front, not only in the parties’ realization that it has become a strategic conflict of existence, but also in the absence of any potential or clear point of agreement. Furthermore, if an Israeli role is significant, the crisis is not likely to come to an end soon unless the Muslim Brotherhood is politically and socially dismantled. Israel believes that it now has a historical chance to open strategic options with limited costs. This vision differs from that of the US in terms of the scope of exclusion. Washington aims to politically marginalize the organization but without excluding it from public presence.

However, there are factors confining the aspirations of Israel and some of the new rulers in Egypt. These are connected to the characteristics of the Egyptian people and their long, continuous peaceful protest against the new authorities. Moreover, the latest events since those of the Republican Guards clash with the traditional doctrine of official institutions. Therefore, the survival of the crisis and the complicated external pressures may set a number of options, such as organizing a referendum on constitutional amendments or carrying on with constitutional declarations, the latter of which is associated with no breakthrough in the combat against Islamists.

Repercussions of Egypt’s Coup on Gaza

Mohammad AL Jamal

The coup of Egypt has had several repercussions on the Palestinian issue, in general, and the Gaza Strip, in particular, as the Egyptian army showed hostile behaviours against Hamas and the strip. For example, on the coup’s first day, Egyptian forces

understandings depart from Geneva 1 to the political side, it is hoped that a comprehensive settlement would be reached.

In relevant, broader terms, Moscow has raised a number of regional and international questions which, according to the Arab Crisis Team, need specialists' deep answers leading to accurate outcomes. Some of them are on US-Russian relations, shifts in Moscow's international status and US-Iranian ties. Any developments on Tehran's nuclear issue would have certain impacts, such as increasing its regional influence and, perhaps, forming a new scene affecting all the neighbours countries, including the Arab states, Turkey and Israel.

File Issue

Israel and the Egyptian Crisis

Khyri Omar

The crisis of Egypt is believed to be away from the doctrine of the military. It has witnessed unprecedented violence, which has caused uncounted or unannounced deaths in a country known for accuracy of statistics. On the other hand, the Israeli straightforward concern of the dilemma and continuous support to the events could help determine the direct factors shaping the course of Egyptian politics. In addition to the appearance of Egyptian officials on Israeli media, the figures close to the new rulers are linked to previous periods for promoting normalization and joining the 'Copenhagen Alliance' in the late 1990's. As the status quo does not pave the way for the return of Mubarak's men or regime, different rules are set for the game to reflect the close relation between the Hebrew State and the new rulers in Cairo. For instance, it is not a normal incident to charge someone with contact with Hamas. This means that, in a decade's time, the

The proposal represented a great chance for all relevant parties to gain further time looking for suitable political ways out of the status quo with maximum advantages. It also had other impacts detailed by the report.

The implementation of the resolution is likely to face several obstacles. In political terms, the intentions of different parties – especially those of the regime and Washington – play a significant role in this matter. Furthermore, others in the region and in the opposition are unenthusiastic about the content of the initiative and the resolution. Other aspects have to do with the security of the international teams; the degree of cooperation on the part of Damascus and the armed groups with regard to the inspectors' efforts' requirement; availability of financial resources as well as technical and structural conditions for destruction; and the treatment of possible environmental effects of chemical substances.

There are three scenarios for the future of the Russian project and the UN resolution. First, the execution may fail, assuming that most relevant parties have given an initial approval to gain time and avoid undesirable repercussions. If they are not carried out due to the challenges or the attempts to hamper them, a military strike – or the threat to launch one – might be back. Second, they may take place by means of an international accord if all the parties find it a middle way to maintain their interests. Third, the same circumstances may continue for a while if the difficulties keep going, allowing the disputants more time to re-evaluate their stands and take other options.

On the ground, the civil war is still taking the lives of Syrians, making them homeless and destroying their country before and after the initiative. The reason is that it concentrated on the chemical weapons. However, if the US-Russian

professional, comprehensive way – which could have alleviated the consequences at all levels.

Finally, the participants called for restraint so that internal contradictions would not come to the fore and clashes would not erupt to make civil of regional wars, which attritions the capacities of the Arab nation. Incitation of such disputes needs to be avoided, regardless of any sectarian, ideological or political reasons. They also recommended dealing with the Syrian crisis in a transparent, professional manner in a bid to ease its negative impacts and preserve national unity and security.

Russia's Initiative to Destroy Syria's Chemical Weapons

Arab Crises Team

In the aftermath of the chemical shelling of Ghouta in East Damascus on August 21, 2013, the US threatened to launch a military attack on Syria. However, Russia came up with an initiative to destroy Syria's chemical weapons, which the Syrian regime approved at once. Upon Russian-US understandings, talks took place in the UN Security Council and ended in Resolution 2118 on September 27, 2013. There was an unprecedented international consensus on the crisis since the armed conflict began in March 2011.

The resolution made general, short references to an overall political settlement – without a definite schedule – based on Geneva Convention 1, which stipulates the persistence of the regime or parts of it within a partnership with the opposition. But, more importantly, it focused on the destruction of Syrian chemical weaponry within a time framework before the end of June 2014, which almost coincides with the end of Bashar Al-Assad's term in July.

state for several centuries and, thus, have to compensate the Jews.

Repercussions of the Syrian Crisis on Jordan

Abdul Hameed Al Kayyali

The MESC organized a political salon on the Repercussions of the Syrian Crisis on Jordan to discuss the economic, political, security and social consequences. For instance, in terms of economy, the participants argued that the flow of Syrian refugees added to the financial pressures on the kingdom, which already suffers from deficit, debts and unemployment. It also affected the size of health and educational services; subsidy of fuel and bread; land transportation sector and flow of goods between the two countries.

With regard to politics, the participants believed that the Jordanian government's fears of the fall or survival of the Syrian regime have confused the internal scene and its progress for reform. The fall of Bashar as well as the rise of a democratic government would enhance the chances for democratic shifts in the entire Arab region, including the kingdom. On the other hand, if he stays, some predict that such shifts will be hampered.

With reference to the military and security impacts on the kingdom, the participants mentioned the high costs paid to prevent any forms of infiltration of national security. Furthermore, raising alertness and taking utmost readiness at military and security departments affect the programmes of various ranks and units as wells need high sums which traditional budgets cannot hold.

On the social side, since the beginning of the crisis, the state has not specified a single official body to deal with it in a

as anti-Semitism and oppression against them were spreading around the globe. It claimed that, unless a special state for Jews to lead their lives freely and independently, the situation would continue forever.

This is proved by the writings and arguments of several of the movement's leaders. However, the new development is that the current Israeli government, led by Netanyahu, has started setting the recognition by the Palestinian negotiators of the Jewish State as a pre-condition to resume talks as well as give the Palestinians some illusionary or secondary gains, which are basic rights for any human being.

The present report only discusses three relevant questions. First, is there a clause in the International law which allows for a state to be merely based on religion? Second, what are Israel's targets of setting the recognition of the Jewish State as a pre-condition? Third, what are the impacts of such recognition by Palestinian officials?

The report finds out that the International Law does not allow Israel to be a racial state for a single religion or ethnicity, as the Zionist Movement claims, at the expense of another nation. In other words, calling Israel a 'state for Jews' is a flagrant violation of several international conventions.

With reference to the current over-anxiousness to gain approval of the Jewish nature of the state, it is made as a real obstacle to the talks until the Palestinian land is taken and filled with settlements.

If the Jewish State is recognized, the Palestinian refugees' right to return to their homes, cities and village will be harmed, along with their right of compensation for the damage caused by the occupation. That is, if it is a homeland only for Jews, a Palestinian refugee cannot go back to it. More seriously, Palestinian and Arabs may be considered the colonizers of the

Therefore, the years to come are likely to witness more interaction between the growing Turkish economy and the Horn of Africa, which is thirsty for development and fulfillment of basic needs.

Reports And Articles

Future of Western Relations with Iran under Rouhani

Saad Ben Nami

The 11th Iranian presidential elections on June 15, 2013 brought Reformist candidate Hassan Rouhani, defeating five conservatives supported by Supreme Leader Ayatollah Ali Khamenei. Such a result has a number of indications, most important of which are the society's approach towards the foreign world and strong desire to leave behind the previous stage with its hard economic conditions which affect people's daily lives. They are unhappy with some of former President Mahmoud Ahmadi nejad's policies, especially those connected with foreign policy and ties with regional and Western countries.

The Iranians' wish to open to the West was confirmed during a session for the UN General Assembly on September 24, 2013. There was also the phone call between Obama and Rouhani.

The present report explores the development of Iranian relations with the Europeans and – more importantly – the US as well as their possible impacts on the nuclear file, some regional issues and the Arabian Gulf states.

Jewish Nature of the State: Targets and Impacts

Abdullah Abu Eid

In its beginning, the Zionist Movement called for a 'Jewish State' for all the Jews of the world. It called it a necessity of life

Research & Studies

Current Turkish Approach to the Horn of Africa

Abedel Salam Al Baghdady

The Turkish approach to the Horn of Africa comes within the new general interest in the Black Continent from Cairo to Cape Town. It has political, economic (commercial and investment) and even security implications. It also raises humanitarian slogans to help the countries of the region, which actually suffer from internal political, economic and ethnically social problems, in addition to complicated inter-state disputes.

These countries also have issues related to foreign powers, such as the US, Israel, Europe and China. However, the region – with 180-million population, five-million square kilometers and un-invested agricultural and cattle treasures – still offers great chances for Ankara. The latter has a rising economy; enjoys an insightful leadership with new, multi-faceted visions in foreign policy; has a close geographical location; adopts humanitarian slogans; and follows economic motives void of any colonial heritage.

The paper sheds light on the political, economic and humanitarian aspects of Ankara's approach to Ethiopia, Kenya, Somalia and Uganda.

It is concluded that the new concern paves the way for more progress from Turkey and further opportunities from the Africans. This strategic geographical space has enormous amounts of fresh water as well as commercial and investment potentials.

Editorial

The Shift in the US-Iran relations and its consequences

Editor in Chief

The article concludes that the US aimed from the shift in relations with Iran to block any possible Russian coalitions that might endanger the vital American interests in the region, as well as the Iranian nuclear program. As for Iran, It has been confirmed that the American-Russian deal to destroy the Syrian chemical weapons has extremely motivated Iran to take a step towards Washington to enhance the former's international strategic presence and influence in the region.

Three scenarios have been expected that might determine the scale of shift in US-Iran relations. The first scenario expects a limited scale of bilateral understandings upon the Syrian crisis that might lead to political settlement. On the contrary, second scenario expects wider scale of understandings that enclose vital Iranian participation in regional security measures. In return, the US expects from Iran to halt backing anti-Israel movements over the region from one side, and to halt developing its nuclear program from the other side. The third scenario expects that the US might be discouraged by GCC and Israel, as well as the Iranian hesitation to comply with the conditions of the Arab-Israeli conflict. As such, the shift might stop by the destruction of the Syrian chemical weapons.

Being taken place in the nearest future, the shift of US-Iran a relation is expected to highly influence the balance of regional power for the interest of Iran and Israel. Meanwhile, the regional role of Turkey and the Arab Gulf states is expected to draw backward.

Contents

page	***Editorial***
7	*The Shift in the U S-Iran relations and its consequences* ***Editor in Chief***
	Research & Studies
17	*Current Turkish Approach to the Horn of Africa* ***Abedel Salam Al Baghdady***
	Reports And Articles
49	*Future of Western Relations with Iran under Rouhani* ***Saad Ben Nami***
67	*Jewish Nature of the State: Targets and Impacts* ***Abdullah Abu Eid***
75	*Repercussions of the Syrian Crisis on Jordan* ***Abdul Hameed Al Kayyali***
81	*Russia's Initiative to Destroy Syria's Chemical Weapons* ***Arab Crises Team***
	File Issue
95	*Israel and the Egyptian Crisis* ***Khyri Omar***
105	*Repercussions of Egypt's Coup on Gaza* ***Mohammad AL Jamal***
115	*International, Regional and Arab Stance Towards the Egyptian Crisis* ***Mohammad Abed*** ***Mohammad AL Jamal***

The views of the contributors do not necessarily represent the positions of the MESJ

Amman – Autumn 2013

Copy Rights Reserved to

MESC & JRI

Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan

Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452

E-mail: mesj@mesj.com.jo

http:// www.mesj.com

Middle Eastern Studies

Journal

By Middle East Studies Center

Cordially with the Jordanian Institute for Research & Information

Editor in Chief
Jawad Al- Hamad

Managing Editor
Abdul-Hameed Al-Kayyali

Assistant Editor
Yasmine AL-As'ad

Editorial Board

Abdul Fattah Al-Rashdan ***Ahmad Al-Bursan***
Ahmad S. Noufal ***Ali Mahafza***
Ebrahim Abu Arqoub ***Mohammad Abu Hammour***
Mohammad Al Mosa

Volume 17 **No. 65** **Autumn 2013**